الرّائد الرّسميّ للجُمهُوريّة التّونسية

مُداولاتُ مجلِسُ نوابُ الشّعبُ

المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثالثة 2024-2025

الجلسة الخامسة والخمسون | 55 | الإثنين 26 ماي 2025

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 4350
2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 4350
3- عرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 20 فيفري 2025 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع توسيع وإعادة تأهيل الطريق الوطنية رقم 20 بولاية قبلي..... 4350
4- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون 4372
5- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون 4388
6- استئناف الجلسة وتدخلات السادة النواب على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي..... 4392
7- رفع الجلسة..... 4398

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة العاشرة وخمس دقائق من صباح يوم الإثنين 26 ماي 2025 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشروع القانون آنف الذكر.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير.

يسعدني وباسمكم جميعا، أن أتوجه في مستهل هذه الجلسة العامة إلى السيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له بأحر عبارات الترحيب تحت قبة مجلس نواب الشعب.

وقبل أن ننطلق في أشغالنا، أطلب منكم زميلاتي زملائي الأعزاء التفضل بتسجيل الحضور.

تسجيل الحضور.

الحضور 109.

إذا النصاب متوفر.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الزميلات والزملاء الأعزاء،

يتضمن جدول أعمال هذه الجلسة العامة الذي تم إقراره في اجتماع مكتب المجلس بتاريخ 15 ماي 2025 نقطة وحيدة تتعلق بالنظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 20 فيفري 2025 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع توسيع وإعادة تأهيل الطريق الوطنية رقم 20 بولاية قبلي عدد 33 لسنة 2025 الذي طلب فيه استعجال النظر وذلك بالنظر لما يكتسيه من صبغة تنموية هامة ولكونه سيساهم في النهوض بالبنية التحتية للطرقات بالجهات المعنية بما من شأنه مزيد تشجيع الاستثمار ودفع محركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها.

هذا ويجدر التذكير، بأن نظرنا في مشروع القانون المعروض يخضع إلى جميع الترتيبات الجاري بها العمل في جلساتنا العامة التشريعية والمضمنة بالدستور وبالنظام الداخلي للمجلس.

عرض ومناقشة

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 20 فيفري 2025 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع توسيع وإعادة تأهيل الطريق الوطنية رقم 20 بولاية قبلي

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي زملائي الأعزاء،

قبل أن أحيل الكلمة إلى لجنة المالية والميزانية لكي تستعرض تقريرها حول مشروع القانون محل النظر، لا يفوتني أن أتوجه إلى كافة أعضائها ومكتبها وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على الجهد المبذول وعلى العمل المنجز.

المصدح للجنة، تفضل.

السيد عبد الجليل الهاني، رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير،

مرحبا بالسيد الوزير والطاقم المرافق،

زملائي الأفاضل،

إن التقرير الذي يهم هذا القرض والذي سيقع عرضه اليوم للمصادقة سيتولى تلاوة تفاصيله وتقديم عمل اللجنة السيد المقرر لكنني أردت أن أستغل هذه الفرصة لبعض الدقائق للحديث على ما نشره المعهد الوطني للإحصاء فيما يخص نسبة النمو للثلاثي الأول لسنة 2025.

حقق الثلاثي الأول لسنة 2025 نسبة نمو بـ 1,6% وإن أردنا مقارنته بالثلاثي الأول لسنة 2024 والذي هو 0,3% نجد نسبة تطور بـ 1,3 وهي نسبة مهمة جدا وهناك أيضا نسبة أخرى من المهم الإشارة إليها وهي نسبة ارتفاع الطلب الداخلي الذي بلغ حدود 3,7.% ويتمثل الطلب الداخلي في نفقات الاستهلاك وتكوين رأس المال للاستثمار.

ومن خلال هذه الأرقام أردت توضيح أمرين:

الأول، ويهم ما كثر عنه الحديث حول دخول القانون عدد 41 لسنة 2024 حيز النفاذ وهذا القانون يهم تنقيح المجلة التجارية في فصولها 410 و411 و412 وفي بعض الفصول الأخرى من المجلة التجارية.

كثر الحديث أن هذا القانون من شأنه أن يساهم في ارتفاع نسبة التضخم وكذلك في انكماش النمو الاقتصادي وهذا ما تفنده الأرقام التي تولى نشرها المعهد الوطني للإحصاء باعتبار أنه عندما دخل القانون حيز النفاذ في 2 فيفري 2025 وحتى نهاية الثلاثية وهذه المدة ليست بالطويلة أي ما يقارب الشهرين إلا أن الطلب على الاستهلاك الداخلي قد ارتفع كما ارتفع تكوين رأس المال للاستثمار وهذا ما يجعلني أقول بأن هذا القانون الذي وقع تنقيحه لم يكن بالسلبية التي روج لها ونحن نعلم بأن في هذه الحالات الفاعلين الاقتصاديين سيجدون طريقة للتعامل وللتداول في المبيعات وفي المشتريات.

كذلك هناك شيء مهم وهي أن البنوك ستطور في وسائل الدفع المؤجلة وهم يسعون الآن للقيام بتطبيقات التي ستكون إن شاء الله جاهزة في المدة القادمة لاستغلال الفراغ الذي تركه التعامل في غير محله بالشيك وهذا ما سيجعلنا نعطي فرصة لهذا القانون ليأخذ الوقت اللازم على مستوى التطبيق لأنه من اليوم الأول من دخوله حيز النفاذ كثرت الأقاويل أن هذا القانون له اثار سلبية، صحيح أن كل قانون له تأثيرات إيجابية وسلبية لكن نأمل أن تكون هذه التغييرات إيجابية بالشكل الأفضل.

بخصوص الأموال المتداولة، فإن السيولة النقدية المتداولة ارتفعت حقيقة منذ بداية السنة وقد بلغت نسبة السيولة 24 ألف مليار من المليمات وهذا ناتج عن أمرين لا فقط إلى تغيير قانون الشيك فقد نتج أولا، عن ارتفاع الطلب الداخلي وهذا ما رأيناه

كنتيجة للمعهد الوطني للإحصاء كما نتج أن الاستهلاك خلال شهر رمضان المعظم كان كبيرا وبالتالي كان الطلب على السيولة أكثر خلال الثلاثية الأولى من هذه السنة.

إذا هذا القانون في مجمله وإلى حد الآن رغم قصر المدة لا يعد سلبيا وبالتالي علينا أن نصبر قليلا على هذا القانون ونحن ننتظر من البنوك ومن البنك المركزي الدفع في اتجاه خلق وسائل دفع مؤجلة أخرى خاصة وأننا اليوم كمجلس النواب علينا اليوم تحيين أو تنقيح قانون الكمبيالة لأن قانون الكمبيالة عند استخلاصها يشكو من طول المدة وكثرة المصاريف وهذا ما جعل الشيك المؤجل يأخذ اليوم مكانها قبل صدور الشيك.

اليوم الحمد لله لم تعد هناك شيكات يتم إرجاعها ولم يعد عدول التنفيذ يتوجهون إلى الشركات وإلى الأشخاص الممضين على الشيك، اليوم تغيرت المنظومة ولكن الحمد لله حافظت الحركة الاقتصادية على نسق نموها ولهذا فإن هذا القانون يتطلب بعض الصبر وإن شاء الله من هنا إلى منتصف السنة ستكون الأوضاع أفضل ولنا جلسة بإذن الله مع السيدة وزيرة المالية يوم الأربعاء وستكون لنا بعد ذلك جلسة أخرى مع السيد محافظ البنك المركزي لنرى ولنعاين عن كثب هذه الأرقام وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد رئيس لجنة المالية على كل هذه الإيضاحات ونعرف جيدا حجم المآسي التي خلقها في مجتمعنا قانون 2 جويلية 1977 الذي نقح قانون الشيك السابق والذي حول الشيك من أداة وفاء إلى أداة ضمان ونعلم جيدا بأن الثقة بدأت تعود في المعاملات الاقتصادية لأن المتعامل الاقتصادي يجب أن يكون مساهما في الأمن الاجتماعي.

يجب أن لا نتحول إلى مفهوم ما يعبر عنه بالفرنسية "L'État gendarme" يجب القضاء على هذا في المعاملات الاقتصادية، يجب أن يتوفر الأمن الاجتماعي من طرف المتعاملين اقتصاديا فيما بينهم ويجب أن تعود الثقة ويجب أن تعود المعاملات مبنية على الأخلاق الاقتصادية والتجارية.

ونعلم جيدا وأنه بإذن الله في المستقبل وبالتدرج لأنه على مدى 47 سنة كان التعامل بالشيك أداة لدخول السجن، يجب القضاء على هذا الفكر ولكن بالتدرج لأن هناك مسؤولية الدولة، فالدولة تتحمل مسؤولياتها ونقول هذا بكل صراحة لأن القانون يقول من قبل شيك مع علمه المسبق بأنه بدون رصيد فإن هذا تطبق عليه نفس العقوبة، النيابة العمومية لم تقم بإثارة هذه القضايا ولذلك فإن الدولة في صورة ما إذا قامت الآن بالقطع مع هذه الممارسة بصورة آلية وبصورة حينية فإن الدولة ستكون مسؤولة لأنه لم يقع تتبع من تسلم شيك مع علمه بأن هذا الشيك بدون رصيد ولا يمكن الاحتجاج ضده لأنه تسلم شيك على تلك الصيغة لأنه لا يحتج ضده إلا بصدور حكم قضائي يقضي بإدانته.

ولذلك فإن التدرج ونتمنى أن نصل إلى مرتبة الدول المتقدمة في وقت من الأوقات أن تمحى هذه الجريمة بصورة نهائية وبالنسبة إلى كل المبالغ، لكن نقول لسلامة المجتمع لابد من التدرج في هذه المسالة.

شكرا على هذه الإيضاحات السيد رئيس لجنة المالية.

وقبل أن تتواصل اللجنة في سرد تقريرها، أذكر بأن بلادنا أحيت يوم 25 ماي ذكرى معركة رمادة، هذه المعركة التي خاضها المقاومون ضمن ملحمة الجلاء في بلادنا وقد ساهمت هذه المعركة في تخليص البلاد والتراب من براثن الاحتلال.

وبهذه المناسبة، نترحم على الأرواح الزكية لكل من سقط في هذه المعركة الخالدة وفي جميع مراحل تحرير الوطن واستعادة سيادته على كامل ترابه.

إذن نترحم على المناضل الشهيد مصباح الجربوع ورفاقه في حمل السلاح لتحرير بلادنا ونقول بأن وطننا لن ينسى من ساهم في تحرير البلاد من براثن الاستعمار وفي استرداد سيادته وكرامته شكرا لكم.

تفضل السيد مقرر اللجنة.

السيد محمد بن حسين، المقرر

شكرا السيد الرئيس،

رحم الله كل شهداء تونس،

نجدد الترحيب بكل السادة النواب المحترمين وبالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له،

تقرير لجنة المالية والميزانية حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 20 فيفري 2025 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع توسيع وإعادة تأهيل الطريق الوطنية رقم 20 بولاية قبلي (عدد 2025/33)

I. التقديم:

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بالكويت بتاريخ 20 فيفري 2025 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع توسيع وإعادة تأهيل الطريق الوطنية رقم 20 في ولاية قبلي وذلك بمبلغ جملي قدره 7 مليون دينار كويتي أي ما يعادل 70 مليون دينار تونسي، وذلك تطبيقا لأحكام الدستور وخاصة الفصلين 74 و75 منه.

1) أهداف المشروع:

يندرج المشروع في إطار السياسة التنموية للدولة القائمة على تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وتوفير متطلبات دفع حركية التنمية والتشجيع على الاستثمار لا سيما من خلال تطوير البنية التحتية للطرقات في كامل ولايات الجمهورية. وتهدف البرامج والمشاريع الوطنية في مجال البنية الأساسية للطرقات إلى تحسين خدمات النقل البري وفك عزلة المناطق الداخلية وتعزيز الربط بين المدن لتسهيل وتأمين تنقل الأشخاص ونقل البضائع بين الجهات مع توفير ظروف أفضل لسلامة الجولان لمستعملي الطريق. كما يشكل تحسين البنية الأساسية دعامة أساسية لقدرة الجهات على استقطاب الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي وتوظيف الإمكانات والموارد الاقتصادية المتاحة بها.

ويتنزل هذا البرنامج في إطار السعي المتواصل لوزارة التجهيز والإسكان الرامي إلى تحسين ربط ولايات شرق البلاد بغربها (مدنين، قابس، قبلي وتوزر) حيث تم التدخل في إطار برامج سابقة لتهذيب أو تدعيم الطريق الوطنية رقم 20 في أجزاء مختلفة منها في ولايات مدنين، قابس وتوزر وهي في حالة حسنة إلى حدود منطقة الفوّار والتي تشكل نقطة بداية المشروع موضوع هذه الاتفاقية وتتمثل الأشغال المزمع إنجازها في تهذيب الطريق الوطنية رقم 20 الرابطة بين منطقة الفوار على مستوى النقطة الكيلومترية 201 ومنطقة رجيم معتوق على مستوى النقطة الكيلومترية 274 وذلك على طول 73 كلم.

وفي هذا الشأن تعمل وزارة التجهيز والإسكان بصفتها الجهة المكلفة بتنفيذ المشروع إلى تحقيق الأهداف الخصوصية التالية:

1. تحسين ربط ولايات شرق البلاد بغربها فيما بينها من ناحية (مدنين، قابس، قبلي وتوزر) وبالموانئ والمراكز الحدودية من ناحية أخرى،

2. الرفع من مستوى جودة شبكة الطرقات المصنفة بهدف تعزيز نظام نقل ناجع ومستدام يسهم في دعم النمو الاقتصادي وتهيئة الظروف الملائمة لنقل الأشخاص والبضائع بين الجهات.

3. تحسين ظروف الجولان وتسهيل تنقل مستعملي الطريق على مسافة 73 كلم موضوع المشروع من شبكة الطرقات المصنفة وذلك من خلال السعي إلى الحدّ من معوقات التنقل المرتبطة بحالة المعبّد وتقادم طبقاته.

4. تدعيم عناصر السلامة على الأقسام المعنية بالبرنامج قصد المساهمة في الحد من حوادث المرور وكذلك تعزيز قدرة البنية الأساسية للطرقات على التكيف مع آثار التغير المناخي.

هذا، ومن شأن تنفيذ هذا المشروع أن يدعم النقلة التنموية المطلوبة لهذه الجهات الداخلية والتي تحوّلت من منطقة صحراوية إلى منطقة إنتاج للدقلة والخضروات فضلا عن فرص تعزيز النشاط السياحي والمبادلات البينية مع الجزائر.

2) مكونات المشروع:

يتضمن المشروع العناصر الرئيسية التالية:

1 ـ <u>تنفيذ الأشغال</u>: يشمل جميع الأشغال الخاصة بتوسيع وإعادة تأهيل الطريق الوطنية رقم 20 بولاية قبلي في جزئها الرابط بين الفوار ورجيم معتوق على طول 73 كلم بما في ذلك صيانة وتجديد منشآت تصريف مياه الأمطار وتركيز عناصر السلامة والإشارات المرورية العمودية والسطحية.

2 ـ <u>الخدمات الفنية</u>: يشمل هذا العنصر توفير الخدمات الفنية اللازمة لمساعدة الوزارة في الإشراف على تنفيذ المشروع بالإضافة إلى إعداد أي دراسات تكميلية يتطلبها تنفيذ المشروع وإدخال أي تعديلات ضرورية على التصميم.

3) كلفة المشروع وتمويله:

تبلغ كلفة المشروع حوالي 82 مليون دينار تونسي (دون احتساب الاداءات)، وسيساهم الصندوق العربي في تمويله عن طريق قرض بقيمة 7 مليون دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 70 مليون دينار تونسي وتمثل نسبة مساهمته حوالي 90 % من كلفة الأشغال وذلك دون احتساب الضرائب والأداءات.

ويتسم تمويل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لهذا المشروع بشروط تمويلية ميسّرة تتمثل فيما يلي:

- عملة القرض : الدينار الكويتي،
- نسبة الفائدة : قارة وتبلغ 3 % سنويا،
- فترة السّداد : ثلاثون (**30**) سنة منها أربع (**4**) سنوات إمهال.

II. أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم 07 ماي 2025 خصصتها للاستماع إلى ممثلين عن وزارة التجهيز والإسكان ووزارة الاقتصاد والتخطيط حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 20 فيفري 2025 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع توسيع وإعادة تأهيل الطريق الوطنية رقم 20 بولاية قبلي.

وفي بداية الجلسة، ذكّر رئيس اللجنة أن مشروع هذا القانون تمّت إحالته على اللجنة مع طلب استعجال النظر، وطلب تقديم تعليلا لطلب استعجال النظر فيه.

أوضح ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط أن الغاية من طلب استعجال النظر هو التّسريع في استكمال الإجراءات باعتبار أن القرض يندرج في إطار التعهّدات المالية للدولة ويستوجب موافقة الوظيفة التشريعية، علما وأن هذه الموافقة تمثل أحد أهم الشروط الإجرائية التي يفرضها الممولون.

وأكدوا أن مشروع هذا القانون وصل إلى مرحلة إجرائية متقدّمة وهي مرحلة الإسناد باعتبار جاهزية الدراسات الفنية والدراسات المتعلقة بالمؤثرات البيئية والاجتماعية، كما تمّ استكمال الملف العقاري. وتفاديا لارتفاع الكلفة فإن التسريع في استكمال الإجراءات يمكّن من التسريع في الإنجاز، مؤكدين في هذا الخصوص أن الدولة التونسية تسعى لإنجاز المشاريع طبقا لشروط فنية ملائمة للمواصفات العالمية بهدف الضغط على الكلفة.

وبخصوص جوانب المخطط التقديري لإنجاز لمشروع، أفادوا أن الدراسات الفنية جاهزة وكذلك الشأن بالنسبة إلى دراسات المؤثرات البيئية والاجتماعية، كما أن الوضعية العقارية لا تحتاج اقتناء أراضي وليست هناك حاجة كذلك لتحويل شبكات المستلزمين العموميين.

وبيّنوا أن إنجاز الأشغال سيتم ضمن قسطين، حدّدت أجالهما التعاقدية بـ 19 شهرا لكل قسط، وسيتم انطلاق الأشغال في جوان 2025 ويكون الانتهاء منها في الثلاثي الأول لسنة 2027 كما أنه تم التوصل بموافقة الممول على مقترح الإسناد يوم 6 ماي 2025.

وبخصوص القرض وشروطه، استعرضوا قيمة القروض الممنوحة لتمويل مشاريع الطرقات الممولة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومكوناتها وعدد الأقاليم والولايات المنتفعة بها وتقدُّم إنجازها، حيث تتمثل في مشروع الطرقات الجهوية المصنفة والمسالك الريفية (المرحلة الثالثة) ومشروع الطرقات الجهوية المصنفة والمسالك الريفية (المرحلة الرابعة) ومشروع بناء الجسور على الطرقات المصنفة ومشروع الطريق السيارة تونس ـ جلمة (الأقساط 1 و2 و3 و4) ومشروع إنشاء وتأهيل الطرقات المصنفة.

وقدّم ممثلو وزارة التجهيز والإسكان عرضا حول مشروع توسيع وإعادة تأهيل الطريق الوطنية رقم 20 بولاية قبلي، حيث يندرج هذا المشروع في إطار تنفيذ استراتيجية الوزارة في مجال الجسور والطرقات في أفق 2035 والتي من بين أهدافها بلوغ طول جملي للطرقات المهيأة 20.000 كلم مقابل 11.967 كلم حاليا.

وتعرضوا لأهم أهداف المشروع والمتمثلة أساسا في تطوير قطاع البنية التحتية للطرقات والمحافظة على ديمومتها وتحسين ظروف التنقّل لمستعملي الطريق واستكمال تهيئة الطريق الوطنية المذكورة بعد إنجاز الأجزاء الأخرى بالولايات المجاورة (مدنين، قابس، توزر). كما يرمي إلى تحسين مستوى السلامة المرورية وربط المعبرين الحدوديين بالقطر الليبي (معبر رأس جدير) والجزائر (معبر حزوة) وكذلك ربط المناطق الداخلية بالأقطاب الاقتصادية (ولاية قابس) وربط معتمدية الفوار ومعتمدية رجيم معتوق والواحات مرجع نظر ديوان رجيم معتوق.

وأفادوا أن المشروع سيمكّن من تنشيط الحركة الاقتصادية والفلاحية وإحياء مشروع ديوان رجيم معتوق المنجز بمنطقة "المحدث" وكذلك تنشيط الحركة التجارية بالجهة ودعم حركية الأنشطة البترولية بالجنوب التونسي واختصار زمن التنقل علاوة عن تدعيم قدرة البنية الأساسية للطرقات على التكيف مع آثار التغير المناخي من خلال بناء وتوسيع وإعادة بناء المنشآت المائية.

وفي هذا السياق، تطرقوا لمجمل الأهداف الفنية للمشروع منها التخفيض في كلفة صيانة العربات بـ 12 % للسيارات الخاصة و14 % لشاحنات نقل البضائع والمساهمة في تحسين ظروف الجولان من خلال التخفيض في مؤشر خشونة الطريق من 5 إلى 2، كما سيساهم في تحفيز حركة مرورية إضافية بـ 11 % للسيارات الخاصة و13 % لشاحنات نقل البضائع. وسيمكّن كذلك من إنشاء مصدات اصطناعية للحد من زحف الرمال على طول 35 كم وتقوية المعبّد من خلال تمديد العمر الافتراضي لـ 15 سنة لجسم الطريق و5 سنوات لطبقة السير. هذا علاوة على مجابهة آثار التغير المناخي بواسطة بناء وتوسيع المنشآت المائية المتاخمة لشط الجريد بحساب تواتر الأمطار 50 لـ 100 سنة.

السيد عصام شوشان، نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

وأضافوا أن المشروع ينطلق من الطريق الوطنية رقم 1 بولاية مدنين على طول 20 كلم وتعبر ولاية قابس على طول 91 كلم وهي مصنفة كمسلك سياحي ثم تمرّ عبر ولاية قبلي على طول 201 كلم لتعبر مناطق دوز والفوار ورجيم معتوق ثم تعبر ولاية توزر على طول 38 كلم لتبلغ نهايتها على مستوى المعبر الحدودي مع الجزائر بمنطقة حزوة.

ومن جهة أخرى، أفادوا أن أهم عناصر المشروع تستند إلى توسيع الطريق إلى عرض 7,6 متر طبقا للمواصفات الفنيّة الجاري بها العمل وتعلية الطريق بارتفاع يتراوح بين نصف متر إلى مترين لحماية الطريق من صعود مستوى المياه بشط الجريد والحد من زحف الرمال، إضافة إلى إنجاز طبقة السير من التغليف السطحي المثنى وبناء وتوسيع المنشآت المائية وتهيئة وإنجاز المفترقات الطُرقية وإحداث مصدّات اصطناعية وطوابي للحد من زحف الرمال وأشغال التشوير والسلامة المرورية.

وخلال النقاش، أعرب النواب عن عدم معارضتهم للقروض الموجهة للاستثمار في قطاع البنية التحتية للطرقات وتطويرها والمحافظة على ديمومتها لتحسين السلامة المرورية وذلك لما لها من انعكاسات إيجابية على تحسين مناخ الاستثمار وتحقيق التنمية بالمناطق الداخلية وفك عزلة متساكنيها، واعتبروا أن شروط القرض ميسرة وتفاضلية خاصة فيما يتعلق بمدّة السداد التي تمتد على 30 سنة والاقتصار على توظيف نسبة فائدة قارة دون عمولة تعهّد أو عمولة افتتاح.

وطلبوا مدّهم بأجوبة دقيقة حول الجهات المخول لها تحديد الأولويات وضبط معايير اختيار المشاريع العمومية خاصة وأنه لم يتم تشريك النواب في إعداد مخطط التنمية 2023 ـ 2025. واعتبروا أن الاستراتيجية المعتمدة تتجه نحو إنجاز المشاريع الكبرى على حساب المشاريع الصغرى التي تمسّ الحياة اليومية للمواطن وتساهم في فك العزلة على غرار تأهيل المسالك في المناطق النائية، وأكدوا على ضرورة مراجعة هذه الاستراتيجية لإكسابها البعد الاجتماعي كرهان من رهانات هذه المرحلة.

كما استفسروا عن كيفية توفير بقية التمويلات لإنجاز المشروع والمقدرة بـ 10% وعن الكلفة الحقيقية للمشروع خاصة وأن وزارة التجهيز والإسكان أفادت أن كلفة المشروع قُدرت بـ 100 مليون دينار، بينما جاء في وثيقة شرح الأسباب أن كلفة المشروع تبلغ حوالي 82 مليون دينار تونسي.

ومن جهة أخرى، استوضحوا عن دواعي اللجوء إلى اقتراض مبالغ ضئيلة على غرار هذا القرض، واعتبروا أن هذا التوجّه يؤثر سلبا على ترقيمنا السيادي، واقترحوا أن يتم الاتفاق مع الممولين في إطار رؤية استراتيجية تمتدّ على 10 سنوات لتمويل جملة من المشاريع.

هذا، ودار نقاش حول جودة الطرقات التي تمّ إنجازها في عديد المناطق. واستفسروا عن الخصائص الفنية للطريق الوطنية رقم 20 موضوع هذا القرض وعن كلفة تأهيل 1كلم من الطرقات والمعايير المعتمدة في تحديد الكلفة، مشيرين إلى أن اعتماد تقنية التعبيد باعتماد طبقتين إسفلتيتين غير ناجعة تبيّن عدم جودتها خاصة عند تهاطل كميات هامة من الأمطار مما يتسبب في كثرة الحُفر والتشققات وهي طريقة لم يعد معمول بها في عديد الدول. وأكدوا على اعتماد تقنية الطرقات المعتمدة في الدول المتقدمة وهي تقنية التعبيد باعتماد الخرسانة الاسفلتية، وأكدوا على توفير الكفاءات اللازمة لتأمين متابعة ومراقبة إنجاز هذه المشاريع.

وتطرّق بعض النواب إلى مسالة عدم توفر الأليات الضرورية لإنجاز المشاريع على غرار المواد الإنشائية والمقاطع والتربة، واستفسروا عن خطة الوزارة في التعاطي مع هذه الإشكالية. كما طلبوا مدهم ببيانات حول وضعية المسالك الريفية التي تم إنجازها خلال سنة 2014 وما قبلها.

ومن جهة أخرى، اقترح النواب إنجاز المشاريع الكبرى باعتماد الشراكة بين القطاعين العام والخاص مثلما هو معمول به في عديد البلدان لتوفير التمويلات اللازمة وضمان سرعة الإنجاز ونجاعته.

كما استوضحوا عن دواعي ارتفاع عدد المشاريع المعطلة وعن ضعف وبطء إنجاز عديد المشاريع في عديد الجهات على غرار إنجاز أشغال تهذيب الطريق الجهوية رقم 173 بولاية الكاف وأشغال

تدعيم الطريق الجهوية رقم 43 بولاية نابل والذي تمت الموافقة على مشروع القانون المتعلق باتفاقية القرض في شأنه منذ جويلية 2023، وكذلك مشروع الطريق السيارة تونس ـ جلمة الذي لم تتجاوز نسبة إنجازه 20 % والطريق الجهوية عدد 861 الرابطة بين معتمدية ملولش وقصور الساف والبرادعة.

وفي ذات السياق، اعتبر النواب أن أمر الصفقات العمومية أصبح يمثل عائقا في إنجاز المشاريع العمومية وبات من الضروري تنقيحه في اتجاه التقليص من الآجال ومن الأطراف المتدخلة، إلى جانب تطوير منظومة الشراءات العمومية على الخط بتونس وإيجاد الحلول لإشكاليات التزوّد بالمواد الأولية لإنجاز المشاريع وفض إشكاليات السيولة بالنسبة للمقاولين.

وأضافوا أن معايير إسناد الرخص للمقاولين غير موضوعية ممّا ساهم في تفاقم ظاهرة المتحيلين في المجال. واقترحوا في هذا الصدد الاعتماد على مقاولات عمومية تحت إشراف وزارة التجهيز والإسكان في إطار مبدأ التعويل على الذات خاصة بالنسبة للمشاريع ذات المردودية الاستراتيجية على غرار المستشفيات والمدارس وغيرها.

وطلب أحد النواب توضيحا حول البند الثالث من المادة الأولى من اتفاقية القرض والذي ينص على أنه في حالة قيام الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بإصدار تعهد نهائي غير قابل للرجوع فيه بناء على طلب المقترض، يلتزم المقترض بدفع 0.5 % سنويا من أصل المبلغ الباقي بغير سحب.

ومثّل النقاش مناسبة طرح خلالها النواب عديد الإشكاليات المتعلقة بإنجاز مشاريع البنية التحية خاصة بالجهات الداخلية والصعوبات المتعلقة بالتنفيذ والمراقبة.

وخلال الرّد، وبخصوص الفرق بين كلفة المشروع وكلفة الأشغال، بيّن ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط أن الكلفة الجملية للمشروع تقدّر بـ 82 مليون دينار تونسي دون احتساب الاداءات، وستكون مساهمة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في حدود 90 % من الكلفة الجملية للأشغال مع إمكانية الترفيع فيها عند تقدّم الإنجاز إلى حدود 100 % من الكلفة الجملية للمشروع مع مراعاة عدم تجاوز قيمة القرض، ويُحمل على ميزانية الدولة تكاليف الضرائب والأداءات الموظفة.

وفيما يتعلق بالتقليص في الآجال وتفادي تشعّب الإجراءات التي يتضمنها الأمر المنظم للصفقات العمومية، أوضحوا أنه تمّ تقديم مشروع تنقيح هذا الأمر لضمان السرعة في الإنجاز بالنجاعة المطلوبة والتقليص في الآجال وتفادي تشعّب الإجراءات التي يتضمنها، ومراجعة هذا الأمر هي في طور النقاش، وأضافوا من جهة أخرى أن الفصل 5 من المرسوم عدد 68 المتعلق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة اقتضى إعفاء الصفقات العمومية الممولة من قبل مؤسسات التمويل الأجنبية من الرقابة المسبقة للجان مراقبة الصفقات العمومية، وأكدوا على الأثر الإيجابي لهذا الإجراء في التسريع في إنجاز المشاريع العمومية.

أما بالنسبة إلى الاستفسار حول البند الثالث من الاتفاقية والذي يقتضي أنه في حالة قيام الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بإصدار تعهّد نهائي غير قابل للرجوع فيه بناء على طلب المقترض، يلتزم المقترض بدفع 0.5 % سنويا من أصل المبلغ الباقي غير المسحوب، أكدوا أن هذا الشرط غير مفعّل وأن هذا الأنموذج موجود في كل الاتفاقيات المبرمة مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وذكّروا أن الشروط المالية التي يعتمدها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي تُعتبر من أفضل الشروط إذ يتم توظيف نسبة فائدة قارّة دون توظيف عمولات إضافية على غرار عمولة التعهد وعمولة الافتتاح مع اعتماد فترات سداد طويلة وكذلك فترات إمهال.

وبالنسبة إلى الاستفسار حول المعايير والمنهجية المعتمدة في ضبط الأولويات في اختيار المشاريع العمومية للبنية التحتية للطرقات، بيّن ممثلو وزارة التجهيز والإسكان أنه في إطار استمرارية الدولة، يتم إنجاز المشاريع العمومية المضمنة بمخطط التنمية 2023 ـ 2025 وهي مشاريع تمّ إدراجها بميزانية وزارة التجهيز والإسكان، موضحين أن ترتيب الأولويات في اختيار المشاريع يتم وفق ثلاثة معايير تتعلق بجاهزية الدراسات وتسوية الوضعية العقارية والدراسة في إطار اللجنة العليا للصفقات العمومية.

وأفادوا في هذا السياق أن هناك منهجية جديدة سيتم اعتمادها في إعداد مشروع مخطط التنمية 2026 ـ 2030 وهي منهجية تقتضي أن يتم الانطلاق من القاعدة سواء على المستوى الإقليمي أو الجهوي أو المحلي وصولا إلى المركزي وهو ما يمثّل فرصة لنواب غرفتي الوظيفة التشريعية للمشاركة الفعلية في اختيار المشاريع التنموية والاستراتيجيات المعتمدة وكذلك ترتيب الأولويات بطريقة علمية وموضوعية تأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل جهة. وأكّدوا على ضرورة أن تتم مراعاة توفّر التمويلات اللازمة ووضعية المالية العمومية عند اقتراح المشاريع لتجنّب التعطيل في الإنجاز.

وحول مدى توفّر المواد الانشائية والمقاطع والتربة لإنجاز مشاريع البنية التحتية، أفادوا أن هناك عديد المشاريع تعاني من عدّة صعوبات فيما يتعلق بتوفّر هذه المواد، مؤكدين أن وزارة التجهيز والإسكان بالتنسيق مع بقية الوزارات مثل وزارة أملاك الدولة ووزارة البيئة ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري تسعى إلى حلحلة هذه المشاكل تحت إشراف رئاسة الحكومة.

وفيما يتعلق بالاستفسار حول وضعية الطريق الوطنية رقم 20، أفادوا أنها في حالة جيدة تخضع للصيانة الدورية بهدف المحافظة على جودتها والتطابق في الخصائص الفنية بينها وبين الجزء المزمع إنجازه. هذا، وتسهر الوزارة على إنجاز هذه المشاريع طبقا للمواصفات الفنية من خلال تأمين المراقبة الإدارية والفنية من طرف مكاتب مراقبة ومساندة فنية، مؤكدين على ضرورة تظافر كل الجهود لتحقيق الازدهار الاقتصادي خاصة وأنه في ظل هذه الظروف هناك شركاء داعمون على غرار الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

أما فيما يتعلق بوضعية المسالك الريفية التي تم إنجازها خلال سنة 2014 وما قبلها، بيّنوا أن كل مشروع يتعلق بالبنية التحتية له عمر افتراضي ويتأثر بالعوامل المناخية وكذلك بالاستعمالات العشوائية مما يتطلب تدخل الوزارة لترميمها بصفة دورية والوزارة ترصد اعتمادات تسوية تقدّر بحوالي 75 مليون دينار توجّه للصيانة والترميم، وتتم إعادة تهيئة هذه المسالك من جديد في صورة عدم قابليتها للترميم.

وعن الاستفسار المتعلق بكلفة إنجاز الكيلومتر الواحد من الطريق، أفادوا أن الكلفة يتم ضبطها وتحيينها بناء على صفقات مماثلة وحديثة العهد مع الاخذ بعين الاعتبار الاختلاف في مكونات

كل مشروع، ويعود ارتفاع الكلفة إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية على المستوى العالمي خلال السنوات الأخيرة حيث ارتفعت كلفة الكيلومتر الواحد للمسلك الريفي من 300 ألف دينار إلى 700 ألف دينار.

أما بالنسبة إلى كلفة تهيئة كيلومتر واحد من الطرقات المرقمة باعتماد طبقتين إسفلتيتين فتبلغ 1،1 مليون دينار كما هو الحال في المشروع موضوع القرض في حين تقدر كلفة تهيئة الكيلومتر الواحد من الطرقات المرقمة باعتماد الخرسانة الإسفلتية بحوالي 1،7 مليون دينار.

وفي هذا السياق، أكدوا أن اختيار نوعية الطريق ذي طبقتين أو الطريق السطحي المثنى يتم وفقا لدراسات فنية من طرف مكاتب دراسات مختصة. وحظي اختيار نوعية هذا الطريق بقبول الممولين.

وبخصوص المقترح المتعلق باعتماد الدولة في إنجازها لمشاريعها على مقاولات عمومية تحت إشراف وزارة التجهيز والإسكان في إطار مبدأ التعويل على الذات خاصة بالنسبة إلى المشاريع ذات البعد الاستراتيجي على غرار المستشفيات والمدارس والبنية التحتية للطرقات، أوضحوا أن هذا التوجه كان معمولا به في السابق، لكن لعدة اعتبارات خاصة منها الصعوبات الهيكلية والمالية لشركة "سومتراك" جعل اللجوء لمقاولات خاصة أمرا ضروريا في إنجاز المشاريع العمومية.

وحول أسباب تعطّل بعض المشاريع العمومية للطرقات على غرار مشروع الطريق السيارة تونس ـ جلمة، بيّنوا أن ذلك يعزى أساسا إلى عدّة إشكاليات تتعلق بمدى توفّر مادة التربة والتأخر في تسوية الوضعية العقارية وخاصة الوضعية المالية الصعبة للمقاولين والتي تعمّقت جرّاء أزمة كوفيد، وعدم مرونة المعاملات البنكية مع المقاولين مما أدّى إلى عزوفهم وأثّر سلبا على إنجاز المشاريع في الآجال المحددة لها.

وبالنسبة إلى الطريق الجهوية رقم 173 بالكاف، بيّنوا أن نسبة الإنجاز تتراوح بين 12 و15 % وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالآجال المحددة لإتمام الأشغال، ويُعزى ذلك أساسا لعدّة إشكاليات على غرار عدم توفّر مادّة التربة وعدم تسوية الوضعية العقارية، واعتبروا أن هذه العراقيل على أهميتها لا يمكن أن تبرّر البطء في الإنجاز الذي يتحمله المقاول وهو إشكال مطروح والوزارة ستعمل على حلحلته في أقرب الآجال.

وبخصوص مشروع وصلة ربط تطاوين بالطريق السيارة أ1بولاية تطاوين، أفادوا أن نسبة الإنجاز تقدّر بـ 85 % موضحين أن التأخّر في إتمام القسط المتبقي يُعزى أساسا إلى الوضعية المالية الصعبة لمجمع المقاولات المنفذ للمشروع.

III. قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والميزانية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الشكر للجنة المالية على هذا العمل القيم والذي أنجز في وقت وجيز مما يدل على جديتها في العمل وتعهدها بمشاريع القوانين.

والآن ننتقل إلى النقاش العام: القائمة الأولية للسيدات والسادة الزملاء المحترمين: عبد الستار الزارعي، صالح السالمي، عبد القادر بن زينب، نجيب العكرمي، محمد أنور المرزوقي، ياسر قوراري، سامي الحاج عمر، نورة الشبراك، رمزي الشتوي، محمد أمين مباركي.

إذا المصدح للنائب المحترم السيد عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل له خمسة عشر دقائق، تفضل.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا سيدي الرئيس،

تحية للجميع،

ونرحب بوزارة الاقتصاد والتخطيط وعلى رأسها السيد الوزير،

أهلا وسهلا سيدي المحترم،

هناك مسألة لابد أن نشير إليها وهي علاقة مجلس النواب بالوزراء وبالحكومة، كلامي هذا جاء كنتيجة لما يحدث كل مرة بين وزير ونائب، نحن علاقتنا وطيدة سيدي الوزير وعلاقتنا علاقة وطنية ولكل منا دوره ودورنا هو خدمة البلاد والعباد.

السيد الوزير، لابد أن تعذر النواب، فأنا لست مع عدم الاحترام وهذا مستحيل فمن واجب كل نائب وكل وزير أن نحترم بعضنا البعض، ولكن هناك في بعض المواقف تشنجات بين النائب والوزير، فالنائب سيدي الوزير عليه ضغط كبير من طرف المواطن وهذه النقطة المهمة التي أردت الإشارة إليها، فدورنا هنا الرئيسي هو خدمة تونس ولا مجال للفتنة، فكفانا فتنة.

سيدي الوزير، أريد الحديث كذلك على أهمية دور هذه الوزارة، وزارة التخطيط والاقتصاد، فدوركم سادتي الكرام مهم ودوركم هو العقل المدبر لهذه البلاد ولكل وزارة ولكل الحكومة، خاصة وأنتم من تخططون على جميع المستويات، سواء كانت مسألة اقتصادية أو اجتماعية فبرامجكم ومخططاتكم هي التي ستنقذ هذه البلاد، فأتمنى لكم كل التوفيق وأتمنى أن تكونوا بالفعل من منقذي هذه البلاد.

إن الحديث عن العديد من المشاكل المطروحة على مستوى تونس والتي يعيشها كل نائب، لأن الفرق بين النائب والوزير أن النائب ينزل إلى الميدان وهو يوميا في حالة احتكاك وتواصل مع المواطن أي أن كل المشاكل التي تحدث في البلاد والتي يريد المواطن حلها، النائب يعيشها يوميا وفي كل لحظة وفي كل دقيقة فهذا دورنا وهذا الفرق بيننا وبين الوزراء، فالوزير في وزارته وفي أعماله وفي مخططاته، ولكن النائب يعيش يوميا في علاقة مع المواطن.

ومن أهم المشاكل التي تواجه تونس وهي كثيرة ومن أبرزها ومن أهمها سيدي الوزير وهذه رسالة إلى السيد رئيس الجمهورية أصحاب الشهائد العليا، هذا الملف الحارق الذي خنق الجميع، النائب والوزير والحكومة عبر التاريخ فلابد من وضع مخططات وبرامج استراتيجية من أجل إنقاذ أصحاب الشهائد العليا وخاصة من طالت بطالتهم وهذا مطلب ملح سيدي الوزير.

وأخيرا مناظرة التعداد العام للسكان لسنة 2024 وعددهم أكثر من 800 أي حوالي 900 هؤلاء سيدي الوزير بعثوا بمراسلة إلى السيد رئيس الجمهورية، إلى الحكومة، إلى سيادتكم، المعهد الأعلى للإحصاء...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد صالح السالمي عن كتلة صوت الجمهورية، له ست دقائق.

السيد صالح السالمي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط ووفد وزارته،

صباح الخير للحضور الكريم،

السيد الوزير، جلسات تتوالى وكما قال المتنبي: "على قدر أهل العزم تأتي العزائم".

نثمن المجهودات المبذولة في سبيل حلحلة التنمية والاستثمار وبعث نفس جديد في الاقتصاد، ولكن على إثر كل جلسة يتساءل المواطن: ماذا قدمتم لدوائركم والكلام موجه لكل نائب مرددا مقولة التوحيدي: "أما حالي فسيئة كيفما قلبتها" نفس الظروف الاجتماعية والتربوية والصحية والبنية التحتية عبر الحكومات المتعاقبة: مناطق الظل سابقا ومناطق التميز الإيجابي بعد ذلك، ثم مناطق ذات أولوية مطلقة، غير أننا نسمع جعجعة ولا نرى طحينا، أو كما يقول المثل التونسي "الزغاريد أكثر من الكسكسي".

دائرتي جلمة والسبالة، نكبتها أنها جمعت هذه الصفات كلها: منطقة ظل، مميزة إيجابيا وذات أولوية قصوى ومطلقة، المشكل أن هذه الصفات كرست مفهوما جديدا للفقر والتهميش، أبسط الحقوق مهضومة وهي حق المواطن في الماء الصالح للشراب، لم نتمتع بحقنا في الماء ولم نشرب، بل يقع تحجير التنقيب على الماء وجعل هذه المنطقة منطقة حمراء لا تمتعت بالماء ولا تركتني الدولة أحل المشكل الموجود لدي وحدي في حفر بئر سطحي أحيانا يعجز المرء عن معرفة ما يريد وما هي الحقوق وما هي الواجبات.

ولعلمكم السادة الكرام ولعلم الجميع، لدي في دائرتي مستثمرين تونسيين من أبناء تونس المقيمين بالخارج، ألغوا مشاريعهم بالجهة بسبب عدم الترخيص في حفر بئر أنبوبية وكان من المأمول أن يشغلا نسبة هامة من اليد العاملة.

أنا أتحدث في هذه المواضيع لأننا نسمع يوميا عن الدولة الاجتماعية وهذا مشروع السيد الرئيس وتوجهه الاستراتيجي وأملنا كبير أن تكون اللفتة كريمة لهذه المناطق الداخلية التي تمتعت بالمشاريع التنموية بالكلام والوعود فقط في مناسبات انتخابية فحسب منذ سنة 2011، هذه هي المشاريع التي تمتعت بها الجهة سيدي الوزير:

مشروع سلتة زغمار، قيمة هذا المشروع 19 مليار، طار ولم نعرف أين وجهته.

سد سلتة المعطل، خسرت عليه الدولة المليارات وتوقف في منتصف الأشغال.

مشروع التنمية العظيم في العيون معتمدية السبالة، من المضحكات المبكيات أن أغلب المشروع وهو بكلفة تقدر بـ 22 مليار ذهبت لتربية السمان والنحل وبناء مواشي، هذا في سنة 2022، يعني مشروع بهذا الحجم 22 مليار، أغلب المشروع يذهب لتربية السمان ولتربية النحل ثم لإقامة مواشي.

هكذا نخطط وهكذا نبني وهكذا سنتقدم، 2022 وما زلنا نبني المواجل والناس تستنزل المطر من السماء.

رابعا، المنطقة الصناعية جلمة، هذه المنطقة خسرت عليها الدولة المليارات والمليارات وبقيت مرتعا للفساد. جهزت كما ينبغي أن تكون منطقة صناعية وأهملت لسنوات.

أتساءل، هل هكذا نخطط وهكذا نبني وهكذا نتقدم؟ أهكذا نخطط وخوفي يشتد ونحن نخطط لمخطط التنمية 2026-2030، خوفنا على بلادنا وحبنا لتونس يدعونا أن نراجع جميع الاستراتيجيات والمخططات ولا اجتماعية للدولة إلا إذا أولينا الاهتمام بالتربية والصحة والبنى التحتية وشكرا في ختام ذلك.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد القادر بن زينب عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق.

السيد عبد القادر بن زينب

صباح الخير للسادة الزملاء والسيد الوزير مرحبا بك وبالوفد المرافق،

السيد الوزير، أنا اليوم سأروي لكم قصة حقيقية حصلت في تونس وبالوثائق وهذه تعد كارثة وأنا أتحمل مسؤولية كلامي كعضو مجلس نواب الشعب.

نحن اليوم نقترض ولا يعلم بحالنا إلا الله سبحانه وتعالى وقلنا بأن الجميع يلومنا على الاقتراض وقلنا بأننا وجدنا الدولة فارغة ولم نجدها بيت نحل، بل بيت "فرفزو" ولكن أفاجئ اليوم وأريد أن أتوجه بكلامي هذا إلى السيد رئيس الجمهورية وإلى السيدة رئيسة الحكومة وإلى السيد وزير التربية.

ديوان الخدمات المدرسية عندما يقوم باقتناء مواد غذائية للمدارس الابتدائية فإن هذا يسبب خسارة للدولة بـ 10 مليارات في ظرف ثلاث سنوات كيف ذلك؟ هناك شركات تقدمت للمناقصة وسأقول لكم كيف تمت هذه المناقصة وبالوثائق ولماذا لم يقع إعلام السيد والإجابة التي تلقاها هي عبارة عن "اذهب واشرب من ماء البحر".

تم تقديم ثلاث عروض:

العرض الأول: القسط الأول خاص بالـ "cake" هذه الشركة التي ربحت هذا العرض قدمت 6 مليارات و188 ألف دينار، الشركة المنافسة قدمت 7 مليارات و500 ألف دينار.

القسط الثاني خاص بالجبن، الشركة الأولى التي ربحت العرض قدمت 3 مليارات و690 ألف دينار والشركة الثانية المنافسة 4 مليارات و732 ألف دينار أي بفارق يقدر بمليار و40 ألف دينار، في السنة وهذا على مدى ثلاث سنوات.

القسط الثالث الخاص بمنتوج "التن" الشركة الأولى 8 مليارات و900 ألف دينار والشركة الأخرى 9 مليارات و800 ألف دينار، هنا ترون الفساد أي في ظرف ثلاث سنوات خسرت الدولة 10مليارات هل تعرفون ما السبب؟ السبب أنهم قالوا له عندما تقدمت للصفقة قدمت سيارتين تحملان "matricule" معينة واليوم غيرت هذه السيارات، الجميع يكتري سيارات مجهزة بالـ "frigo" ليتم فيها نقل هذه السلع، بعد سبع أشهر السيارة التي تقدمنا بها تعرضت لحادث وتم بيعها وقمنا باشتراء سيارات أخرى جديدة فرفضوا عرضه.

والأدهى والأمر والأمور تظهر جليا بأنها مفبركة، الجواب كان عبارة أنني أتحدث عن بنزرت وهو يحدثني عن بن قردان والهيئة لم تول حتى أهمية للإجابة، 10 مليارات حتى ولو كان هناك سيارة تعمل أعيد الصفقة وأصبر شهرين، كيف تعرض المدارس الابتدائية للخسارة وهذه المدارس أغلبها موجودة بالأرياف وليست في المدن،

فمدارسنا بدون ماء صالح للشراب وجدرانها تسقط والقاعات يجب ترميمها لأنه ليس هناك أي عناية بها، تخسر الدولة 10 مليارات في ظرف ثلاث سنوات دون أن يتم التحري ، كم ثمن السيارة بالمبرد؟ هل ثمنها يقدر بـ 40 أو 50 أو 100 أو 150 أو 200 ألف دينار، هل هي سيارة مرسيديس؟ ما معنى هذا الكلام؟ هل يمكنكم أن تفعلوا ما تريدون في البلاد؟ يتم إسناد الصفقة لشخص يقوم بها بفارق 10 مليارات في ظرف ثلاث سنوات والدولة تقترض وتريدون البناء والتشييد.

هذه هي الدولة العميقة، هكذا يتم ضرب الدولة، هل تريدون تشغيل العاطلين عن العمل وتريدون تشغيل أصحاب الشهائد وتريدون القطع مع المناولة مع وجود أشخاص سارقين؟ يتم إعطاء صفقة بفارق بـ 10 مليارات؟ حتى وإن كان القانون ينص على تغيير السيارة ولم أتمكن من ذلك ألغي الصفقة نظرا إلى أن هناك فارق كبير ومشط ولا يمكنني قبول هذا، ما هذا؟ وأنا أتحمل مسؤولية كلامي ولدي وثائق سأسلمها لك بعد ذلك السيد الوزير والسيد رئيس المجلس لتروا المهازل وما خفي كان أعظم هذا السيد اتصل بي وسلمني الوثائق واتصلنا بالهيئة وقلت له ربما السيد رئيس الهيئة ليس لديه علم بهذا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد نجيب عكرمي عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق.

السيد نجيب عكرمي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له،

اليوم نناقش مشروع اتفاقية القرض بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لإعادة تأهيل الطريق عدد 20 بولاية قبلي.

سيدي الوزير، وزارة الاقتصاد والتخطيط هذه الوزارة هي تقريبا تشع على مختلف الوزارات الأخرى وتشتغل وفق تقاطعات مع مختلف القطاعات في الدولة بمعنى أن هذه الوزارة لها مهام كبيرة جدا وأن الحمل عليها ثقيل جدا وهي تقريبا تشع على وزارة التجهيز، المالية، التشغيل، النقل، الصحة، الفلاحة والتعليم، بمعنى أنها وزارة استراتيجية بهذا الحجم، وزارة الاقتصاد والتخطيط وتنوع مهامها الاقتصادية والاجتماعية، بحيث ستكون هناك بالضرورة صعوبات وتترتب عن هذه المهام العديدة وهذا الحمل الكبير على وزارة الاقتصاد والتخطيط عديد الصعوبات التي ستكون نتائجها بطبيعة الحال دون المأمول، أي أنه عندما نجد أن أكثر من 1300 مشروع عمومي معطل في كامل تراب الجمهورية خلال السنوات الفارطة ومع أن الحكومة توجهت لإعداد لجنة لمتابعة المشاريع العمومية المعطلة طوال السنوات والتي تكلف الدولة ميزانية كبيرة خاصة في إعادة برمجتها وإعادة توفير الاعتمادات، تقريبا سيدي الوزير، إضافة إلى الفساد والبيروقراطية الإدارية التي تعيق عمل عديد الإدارات نظرا إلى عدة أسباب إضافة إلى الفساد أو التعطيل الممنهج لغايات يعلمها الجميع، خاصة وأن هناك أطرافا تريد إفشال هذه الدولة.

لذلك سيدي الوزير، لابد من التركيز خاصة على ضرورة الاعتماد على كفاءات، كفاءات من المهندسين ومن الخبرات ومن الدكاترة والسيد رئيس الدولة يؤكد على أن تونس ثرية بكفاءاتها القادرة على تقديم الإضافة.

سيدي الوزير، أنتم كوزارة الاقتصاد والتخطيط تقومون بمجهود كبير، أنا أقترح على السيدة رئيسة الحكومة وعلى السيد رئيس الدولة ضرورة إحداث خطة كاتب دولة للتخطيط هي وزارة استراتيجية مثل بقية الوزارات، صحيح نجد بعض الوزارات فيها كاتب دولة، لكن ضرورة ملحة إحداث خطة كاتب دولة للتخطيط لأنه منذ الستينات كانت هناك وزارة للتخطيط وهنا التخطيط ضروري في إطار الانطلاق في المخطط التنموي 2026-2030 دون ذلك، تأكدوا أنه ستظل الصعوبات متراكمة ثلاث سنوات فضرورة قصوى إحداث خطة كاتب دولة للتخطيط يساعد وزارة الاقتصاد والتخطيط على القيام بمهامها الكبيرة وشكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد أنور المرزوقي عن الكتلة الوطنية المستقلة، لمدة أربع دقائق.

السيد محمد أنور المرزوقي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا مجددا بالسيد الوزير والوفد المرافق مرحبا بكم.

سيدي الوزير، أثمن هذا النوع من القروض المهيكلة التي تمول مشاريع التنمية وخاصة البنية التحتية والمرافق الأساسية، سؤال بسيط سيدي الوزير في علاقة بهذا القرض: هل هناك نية من قبل الوزارة في البحث عن آليات جديدة أو مصادر تمويل أخرى قصد إنجاز المشاريع، هل سنكتفي بالقروض أم أن هناك النية للتوجه نحو آليات جديدة لإنجاز المشاريع الأخرى المبرمجة؟

مداخلتي في الحقيقة سيدي الوزير، هي عبارة عن ثلاث رسائل من قبل مواطني مدينة نابل ومتساكنيها الذين أنوبهم:

الرسالة الأولى تمثل المحور الأول من مداخلتي تتعلق بإحداث منطقة صناعية غير ملوثة وصديقة للبيئة تراعي المواصفات العالمية بمدينة نابل، فقد حان الوقت لإيجاد هذا في إطار نظرة استراتيجية واستشرافية لتنمية الولاية بصفة عامة وبالتحديد مدينة نابل، إحداث منطقة صناعية غير ملوثة وصديقة للبيئة لاحتضان الأنشطة التكنولوجية المتجددة والمبتكرة ولاحتواء أنشطة ذات العلاقة بالطاقات البديلة، خاصة وأن مدينة نابل اليوم وفي انتظار إحداث كلية للهندسة تمثل شبه قطب جامعي وتشهد المنطقة ديناميكية اقتصادية هامة علاوة على أن المدينة ستعرف خلال السنوات القادمة إحداث منطقة تدخل عقاري إلى جانب المنطقة الحالية، وهذا سيجعلها قطبا ديموغرافيا هاما مما يستوجب إحداث مواطن شغل لتلبية الحاجيات التي ستكون هامة ومتزايدة علما السيد الوزير وأن الجانب العقاري لا يطرح مبدئيا إشكالا كبيرا، باعتبار أن الدولة لها مخزون عقاري كبير بالمنطقة.

الرسالة الثانية من مداخلتي سيدي الوزير تتعلق بمخطط التهيئة الترابية الذي يشغل الرأي العام بمدينة نابل وفي هذا الإطار أدعو من هذا المنبر بلدية نابل إلى مزيد تشريك جميع مكونات المجتمع المدني وممثلي المنظمات الوطنية لتعميق الحوار ولتبادل النقاش والأفكار قبل بلورة الخيارات والحسم في الموضوع.

إن مثال التهيئة الترابية القادم، لما له من أهمية، سيحدد مصير المدينة ومستقبلها.

والرسالة الثالثة والأخيرة سيدي الوزير تتعلق بالمنطقة الصناعية الحالية بنابل، هذه المنطقة سيدي الوزير أغلقت فيها أغلب الوحدات الصناعية أبوابها وتوقفت عن النشاط، كما أن البنية التحتية اهترأت وتآكلت لغياب الصيانة، إنه لفت نظر أعبر عنه سيدي الوزير بكل إلحاح اليوم بخصوص هذه المنطقة التي تستوجب تدخلا وطنيا وليس جهويا، في مستوى البنية التحتية والعناية بالبيئة، لجعلها مطابقة للمقاييس الوطنية المعتمدة في هذا المجال كما حان الوقت للتفكير في إيجاد حلول للمؤسسات الاقتصادية المنتصبة داخل هذه المنطقة الصناعية والتي تعاني من صعوبات كبيرة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد ياسر قراري عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ثلاث دقائق.

السيد ياسر قراري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

بداية التحية والشكر لعمال لأعوان الإحصاء على المجهود الكبير الذي قاموا به لإنجاح هذه المحطة الوطنية رغم العديد من الإشكاليات، خاصة المتعلقة بأعوان الإحصاء المتعاقدين وكذلك القانون الأساسي لعمال الإحصاء.

نأتي الآن لما ورد في هذا التعداد العام، أعتقد أن المتأمل في التعداد العام للسكان وفي تطور سكان مختلف الولايات، سينتبه حتما إلى ولايتين سيدي الوزير: الكاف وسليانة اللتان تمثلان استثناء في كامل البلاد لأن هاتين الولايتين سجلتا نقصا سكانيا، الكاف 5475 ساكنا وفي الحقيقة أن هذه المسألة ليست مسألة جديدة، بل هي صيرورة تعرفها الجهة منذ أكثر من ثلاثين سنة وهذا ما تثبته إحصائيات المعهد.

سيدي الوزير، إن هذه النتائج السلبية قد عشتها وأنا تلميذ في السنة الثانية نظام قديم، عندما درسنا النمو السكاني السلبي في ولاية الكاف والذي قدر آنذاك بـ 272 ألف ساكن و277 هذا مرتبط بضعف النمو الطبيعي للسكان وبالحصيلة الهجرية، نفس النتائج عشتها للمرة ثانية وأنا طالب في المرحلة الثالثة ندرس في الجغرافيا البشرية والسكانية وفي علم الإحصاء، حيث سجل عدد سكان الولاية مزيدا من التراجع إلى 258,790 ساكنا طبعا التحاليل الإحصائية تعطي نفس الاستنتاجات، مرة ثالثة في 2014، إحصاء جديد عشته وأنا أستاذ هذه المرة أدرس الجغرافيا السكانية والاقتصادية والبشرية، ثم رئيس دائرة بلدية والصيرورة بمعنى "tendance" نفسها، مزيد من التقلص لعدد سكان الولاية إلى 243,156 ساكنا وطبعا التحاليل والاستنتاجات نفسها.

اليوم أيضا إحصاء جديد أعيشه مرة أخرى وأنا نائب شعب منتخب عن ولاية الكاف، نفس النتائج مزيد من تقلص عدد السكان إلى 237,686 ساكنا.

طبعا هذه الحالة المنفردة في البلاد ككل، لا يمكن أن تكون إلا هكذا، لأن نفس المعطيات في نفس الظروف لا يمكن أن تعطي إلا نفس النتائج، غياب التنمية والاستثمار طيلة عقود ترتب عنه مغادرة متواصلة لأبناء الجهة، خاصة الشباب الباحث عن العمل، مما أدى إلى حصيلة هجرية سلبية، يضاف إليها تقلص الفئة العمرية الشابة وتقلص معدلات الزواج والإنجاب والنمو الطبيعي للسكان وهذا حولها إلى مدينة متقاعدين.

سيدي الوزير، اليوم الضوء الأحمر من جديد يشتعل في علاقة بولاية الكاف، ضوء أحمر يؤكد أن كل ما رددناه من مطالب بتدخلات تنموية عاجلة ليس من باب التزايد، بل هو ضرورة ملحة.

سيدي الوزير، الإحصائيات ليست مجرد أرقام نرصدها ونعلنها، بل هي معطيات نعتمدها في بناء التصورات والحلول التنموية خاصة وأننا إزاء مخطط تنموي جديد فلا بد..

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد سامي الحاج عمر غير منتمي، له ثلاث دقائق.

السيد سامي الحاج عمر

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك السيد الوزير،

كالعادة سيدي الوزير، أقول لك أنت لديك وزارة سيادة بالفعل، أي أنك تخطط وبقية الوزراء ينفذون، نحن نبارك هذا المشروع وهنيئا لولاية قبلي بهذا المشروع، ونتمنى أن يعم هذا الخير من البنية التحتية والطرقات على كافة ولايات تونس.

السيد الوزير، نحن اليوم على أبواب إعداد المخطط التنموي لفترة 2026-2030، السؤال الذي أتوجه به لك السيد الوزير: هل من أولوياتنا أن نأخذ بعين الاعتبار المشاريع المعطلة التي كانت مبرمجة أم لا، في النظام الجديد القاعدي، نبدأ بالتخطيط ستجد كتابا مضمنا للمشاريع ربما ستبقى ست أشهر تقرأه ولا يمكنك أن تكمل قراءته فقط أي أن اليوم هذه المشاريع القديمة المعطلة التي وعدتمونا بها سواء سيادتك أو بقية الوزراء الآخرين أو المديرين الجهويين أو الولاة إلى غير ذلك، هل هذه المشاريع ستكون لها الأولوية أم لا؟ هذا هو سؤالنا هل سنذهب في المشاريع الجديدة على حساب المشاريع القديمة لأنه بهذا الشكل سنفقد مصداقيتنا، هذا أهم شيء نؤكد عليه سيدي الوزير.

ومن بين هذه المشاريع المعطلة في جهتي سيدي الوزير، وأقول أنني وجدت منك كل التجاوب ففي كل مرة راسلتك فيها إلا وكنت جدي في التعامل معي ويتصل بي المديرين الجهويين مثلا بخصوص إعادة تهيئة الطريق الرابط بين الطريق الجهوية 93 و94 بمدينة منزل النور ولاية المنستير. كنت راسلت سيادتك وأعطيت الإذن للسيدة المديرة الجهوية للتجهيز والإسكان، ولكن دائما التعلة هي أنه لا توجد لدينا اعتمادات وأنا أعلم بأنها لو أرادت أن تجتهد فستجد التمويلات وأنا متأكد من هذا السيد الوزير وأنا أعلم بأن هناك تمويلات من المستحيل أن لا يكون لدينا أموال وبإمكانكم تحويل الاعتمادات من "titre 1" إلى "titre 2" وبالإمكان إجراء تعديل حتى في الميزانية، هذا ما هو معمول به وخاصة ترقيم الطريق لماذا نرفض الترقيم؟ لابد من الترقيم قبل تهيئته وفي كل مرة أراسل السيد مدير التجهيز لا أدري ما تعلة هذه التراقيم فكل وزارة تريد التخلص من طرقاتها، هناك طرقات تفرض نفسها بأن تكون مرقمة وهذا يخص الطرقات الجهوية وهي طرقات طويلة "double voie" ولا يمكن لأي بلدية القيام بهذا فبلدية المنستير نفسها غير قادرة على ذلك فما بالك ببلدية فقيرة كبلدية منزل النور.

بخصوص أيضا بناء ملعب "mini foot" بمدينة مسجد عيسى كان هناك إشكال سابقا وإلى حد الآن غيرنا قطعة الأرض وتم حل الإشكال مع وزارة الدفاع ولكن إلى حد الآن لم ير النور ولا أدري لماذا.

أهم نقطة سيدي الوزير، إزالة الأسلاك "moyenne tension" àفهذه الأسلاك تشق البلاد وقد توفي شخص جراء هذه الأسلاك فهي تمثل خطرا كبيرا على المدارس وعلى المساكن وتمتد على كلم ونصف في مدينة منزل النور في الطريق الجهوية 93، الرجاء أخذ هذا بعين الاعتبار لأننا لا نريد أن نخسر في كل مرة روحا بشرية جديدة وشكرا سيدي الوزير.

السيدة سوسن مبروك، نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، صباح الخير للجميع،

نجدد الترحيب بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط السيد سمير عبد الحفيظ وكافة الفريق المرافق له اليوم تحت قبة البرلمان.

أحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة نورة الشبراك عن الكتلة الوطنية المستقلة، لها أربع دقائق.

السيدة نورة الشبراك

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط ومرحبا بالوفد المرافق،

أريد الحديث عن إعداد المخطط التنموي 2026-2030 وهنا لابد أن نشير إلى أن أداة التخطيط على أهميتها تمثل محور اهتمام اليوم في الحقيقة في كافة المستويات: محليا وجهويا ووطنيا، ولكنها ليست الأداة الوحيدة، لأن هناك العديد من أدوات التخطيط التي تؤثر في التنمية، سواء محليا أو جهويا أو وطنيا.

أريد هنا أن أذكر بقية الأدوات الأخرى، مثل ميزانية الدولة التي هي أداة تخطيط سنوية وأيضا أمثلة التهيئة العمرانية التي تؤثر على المدى المتوسط والبعيد في مستقبل المناطق، ولكن هذه النصوص التي كنا نتحدث عنها وأيضا إعداد هذا المخطط سيكون في مناخ تشريعي تقريبا لم يختلف عن سابقيه، بمعنى أن أسباب التعطيل من الناحية التشريعية والإجرائية التي تشهدها أغلب المشاريع الكبرى التي رأيناها حتى في مناطقنا كان لها أسباب تشريعية واليوم البلديات مثال 28 بلدية في نابل هناك متابعة من طرف السيدة الوالية والإطارات الجهوية ولكن هذه الأمثلة يتم مراجعتها بنصوص قديمة من سنة 1994 وستكون مستقبل هذه الأمثلة شبيهة بالأمثلة التي سبقتها إن لم يتم التسريع في مراجعة مجلة التهيئة العمرانية والتعمير.

اليوم لدينا طموح بأن يصبح لدينا أمثلة توجيهية مديرية جهوية وأيضا إقليمية، تماشيا مع النظام الإداري الجديد الذي تم إرساؤه.

وقد رأينا أنه من بين أسباب التعطيل في بعض المشاريع الأوامر الترتيبية البطء في إصدار الأوامر الترتيبية أو حتى الأمر المتعلق بالصفقات العمومية يحتاج أيضا إلى مراجعة أي باختصار شديد يقتضي المرور إلى إعداد مخطط بمنهجية وبمشاركة الجميع، من هيئات منتخبة ومعينة وهياكل دولة.

التسريع بمراجعة ليس فقط أمثلة التهيئة العمرانية، ولكن أيضا النصوص التشريعية في إطار تشاركي بين الحكومة ومجلس نواب الشعب، لابد من إعداد مخطط تشريعي مشترك، لأن الوظيفة التشريعية موكولة بالاشتراك بين الوظيفتين ولابد من مراجعتها في إطار مخطط الهدف منه تفادي التعطيل التشريعي في مستوى التصرف والسير في هذه المشاريع وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم رمزي الشتوي عن كتلة الأمانة والعمل له أربع دقائق. تفضل.

السيد رمزي الشتوي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وبالوفد المرافق له،

سأتحدث اليوم عن ولاية توزر لا من باب التذكير، بل من باب المطالبة الجادة والملحة، لأن المواطن سئم الخطاب ومل من التسويف.

سيدي الوزير، توزر اليوم لا تطلب امتيازا بل تطالب بحقها المشروع في التنمية العادلة في التشغيل والعيش الكريم، لكن سيدي الوزير الأرقام صادمة فمن أكثر من ألف مشروع مبرمج في قطاعات حيوية كالفلاحة والصناعات التقليدية والمهن الصغرى لم ينجز منها سوى جزء ضئيل لم يتجاوز 20%.

وهذه ليست مجرد نسبة، بل دليل صارخ على الفجوة العميقة بين ما يعلن وما ينفذ والأسباب نعلمها جميعا، ملفات عقارية معطلة منذ سنوات دون حلول جذرية، طلبات عروض تعاد مرارا دون جدوى، ضعف تنسيق واضح بين الإدارة الجهوية والمصالح المركزية. والنتيجة سيدي الوزير مشاريع متوقفة، شباب عاطل عن العمل، ولاية بأكملها تشعر أنها خارج دائرة الاهتمام الفعلي للدولة.

سيدي الوزير، لقد تابعنا جميعا ما ورد بالبرنامج الاقتصادي والاجتماعي للدولة الذي تم عرضه في مجلس وزاري مؤخرا بإشراف رئيسة الحكومة والمبني على رؤية شاملة لرئيس الجمهورية وهي رؤية ترفع ثلاثة مبادئ كبرى وهي السيادة الوطنية، العدالة الاجتماعية والتنمية المحلية التشاركية.

نحن نثمن هذه الرؤية ونراها منسجمة مع مطالب الجهات الداخلية ومنها توزر لكننا نطالب اليوم بترجمتها إلى قرارات فعلية على أرض الواقع ولذلك وباسم أهالي توزر الذين صبروا كثيرا دون أن يفقدوا الأمل نطالب بما يلي السيد الوزير:

تفعيل فوري للمشاريع المعطلة ومحاسبة كل من ساهم في تعطيلها أيا كان موقعه.

تسريع إجراءات التسوية العقارية وتجاوز البيروقراطية المتكررة التي أصبحت تجهض أي نية إصلاح.

إحداث آلية متابعة خاصة بولاية توزر تلزم الوزارات بالاستجابة في آجال مضبوطة وذلك بالتنسيق مع السلطة الجهوية ونواب الجهة.

رصد اعتمادات واضحة ومخصصة لتوزر ضمن قانون المالية القادم حتى لا تبقى التنمية محصورة في جهات دون غيرها.

سيدي الوزير، نحن لا نطلب وعودا جديدة، بل نطالب بتنزيل هذه الرؤية على أرض الواقع من خلال قرارات فعلية وجداول تنفيذ دقيقة وربط حقيقي للمسؤولية بالمحاسبة.

توزر اليوم أمام لحظة فاصلة فإما أن تشملها السياسات الوطنية بكل إنصاف وإما أن تبقى شاهدا على فشل الشعارات، وقد حان الوقت لرد الاعتبار لها.

نريد أن نخرج التنمية من حقل النوايا إلى فضاء التنفيذ، لا نريد أن تبقى ولاية توزر تحت خط التنمية ولا تحت خط الاهتمام السياسي، بل نريد أن نراها ضمن مؤشرات الأداء لا على هامش التقارير ولا حبرا على ورق.

سيدي الوزير، هذه ليست فقط صرخة نائب، بل صدى لأصوات الآلاف من المواطنين الذين طال صبرهم ولازالوا يؤمنون بوطن عادل لكل التونسيين.

شكرا لكم على حسن الانتباه والإنصات.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم محمد أمين المباركي عن كتلة صوت الجمهورية وله أربع دقائق، تفضل.

السيد محمد أمين المباركي

شكرا، مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطارات الوزارة،

في البداية أود أن أتوجه بتحية شكر لأعوان التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 على المجهودات الكبيرة التي قدموها في ظروف صعبة ولكن في المقابل سيدي الوزير أود تذكيركم بأن هؤلاء الأعوان هم من طالت بطالتهم ومن أصحاب الشهائد العليا.

في الحقيقة وللأمانة سيدي الوزير، لما لا يتم انتدابهم خاصة وأنكم كوزارة، قمتم بتكوينهم وهم اليوم يملكون من الكفاءة والخبرة ما يخول لهم مباشرة العمل.

سيدي الوزير نعود إلى مناقشة موضوع اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 20 فيفري 2025 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، أود تثمين مجهوداتكم وأبارك لأهالينا في ولاية قبلي وأود أن أذّركم سيدي الوزير بأن ولاية القصرين وخاصة معتمدية العيون وحتى السيد رئيس الجمهورية تحدث عن ضرورة تحسين ظروف التنمية في المناطق الداخلية ومن بينها حاسي الفريد، العيون وجدليان.

معتمدية العيون بها طريق يربطها بمعتمدية سبيطلة وهو طريق ظل معطلا منذ سنوات وهناك شركة أجنبية اطلعت على الميزانية المرصودة طالبت بمبلغ مضاعف ثلاث مرات السيد الوزير لإتمام المشروع لكن للأسف لم تتم الزيادة في التمويل لهذا المشروع وبقي متوقفا إلى يومنا هذا ونرى حوادث مرور يومية خاصة أنه في هذه المناطق المفقرة هناك عاملات في قطاع الفلاحة وقد شهدنا مؤخرا حادثا أليما أسفر عن وفاة امرأتين وهناك امرأة لا تزال ترقد في المستشفى كما شهدت المنطقة قبل ذلك بشهرين تقريبا حادثًا آخر ولكن دون خسائر بشرية والحمد لله.

نأمل أن يتم انجاز هذا الطريق في أقرب الآجال السيد الوزير أو على الأقل أن يتم التسريع في إنجازه.

كذلك سيدي الوزير معتمدية جدليان، لا يمكن الوصول إلى عماداتها إلا عبر ولاية سليانة، عن طريق معتمدية الروحية يعني معتمدية تضم خمس عمادات وحتى تصل إليها لا بد من المرور بولاية سليانة لأن ولاية القصرين لا تمتلك طريقا يربط جدليان بهذه العمادات، هناك طريق وحيد نطالب به طيلة حياتنا يعرف بطريق "الزربات" وهو طريق مغاربي نأمل أن يتم إنجازه.

بالمناسبة أوجه تحية شكر إلى السيد والي القصرين على سعيه الدؤوب لحلحلة هذه المشاريع، ولكن أيضا سيدي الوزير نأمل أيضا في التفاتة من وزارتكم لولاية القصرين، خاصة المعتمديات التي تعاني من ضعف كبير في مؤشرات التنمية خاصة حاسي الفريد ومعتمدية جدليان ومعتمدية العيون.

كذلك معتمدية سبيبة حيث يوجد طريق مغاربية تعرف بطريق "الخنقة" وهو طريق يمكن أن يساهم في حل العديد من المشاكل خاصة من الناحية الاقتصادية...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة سيرين المرابط عن كتلة الأحرار لها ثلاث دقائق.

السيدة سيرين المرابط

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسادة الزملاء،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

في الحقيقة قبل أن أبدأ مداخلتي أودّ أن أشير إلى أن البارحة كان عيد الأمهات، فكل عام والأم التونسية بألف خير ونسأل الله الرحمة لكل أمّ متوفاة.

سيدي الوزير، لقد اتخذت منذ بداية هذه الدورة قرارا بالاحتفاظ على كافة القروض مهما كان نوعها، ولكن اليوم حين اطلعت على قرض متعلق بإعادة تأهيل الطريق الوطنية رقم 20 بولاية قبلي نجد أنفسنا في إحراج مع أهالي قبلي، مع قبلي التي هضم حقها، مع قبلي الجهات الداخلية المهمشة لهذا سأصوت بنعم، وأدعو كافة الزملاء إلى التصويت بنعم، ولكن ماذا عن حاسي الفريد والقصرين وقفصة وجندوبة وهذه الجهات كلها سيدي الوزير، هل سنبقى في كل مرة نبحث لهم عن تمويل عن طريق القروض؟

قرض بـ 70 مليار هذا فضيحة اليوم، ما هي الرسالة التي نريد أن نقدمها؟ نحن جميعا في نفس المركب اليوم الوظيفة التنفيذية والوظيفة التشريعية نعمل في مسار 25 جويلية في زمن البناء والتشييد، ونحن نقدم مادة للمعارضة حتى تكتب فقط، أنا أرى ذلك.

نطالبكم دائما بخطة ورزنامة تشريعية على الأقل لتمرر كل هذه القروض الاستثمارية في جلسة واحدة ونحاول اقناع المواطن، فحين يطالبنا المواطن اليوم بالانتداب ويطالب بالترسيم ويطالب بتحسين وضع القطاعات وأعوان التعداد في كل زياراتك يقومون بمراسلتنا للمطالبة بانتدابهم فكل هذا يتطلب أموالا مرصودة من الدولة، والأموال هل سنخصصها للاستثمار أو الأجور؟ حينها نلتجئ لهذه القروض وهذا القرض لديه شرعيته.

السيد الوزير حان الوقت كي تقوم وزارتك بدورها وهو التخطيط، وملاحظة أخيرة سيدي الوزير قبل أن ينتهي التوقيت، المشاركة في اعداد مخطط التنمية من حقنا وليس واجب على الوزارة أن تشركنا فيه، هل يعقل أن يحدث تأجيل مرتين، وفي كل مرة يكون السبب وجود جلسة عامة منهم جلسة عامة لتأبين الزميل. لماذا أحرم كإقليم ثاني من المشاركة بصوتي وأعبر عن فكرتي وأقدم اقتراحاتي؟ فأنا أيضا ملتزمة بحضور جلسة عامة ولدي تصويت على القانون.

في الدقائق الأخيرة أتوجه إلى الحكومة ككل وعلى رأسها السيد رئيس الجمهورية بالتعجيل في إصدار الأوامر الترتيبية التي ستسهل تطبيق قانون منع المناولة وستسوي العديد من القطاعات في الوظيفة العمومية والقطاع العام لأنهم يتحيلون على القانون بالقانون، العملة يتعرضون لهرسلة كبيرة وهو أمر لا يمكن أن نقبل به...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم النوري جريدي عن كتلة لينتصر الشعب له ثمان دقائق، تفضل.

السيد النوري جريدي

شكرا السيدة نائبة الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له،

هي لحظة تقييم صادقة وصادمة جدا، ولكن علينا أن نكون أكثر صراحة مع أبناء شعبنا وانتظاراتهم الكبيرة منا نواب الشعب، ومن الحكومة، فلتفرز القوى وليعلم البسطاء من أبناء هذا الشعب الحقيقة.

النائب بنص دستور 2022 له حق تقديم مقترحات قوانين في الجانب التشريعي وتقديم أسئلة كتابية وشفاهية في الجانب الرقابي وقف انتهى لكي لا تتزايد علينا بعض الغربان الناعقة كمجلس نواب الشعب وهذا ما يقوم به كل نواب الشعب دون استثناء وحتى الحوار مع الوزراء هو فرصة للتعبير عن التطلعات والآمال والأحلام. المجلس السابق، أحزاب ومنظمات ورجال أعمال وارتباطات بالخارج وأموال مكدسة وحكومة تنفذ رغباتهم.

من الذي يخطط اليوم ويحاول توفير الاعتمادات؟ إنها وزارة الاقتصاد، ولكن للأسف لا تزال تعتمد نفس المنوال نفس الفقرات والتصورات ونفس الأفكار منذ سنوات.

مخطط 2023-2025 لم يعرض على مجلس النواب، وقد انتهت المدة، ما مدة الانجاز والاستعداد لمخطط 2026-2030 بنفس الأسلوب ونفس المنهجية والتصورات، وهذا انتحار بكل ما في الكلمة من معنى، فتكرار نفس الأدوات في نفس الظروف يؤدي إلى نفس النتيجة، تغول الاقتصاد الموازي واقتصاد الريع والرخص المشروطة وخنق المبادرات الاستثمارية الخاصة بطن من الوثائق وصبغة أرض لا تسمح وقوانين من عهد الاستعمار الأول.

المشكل ليس في نواب الشعب يا شعب تونس، المشكل في وزارة الاقتصاد والتخطيط لا تقتصد ولا تخطط وفي وزارة مالية تضغط على الموظف البسيط لأن جباية أمواله تحت تصرفها وتغض النظر على المتهربين الضريبيين الذين يتلاعبون.

المشكل إذا في وزارة مالية لا تستطيع جلب الأموال للدولة، المشكل في وزارة الطاقة التي تهدر في الطاقة وتسمسر وتبيع لشركات بعينها، مستقبل البلاد وثروتها، المشكل في وزارة التجهيز التي في بعض إداراتها موظفي العفو التشريعي العام يتحكمون في مصير مشاريع الدولة الكبرى ومكاتب الدراسات التي على الأهواء، المشكل في وزارة الفلاحة التي آخر همها الفلاحة، المشكل في وزارة النقل التي يشترك نصف أو ثلاثة أرباع المواطنين يوميا في التنقل بشكل مهين ومقرف وغير لائق، المشكل في وزارة التجارة وديوانها اللغز، المشكل في وزارة الصحة، ووزارة الشؤون الاجتماعية والتربية والثقافة والداخلية والعدل ووزارة تكنولوجيا الاتصالات وغيرها من الوزارات.

المشكل في الحكومة، في الوظيفة التنفيذية وامتيازاتها ومديريها العامين وندواتها وسفرياتها وبروتوكولاتها وتعييناتها.

أين مجلس النواب من كل هذا؟ يصادق على ميزانية الدولة وتنتهي المهمة. أين القروض التي أخذتموها؟ راسلناكم في الأمر أكثر من مرة، أين تم صرفها؟ وأين وصلتم في صرفها؟ أين مشاريع القوانين الثورية التي وعدتم بها رئيس الجمهورية والشعب لتغيروا من حالته في الصرف والمياه والاستثمار والمحروقات والديوانة؟

لماذا تعطل الصفقات العمومية ويهرب المقاولون؟ مجلس النواب هو الذي يدفع للمقاولين؟ هل من العادي أن يتعطل مشروع لمدة عشر سنوات وخمس عشرة سنة، من الذي ينفذ؟ لا تغالطوا الشعب هل هي الحكومة أم مجلس النواب؟

من الذي لديه الميزانية ويصرفها، الحكومة أم مجلس النواب؟ من الذي لديه أسبقية عرض مشاريع القوانين، الحكومة أم مجلس النواب؟ من الذي ينتدب ويحدد الشروط ويصدر النصوص الترتيبية، الحكومة أم مجلس النواب؟

كفانا مغالطة للشعب، النواب جميعهم يتحملون مسؤوليتهم الدستورية، عناوين الفشل كلها متعلقة بحكومات تتخبط وتعيد نفس الأخطاء، ترتهن لنفس الدوائر وتعول على نفس المنظومة ونفس البناء الإداري المتهالك، لم تحققوا ثورة لا في التشريعات ولا في المشاريع ولا في الانتدابات.

تضيعون استرداد الأملاك المصادرة، تضيعون حقوق الدولة التونسية في عقود النفط والطاقة المتجددة.

تحكمكم إدارة عميقة تتحكم في المشهد من خلف الجدران، حكومات مناولة ورق واستعباد وتسويف.

حكومات الفشل الذريع والشنيع، تجاوزتم حدود الزهايمر السياسي، تجاوزتم اغتيال الشعب التونسي إلى الاستهتار بمقاومات سيادته.

الحل يا سيادة رئيس الجمهورية في حكومة وطنية ثورية فاعلة، قادرة على هدم صنم الإدارة العميقة وقادرة على التخلص من عقدة الخطيئة الأولى تفاحة آدم التي ستقتل هذا الشعب، هذا الشعب الذي يتوق إلى تحرير ثرواته، إلى تأميمها، هذا الشعب الذي يتوق إلى التحرر من قيود هذه الإدارة العميقة الاستعمارية لأن التنكيل بهذا الشعب إنما هو دور موكول إلى عملاء الاستعمار من الإدارة العميقة، أما الحلول فقد اقترحناها وكتبناها وأعلناها في الجلسات العامة.

المهم يا سيادة رئيس الجمهورية أن تتفاعل مع هذه الرغبة الكاملة في البناء والتشييد الفعليين من جميع أعضاء مجلس نواب الشعب قبل فوات الأوان، لأن اللحظة السياسية الراهنة تقتضي فعلا وتغييرا راديكاليا جذريا للأسف الشديد، هذه الحكومة لم تقدر عليه ولن تقدر عليه.

أخيرا، محليا في القطار وفي بلخير وفي السند وفي قفصة وفي سيدي بوزيد وفي القيروان وفي سليانة وفي مكثر وفي كل ربوع الجمهورية، صارحوا المواطنين، مشاريعكم مسكنات، طرقاتكم ومسالككم الفلاحية أضغاث أحلام، مناطقكم الصناعية أوهام، مستشفياتكم وعود تمنون بها الأهالي.

من المسؤول عن تنفيذ أحلام هؤلاء ومطالبهم؟ المجالس المحلية؟ المجالس الجهوية؟ مجلس الأقاليم والجهات؟ مجلس النواب؟ لا، المسؤول هو الحكومة، جهة التنفيذ هي الحكومة وهذه الحكومة عاجزة عن التنفيذ.

مجلس نواب الشعب بريء من مغالطاتكم، شكرا جزيلا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم الطاهر بن منصور عن كتلة الخط الوطني السيادي، له أربع دقائق تفضل.

السيد الطاهر بن منصور

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

في واقع الأمر لا يوجد أدنى شك في أن هذا المشروع هو مشروع توسيع وإعادة تأهيل الطريق الوطنية رقم 20 بولاية قبلي يعتبر مشروعا هاما جدا وقع انتظاره طويلا في منطقة عاشت تهميشا لعشرات السنين وحتما سيساهم في فك العزلة عن جهة كاملة والحد من معاناة عدد كبير من المستفيدين والمستعملين، سواء كانوا من سكان المنطقة الأصليين أو مستغلي مقاسم مشروع رجيم معتوق، أو عاملين في مجالات شتى في الإدارات أو في غيرها.

بناء على ذلك لا بد أن يكون هذا المشروع محفزا للتنمية في تلك المنطقة، لأن البنية التحتية هي الشرط الأساسي لأي تنمية ويفتح آفاقا كبيرة في شتى المجالات التجارية والفلاحية والسياحية وغيرها وذلك من خلال تثمين منتجات الواحات والغاز والبترول والسياحة والمواد الإنشائية والتبادل التجاري مع دول الجوار، سواء ليبيا أو الجزائر من خلال ربط الحدود الشرقية بالحدود الغربية يعني غرب البلاد بشرقها من الجهتين.

لذلك يجب أن يتحول هذا المشروع إلى شريان تتدفق فيه دماء الحياة خاصة بعد الإعلان عن تفعيل مشروع رجيم معتوق لتنمية الجنوب والصحراء الذي يجب أن يشع على كامل الصحراء التونسية والجنوب التونسي فقد بقيت هذه الجهة إلى حد ما عالما بكر، لم يقع استغلالها الاستغلال الأمثل وتثمين ما فيها من ثروات مختلفة.

لا بد أن تتحول العلاقة مع الجنوب التونسي إلى علاقة ذات اتجاهين فمثلما هناك طريق من الجنوب إلى الشمال يوصل الغاز والتمور والثروات فلا بد أن يكون هناك أيضا طريقا من الشمال نحو الجنوب، هو طريق التنمية التي لا بد أن تندرج ضمن رؤية تنموية شاملة ومتكاملة تندرج هي أيضا ضمن مخطط التنمية 26-30 وبناء على ذلك فإن إنشاء شبكة طرقات فرعية رافدة لهذا المشروع من شأنها أن تحقق هذا الهدف.

هذه الطرق الفرعية فيها ما هو قديم يعود إلى الحقبة الاستعمارية وفيها ما يعود حتى إلى ما قبل الحقبة الاستعمارية ولعل أهم هذه الطرق التي لا بد على الحكومة أن تفكر فيها هي طريق تربط معتمدية سوق الأحد بالطريق الرابطة بين قبلي وقفصة، وتمر عبر منطقة فرعون والشارب.

الطريق الجهوية رقم 104 التي تمر عبر منطقة بازما لتربط مدينة قبلي بطريق دوز مطماطة وطريق النويل والدرجين والتي ستكون رافدا لهذا الطريق وهو موضوع جلسة هذا اليوم.

هذه الطرق كلها من شأنها أن تربط المناطق السكنية سواء في معتمدية الفوار أو دوز أو قبلي أو سوق الأحد بمناطق الرعي في جهة الشمال بالشارب والسقي، وفي جهة الشرق والجنوب بجهة الظاهر التونسي وهي مناطق رعي ومناطق فلاحية بامتياز ومن شأن إنشاء هذه الطرق أن يقع تثمين هذه المناطق الفلاحية ويكون لها المردودية التنموية الإيجابية على الجهة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم حمادي العشاري غيلاني، غير منتمي وله أربع دقائق. تفضل.

السيد حمادي العشاري غيلاني

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بك السيد الوزير،

مرحبا بسامي إطارات الوزارة،

في الحقيقة لن أتحدث كثيرا، اليوم الجلسة تتنزل في إطار القرض لتمويل مشروع الطريق الوطنية رقم 20.

أود أن أوضح أن هذا الجدل حول القروض وما إلى ذلك لا بد أن تتضح فيه نقاط باعتبار أنه إذا رجعنا إلى صعوبة المالية العمومية وأن تونس ملتزمة بتعهداتها المالية وخلاص الديون في وقتها وهذه خطوط تمويل دولية إذا لم تأخذها تونس تأخذها جهة أخرى.

ثانيا، الأمر الجيد هو أن 99% من القروض التي صادق عليها المجلس هي قروض موجهة للاستثمار في إطار تحسين معيشة المواطن وتطوير البنية التحتية وفك العزلة على المناطق الداخلية مثل قبلي حتى تتمكن هذه المناطق من جذب الاستثمار الوطني والأجنبي وكذلك تثمين الموارد الاقتصادية الموجودة لديها لكي نجسد مقولة التعويل على الذات.

هناك التزامات تعهدت بها تونس وأوفت بها وكذلك هناك استجابة لانتظارات المواطنين خاصة المشاريع الكبرى التي تنجز خارج ميزانية الدولة وهذه القروض هي قروض على مدى طويل وبظروف ميسرة وإذا قارناها بالمؤشرات الموجودة هناك تحسن طفيف في مؤشرات الاقتصاد التونسي حتى إن لم يكن مبينا ولكن بطول المدة سيأتي بأكله، لهذا لابد من الذهاب في سياق ضرورة المصادقة على هذه القروض.

نقطة أخرى على المستوى الجهوي والمحلي وفي علاقة بالسلطة التنفيذية، في الحقيقة أنا لن أتحدث عن مشاكل القصرين ومشاكل سبيطلة ومواطنو سبيطلة والقصرين عموما يفهمون أننا نتحدث في نفس المواضيع ومنذ سنتين لم نجد تجاوبا على مستوى ممثلي السلطة التنفيذية خاصة، ودعونا نقولها بكل صراحة ولا أريد أن أتعمق في هذا الموضوع، تعاملت مع وزارة الاقتصاد وكان هناك تفاعلا سريعا وتجاوبا، لكن 90% من ممثلي السلطة التنفيذية لديهم علاقات موازية، اذا لم يكن لديك علاقات في السلطة التنفيذية لن يستمع لك أحد، تكون منضبطا وتطلب مقابلة عن طريق المجلس لا تجد ردا في حين أن هناك من يقبل ويحدد له موعدا دون طلب، نحن نعمل بعقلية رجل الدولة ونقدم مطلب مقابلة باسم السيد الوزير، هذه هي الإجراءات المعمول بها أي يجب أن يكون المطلب باسم السيد الوزير، ولكن يمكن أن نجتمع بمدير عام في علاقة بهذا الموضوع.

هذا يجعلني أقول أنا دائما متصالحا مع نفسي ومع قيمي وإذا أردنا أن نحدم الشعب التونسي والمواطنين فلا أحد له فضل على تونس وعلى المواطنين وإذا أردنا حل مشكلة جهة أو مواطن فهذا

يجب أن يكون في كنف الانسجام والتكامل والاحترام لمتبادل، العلاقات الدونية والعلاقات الموازية أنا أرفضها باعتبار أن عقلية الدولة تسير بعقلية المؤسسات وبعقلية الهياكل...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، وصلت الفكرة واضحة جدا السيد الزميل المحترم، تفضل ثلاثون ثانية للسيد الزميل المحترم.

السيد حمادي العشاري غيلاني

لأختم، دعني أقول أنني سأبقى متصالحا مع نفسي وأمارس عملي بعقلية الدولة فحين أطرق الأبواب لطرح وضعية مواطن بسيط لا أجد لها حلا، بينما نجد أن نفس الوضعية يتم حلها بعلاقات موازية أخرى وهذا لا يدفعني إلى أن أغير عقليتي، هناك علاقات احترام وتواصل وانسجام، لا علاقات موازية...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة إذا للسيد الزميل المحترم عصام البحري جابري عن كتلة الأمانة والعمل، له خمس دقائق، تفضل.

السيد عصام البحري جابري

شكرا السيدة الرئيسة،

تحية للسيد الوزير والوفد المرافق له،

اليوم سنفضح ما يحدث في ولاية قابس، تلك الأرض التي تحولت إلى مختبر مأساوي لسياسات الاقتصاد الكمي الفاشلة، حيث تمت التضحية بحياة المواطنين وبيئتهم منذ أكثر من أربعة عقود من أجل أرباح آنية لا تراعي حدا أدنى من العدالة والكرامة الإنسانية نتيجة الإهمال المتعمد وسوء التخطيط الذي جعل الربح الكمي أعلى قيمة من حياة الإنسان ولذلك طالبنا بفتح ملف الفساد البيئي في ولاية قابس وملف الذين قبضوا ثمن حياة المواطنين وسنرى دائما أن المواطنين ذو قيمة وليسوا ذو ثمن، افتحوا ملفات الفساد البيئي بولاية قابس.

إن ما تشهده ولاية قابس من اغتيال بيئي وجريمة منظمة نتيجة إهمال متعمد وتخاذل واضح في تطبيق القوانين البيئية وسياسات اقتصادية جائرة تتعامل مع أهل ولاية قابس كضحايا في معادلة ربح وخسارة لا ترحم.

إن استمرار هذه السياسات يعني استهتار بحياة المواطنين، ومزيد تدمير للأجيال القادمة ويتناقض مع كل مبادئ الدولة والسياسة العامة للدولة للبناء والعدالة الاجتماعية التي من المفترض أن تحمي شعبها وتكفل له الحق في بيئة صحية وحياة كريمة ومن هنا نؤكد على ضرورة التحول الجذري من اقتصاد كمي إلى اقتصاد يحقق التوازن من التنمية الاقتصادية والحماية البيئية.

إن تبني الحكومة استمرار نفس السياسات القديمة هو انتهاك صارخ للسياسة العامة للدولة في ظلّ الصراعات الاقتصادية والمصالح الاقتصادية الكبرى، دون أن تقدم حلولا جذرية وحقيقية لولاية قابس. لذلك سنحمل الحكومة المسؤولية فورا ونطالب بخطة إصلاح شاملة، هل هناك قروض أكثر من إنقاذ حياة الأهالي؟ نحن نرى القروض والحكومة يجب أن تتحمل المسؤولية فهناك من يموت في ولاية قابس والحكومة تتفرج وتتبنى نفس السياسات الاقتصادية الاستعمارية وصناعة الموت للمصالح الأوروبية، تصنع الموت في تونس وتصدر باسم الاقتصاد للدول الغربية.

لذلك وجب فرض عقوبات صارمة وفورية على كل من يساهم في تلوث البيئة وايقاف جميع الأنشطة الصناعية غير المطابقة للمعايير البيئية. كما يجب الانتقال الفوري إلى نموذج اقتصاد أخضر مستدام يضع الإنسان والبيئة فوق كل اعتبار.

هذا التقاعس والتردد في اتخاذ هذه الإجراءات هو ضرب للسياسة العامة للدولة ولن نتوانى في متابعة تنفيذ هذه السياسة العامة للدولة وتحقيق العدالة البيئية والاجتماعية.

إن أهالي ولاية قابس السيد الوزير يستحقون أكثر من مجرد وعود وشعارات، بل إجراءات حاسمة وجذرية تنهي معاناتهم.

وإن كان السيد الوزير، هناك من يستميت للمصالح الاقتصادية الأوروبية نتيجة الخونة الذين تقلدوا مناصب في الجمهورية التونسية، فإننا كنائب شعب سنستميت من أجل ولاية قابس وإنقاذ حياة المواطنين ونتمنى أن يكون هناك قرض لإحياء ولاية قابس وحياة المواطنين في المجال البيئي.

إلى حد الآن، وزارة الطاقة لم تتعهد...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

أرجو من السادة الزملاء والزميلات الالتزام بالتوقيت المخصص لأن القائمة طويلة وعدد الدقائق الممنوحة تقريبا كاف، كل الزملاء والزميلات أخذوا وقتا يتراوح بين أربع وخمس دقائق وهذا كاف.

إضافة بعض الثواني للسيد الزميل.

السيد عصام البحري جابري

شكرا السيدة الرئيسة،

وزارة الطاقة لم تلتزم بتنفيذ مشاريعها البيئية المعطلة منذ فيفري 2025 والحكومة وأعضاء الحكومة تتفرج على ولاية قابس التي تساهم بنسبة 10% من الناتج القومي المحلي...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم محسن الهرمي عن كتلة صوت الجمهورية، له ست دقائق، تفضل.

السيد محسن الهرمي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة الإطارات المرافقة لسيادته،

السيد الوزير، نثمن مثل هذه القروض المخصصة لتهيئة الطرقات التي تعتبر شرايين الحياة بالنسبة للمواطن ومنها هذا القرض المخصص لتهيئة طريق بولاية قبلي وهناك مثل يقول: "وين تصب تنفع" لكن السيد الوزير، بدائرتي بمعتمدية فرنانة ومعتمدية جندوبة الشمالية بولاية جندوبة هناك طرقات ومسالك تتطلب التدخل العاجل والمؤكد وأخص بالذكر منها الطريق الوطنية MC 53 الرابطة بين بلدية فرنانة والحدود الجزائرية وهي تشق ست عمادات، فرنانة، عين البية، العاذر، جواودة، أولاد مفدة وعمادة حليمة الحدودية وتغطي 5 مدارس ابتدائية ومدرسة إعدادية ومركزين حدوديين للأمن بوظلعة وحليمة، وهي كانت تسمى لعدة الحوادث القاتلة التي وقعت بها "طريق الموت" وعندما بلغ إلى علم المواطنين أنها مبرمجة أطلقوا عليها اسم "طريق الحلم"، وعندما طال التدخل وانطلاق الأشغال سميت بطريق اليأس من طرف سكان المناطق المذكورة.

ثانيا، طريق هذيل، وهي طريق تربط بين معتمديتي فرنانة وعين دراهم، كما تربط بين فرنانة ومحطة الضخ بسد بربرة وهي تشق 3 عمادات فرنانة وهذيل والعاذر، وهي حسب علمنا مبرمجة بالقسط الثالث من البرنامج الجهوي للتنمية وكل سكان العمادات يعلمون أنها مبرمجة، ما راعنا أنه وقع التخلي عنها رغم أهميتها وضرورة إنجازها. السيد الوزير، الرجاء التدخل في هذا الموضوع.

ثالثا، طريق أولاد مناع سيدي حامد بجندوبة الشمالية تشق عمادتين وتربط بين مدرستين ابتدائيتين ومستوصف، حالتها أصبحت غير وظيفية تماما مما أصبحت محل احتجاج من المواطنين وأصحاب النقل الريفي وهم الآن في وقفة احتجاجية أمام الولاية.

السيد الوزير، بالنسبة لهذا المشروع، وهو مشروع تزويد عمادة هذيل وعمادتي سيدي عمار ورباعة بالماء الصالح للشرب، فهو شيء لا يقبله عاقل، لماذا؟ لأنه بالنسبة لعمادة هذيل، المواطنون عندما يستيقظون صباحا جزء منهم يرى الماء بعينيه والجزء الآخر يسمع خرير الماء من تحتهم لأن النفق الجالب للماء يمر تحت أراضيهم، أما بالنسبة إلى عمادتي سيدي عمار ورباعة، فالمواطن يستيقظ صباحا وأول ما يراه هو ماء سد بوهرتمة، لكن لا يشرب منه.

السيد الوزير، بالنسبة إلى رباعة وسيدي عمار، فالمشروع في لمساته الأخيرة بعد عشر سنوات، إن شاء الله يقع الحرص على إتمام الأشغال خلال هذه الصائفة، أما بالنسبة إلى عمادة هذيل، فقد توقف المشروع باعتبار أن المقاول الذي تحصل على صفقة الدراسة الفنية طلب فسخ العقد.

السيد الوزير، الرجاء التدخل لإيجاد حل لهذا الموضوع الذي أرهق المواطنين، فالشيخ يموت دون أن يشرب شربة ماء صالحة.

أما بالنسبة لعمادة بوهرتمة فهي تقع على حافة سد بوهرتمة وهي تعاني من العطش وقد زارها السيد رئيس الجمهورية وعاين بنفسه ما يعانيه المواطن في هذه العمادة وهم الآن في انتظار تزويدهم بالماء الصالح للشرب.

السيد الوزير، نحن مع القروض خاصة لتهيئة الطرقات أو إصلاحها، لكن يجب أن تستجيب التهيئة للشروط المطلوبة.

وهذه صورة للطريق الوطنية MC65، الرابطة بين فرنانة وبني مطير ناطقة وتدل على الطريقة التي تم بها تهيئة الطريق، بدون تعليق.

السيد الوزير، هذه الصورة القديمة وهذه الصورة بعد الإصلاح وهما واضحتين. (عرض السيد النائب صورتين) وشكرا السيد الوزير.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عصام شوشان عن كتلة الأحرار، له سبع دقائق تفضل.

السيد عصام شوشان

شكرا السيد الرئيس.

نرحب مجددا بالسيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة له.

في الحقيقة لن أتعمق كثيرا في النقاش حول مشروع هذا القرض لأننا درسناه معمقا في لجنة المالية، وبهذه المناسبة أود أن أشكر كافة إطارات وزارة الاقتصاد والتخطيط على مدهم بجميع الوثائق التي طلبتها اللجنة حتى ندعم هذا المشروع ونقدم أكثر توضيحات متعلقة بهذا القرض.

في الحقيقة نستغل دائما وجودك معنا، السيد الوزير ونحن بصدد مناقشة مخطط التنمية لسنة 2026-2030 وبما أن الحديث يدور حول الطرقات والبنية التحتية، هذا ما يجعلنا نطرح عديد الإشكاليات على المستوى المحلي والجهوي.

السيد الوزير، نحن في معتمدية الحنشة نصحو صباحا على وقع التهميش، كل عمادة تتساءل من سيحصل على نصيبه من التهميش،

نحن نتحدث هنا عن التجهيز والبنية التحتية في حين نجد أن أربع معتمديات يشتركون في آلات ماسحة واحدة في حين أنها معتمديات فلاحية بحتة نحن لا نتحدث عن الطرقات السيارة أو التجهيزات، نحن في سنة 2025، نطالب تحت قبة البرلمان بتوفير آلة ماسحة لمعتمدية فلاحية.

السيد الوزير، هذه صورة لأقدم مدرسة بمعتمدية الحنشة (عرض السيد النائب صورة) وهي مدرسة السلام وهذه الطريق المؤدية إلى المدرسة تمتد على 1كيلومتر و800، فكيف يمكن للتلاميذ والمربين التنقل في مثل هذه الوضعية؟

هذه صورة لوضعية أخرى من عمادة الجواودة ودخان (عرض السيد النائب صورة) وفي الحقيقة أود أن أشكر هنا السيد فوزي الذي تنقل على عين المكان بطلب ومشكور جزيل الشكر لكن السيد فوزي رغم تنقلكم إلى هناك ورغم توفير اعتمادات إضافية، لم يحصل أي شيء هذه منطقة دخان الجواودة، وصلنا إلى درجة توفير الاعتمادات ولا يتم الإنجاز وهذا منذ ثلاثة أو أربعة أشهر فقط وليست منذ سنوات.

أما هذه فهي منطقة بير الشعبة (عرض السيد النائب صورة) وتبعد عن الطريق الوطنية 300 مترا وضعية هذه الصورة في حالة جنازة وحالة وفاة عظم الله مصيبة الموت، فشاهدوا كيف يتنقل المواطنون، هذه مجرد عينة ولا أتحدث عن بقية العمادات المعزولة تماما ونحن في سنة 2025، ما زلنا نتحدث عن البنية التحتية والتجهيزات وإلى غير ذلك.

دعونا ننتقل إلى الطرقات التي تم تعبيدها وفرحنا يوما بإنجازها.

السيد الوزير، هذه عمادة الرواضي (عرض السيد النائب صورة) التي تضم أكثر من 10 آلاف ساكن، هذه الصورة تظهر وضعية التلاميذ الذين يرتادون المدرسة، السلط المحلية تنقلت على عين المكان ونحن كنا هناك أيضا مع المتساكنين لمحاولة تيسير عبور التلاميذ لأن هذا هو مدخل المنطقة.

سيدي الوزير، نحن نتحدث عن الجيل الخامس من شبكات الاتصال في حين أن هذه المنطقة معزولة تماما عن شبكة الاتصالات

70%من معتمدية الحنشة معزولة لا توجد بها تغطية وعندما أذهب إلى منزلي هناك لا يمكن لأي أحد الاتصال بي، لن نتحدث مجددا عن البنية التحتية.

هذا طريق معبد مركز مصباح التي تربط بين الغيب ومركز مصباح والنيب (عرض السيد النائب صورة) انظروا إلى وضعية الطرقات التي أنجزت وهذه طريق سيدي حسن بالحاج (عرض السيد النائب صورة) وكل هذه المناطق التي سميتها هي عمادات كذلك هذه الطريق عبدت مؤخرا طريق أولاد الطاهر، (عرض السيد النائب صورة) وها هي وضعيتها وهذه طريق منطقة الحلالفة (عرض السيد النائب صورة).

السيد الوزير، بالله عليك هل هذه وضعية لطريق يربط بين عمادتين الغطاطسة والبياضين ومدرسة وهذه الطريق حديثة العهد.

وبعيدا عن الأسئلة التي وجهت إلى وزارة التجهيز والتي تتعلق بخمسة مشاريع أو خمس طرقات معطلة نتحدث عن التنمية الفلاحية المندمجة الممولة منذ سنة 2016 ومع ذلك لم يتم تنفيذ أي شيء.

طريق مسلك أولاد حمودة الذي يعتبر من بين هذه الطرقات، السيد الوزير، لا أفهم نتحدث عن المشاريع المعطلة وكأن المقاول فوق القانون، هل لأن المقاول لم يقم بإنجاز المشروع هل نتحمل نحن كمواطنين المسؤولية؟

هذه خمس طرقات أنجز نصفها ثم انسحب المقاول وترك المشروع فما ذنبنا نحن كمواطنين؟

هذا السؤال كتابي منذ 16 أوت 2024 حول مسلك أولاد حمودة ومسلك مقبرة الغيب ومسلك الحمروني وأولاد عمر ومسلك الحلالفة الجنوبية والحلالفة الجم ومسلك البد وهي تمثل 5 طرقات أي أن نصف الأشغال أنجزت، كيف نتحدث عن مشاريع معطلة؟ من يعطل هذه المشاريع؟ إذا كان المقاول فهو ليس فوق القانون وهذه عينة فقط على المستوى المحلي، دعونا ننتقل إلى المستوى الجهوي فلا ربما تنصفنا الولاية.

السيد الوزير، ولاية صفاقس عبر السنوات ومنذ الثورة تهمش برفع علم تونس، نعم، تهمش برفع علم تونس فوق الإدارات العمومية وفوق المشاريع المعطلة وأكبر دليل على ذلك أن ميزانية ولاية صفاقس لهذه السنة انخفضت من 16مليارا إلى 13 مليارا، ولاية بها 13معتمدية وميزانيتها تنقص بثلاثة مليارات في الحقيقة السيد الوزير، لا يوجد أكثر من هذا الظلم، لن نتحدث عن المشاريع المعطلة في ولاية صفاقس، حين أنجزنا المترو رفعنا فوقه علم تونس، على الأقل احترموا علم تونس، لا يرفع عبثا، نحن نود أن يظل علم تونس مرفرفا، لكن لا نريد أن يكون ذلك وهميا بل مع إنجاز المشاريع، يجب أن نعلم إلى أين نحن ذاهبون.

السيد الوزير، دعونا نتحدث علميا بمنطق دستوري، الفصل 17 من الدستور التونسي الذي يضمن الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. منطقيا عندما تكون ميزانية الدولة عاجزة على توفير متطلبات الجهات تلجأ إلى الشراكة "PPP" الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

انظروا إلى منطقة "Lac" كيف تم بناؤها؟ أغلب المشاريع المعطلة هي معطلة من جراء عدم وجود العلاقة بين القطاع العام والخاص،
لماذا لا نفعل هذا الفصل بما أنها موجودة دستوريا؟ فلو كانت هناك شراكة بين القطاع العام والخاص لما تعطل مشروع تبرورة، ولما تعطل مشروع المترو.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق تفضل.

السيد علي زغدود

شكرا السيدة الرئيسة،

تحية إلى السيد الوزير وإلى الوفد المرافق له،

في الحقيقة ستنطلق مداخلتي من هذه الصور التي هزت التلفزة ومواقع التواصل الاجتماعي البارحة (عرض السيد النائب صورا) وهي صورة مهملة تحولت إلى صرخة ميدانية ببن قردان، لملعب 7 مارس.

ترددت السيد الوزير، في التعليق على هذا المشهد، لكن الحقيقة تقال والصورة لم تزيف لقد عرت واقعا نعيشه كل يوم واقع الإهمال والتهميش وغياب التنمية، المشهد لم يحرج فقط مشاعر أهالي بن قردان، بل صفع كل تونسي يعرف مكانة هذه المدينة التي صدت الإرهاب وقدمت الدم لتبقى تونس واقفة لكن ما يحزن أكثر أن نفس المدينة تقصى اليوم وتترك دون أدنى مقومات التنمية.

لكل من صب غضبه على صورة ملعب 7 مارس نذكركم سيدي الوزير، منذ سنة 2023 ونحن نحذر نصرخ، نطالب، قلناها مرارا البنية التحتية تنهار، محيط الملعب لا يليق، المدينة تعاني من غياب المشاريع وانعدام الرؤية وتراكم الوعود دون تنفيذ.

لم نغض الطرف يوما ولم نقل إن كل شيء على ما يرام، بل قلناها بوضوح: الغبار والحفر تخنق الطرقات، الجدران تتهاوى، المرافق تترك لتتآكل.

صمت المسؤولين وعدم تدخل الدولة هو ما سمح للصورة أن تتحول إلى موجة استهزاء، لكن الصورة ليست هي الإهانة، الإهانة هي تخلي الدولة عن مسؤولياتها.

بن قردان ليست ملعبا فقط، بل مدينة حدودية استراتيجية شبابها ينتظر فرصة وسكانها يريدون خدمات تحترم كرامتهم، الملعب ما هو إلا مرآة لواقع أشمل: مدارس تفتقر إلى الصيانة، مستشفى يعاني من نقص المعدات والإطارات، طرقات مهترئة، مشاريع معطلة، غياب تام لأي خطة تنموية جدية، الكهرباء والماء مقطوعان صيفا وشتاء.

سيدي الوزير، نحن نرفض أن يكون النقد موجها للمدينة بدل أن يوجه إلى من خذلها، الصورة التي انتشرت ليست سبة لأهالي بن قردان، بل وثيقة إدانة للسياسات التي جعلت من التنمية شعارا بلا فعل.

بن قردان لا تطلب صدقة، بل حقها في التنمية المتوازنة، في بنية تحتية، في المرافق التي تليق بتضحياتها، سنواصل الدفاع لا فقط عن ملعب 7 مارس، بل عن كل مدارسها، عن مستوصفاتها، عن طرقاتها، وعن حقها في العيش الكريم.

بن قردان لا تختزل...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة بعض الثواني للزميل تفضل.

السيد علي زغدود

بن قردان، سيدي الوزير، لا تختزل في هذه الصورة المخجلة، بل تنصف عبر مشاريع ويعتذر لها عبر تنمية حقيقية.

أخيرا، سيدي الوزير، نحن لا نطلب المعجزات، بل نطلب عدالة تنموية وتحويل الوعود إلى أفعال والخطط إلى مشاريع تشتغل وتنتج، صححوا معنا اختلالات الماضي وانحازوا معنا إلى المحرومين والمهمشين.

عاشت تونس وليَنتصر الشعب وشكرا.

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم مسعود قريرة عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ثلاث دقائق تفضل.

السيد مسعود قريرة

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وبالطاقم المرافق له.

أما بعد،

نحن في كتلة الخط الوطني السيادي وفي حركة الشعب، متفقون بالأغلبية على مساندة القروض المخصصة للتنمية وبالتالي لا جدال في هذا القرض.

سيدي الوزير، ما أرجوه منكم هو التخفيض في طول فترة التسديد 30 سنة تم في هذا القرض لكن مستقبلا نحن نعتدي على حقوق أجيال أخرى، 30 سنة مدة طويلة جدا.

النقطة الثانية، البحث عن موارد أخرى.

النقطة الثالثة، أريد أن نضع رزنامة أن نسدد أكثر مما نستدين بمعنى إذا سددنا دينارا لا نتداين سوى 500 كي نصل يوما ما إلى وضع لا نكون فيه مرتهنين لأي جهة.

كذلك نحن على أبواب مخطط آخر ومن خلال ما قرأته ومن خلال تجربتي وقد تجاوزت السبعين من العمر في هذا البلد، المشكل الرئيسي هو الإنسان وعليكم أن تخططوا للإنسان الذي تريدونه وأن نصرف نسبة كبيرة من ميزانياتنا لتكوين الإنسان.

فلا فائدة من أن نقوم بتركيب مصباح فيأتي الشباب ويكسروه بالحجارة، نقوم بإنجاز قطار جديد، في الأسبوع الأول يركبه الناس دون تذاكر ويرجموه بالحجارة، نأتي بآلة جديدة فيقوم العامل بوضع حديدا ليكسرها، لذلك يجب تكوين الإنسان أولا وأخيرا.

لا نريد مصانع، بل نريد أن تخصص نسبة كبيرة من المخطط القادم لتكوين الإنسان التونسي الذي نتفق عليه والذي نريده أو نواصل إنجاز المشاريع ثم نتأخر في التنفيذ وتزداد الكلفة والسرقات والإدمان على المخدرات في الشوارع كول يوم تمسك الديوانة شيئا جديدا.

أتحدى أي أحد منكم يستطيع الخروج بعد الساعة العاشرة ليلا إلى الأحياء الشعبية متنكرا أو يركب حافلة ويضع في جيبه محفظة نقود، أين نحن؟ نحن لا نطالب بمجتمع مثالي، ولكن نريد أن نقترب من الأرقام العالمية، كذلك هناك مشكلة أخرى لاحظتها في نتائج الإحصاء، تبلغ نسبة الأمية 17%، إلى أين نحن ذاهبون؟

نقطة أخرى، احتفل الشعب التونسي أمس بذكرى معركة رمادة وبهذه المناسبة وأنا ابن جرجيس وأتذكر البشير النهاني وأبناءه الأربعة...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة بعض الثواني للسيد مسعود قريرة تفضل.

السيد مسعود قريرة

...الذي استُشهد على يد القوات الفرنسية وبالمناسبة ذاتها أحيي الزملاء الفرنسيين الذين أدانوا تلك العملية وتحولوا في السنوات الفارطة مرارا إلى جرجيس لإحياء هذه الذكرى وبالأمس فقط، قام الكيان الصهيوني بقصف مدرسة في الدرج ويتسبب في قتل 36 فلسطينيا.

يعني ما كان يقترفه عدو الأمس يقترفه عدو اليوم، وإني أحيي، لأني أفرق بين الشعوب والأنظمة، أحيي الشعب الفرنسي الذي ملأ الشوارع باتجاه ساحة الجمهورية بالأمس مساندا للقضية الفلسطينية كما أحيي مواطني كوريا الجنوبية وفنزويلا وكوبا الذين ساندوا القضية الفلسطينية في زمن تخلى فيه عنها من وجب عليه مساندتها، ولكن أقول للجميع أن كلفة التضحية أقل بكثير من كلفة الاستسلام. شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم ظافر الصغيري غير منتمي له خمس دقائق تفضل.

السيد ظافر الصغيري

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطارات الوزارة،

في الحقيقة أود أن أبدأ بالتأكيد على أنه بعد مصادقتنا على مشروع القانون المتعلق بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة، فإن أهم شيء اليوم هو صدور الأوامر الترتيبية فكل ساعة تأخير وكل يوم تأخير يحدث بلبلة ونعلم جميعا أن هذا المشروع رغم الاستبشار الكبير به من قِبل التونسيين فإن التأخير في إصدار الأوامر الترتيبية التي تبين حقوق العمال وكذلك بالنسبة إلى المؤسسات التي من حقها أن تعرف ما لها وما عليها وكيف يجب أن تتصرف، هذا أمر بالغ الأهمية ولا يجوز أن نتأخر فيه.

نتناقش اليوم حول المصادقة على اتفاقية القرض لتمويل مشروع توسيع وإعادة تأهيل الطريق الوطنية رقم 20 بولاية قبلي، لكن في الحقيقة هذا المشروع يتجاوز مجرد تعبيد طريق، فهو يمثل نموذجا مصغرا للتحديات والرهانات الكبرى التي تواجهنا في تصور التنمية المستقبلية لتونس.

البنية التحتية أداة استراتيجية للنمو فهي ليست فقط عنصرا من عناصر التنمية، بل هي شرط أساسي لتحقيق الإقلاع الاقتصادي.

كل طريق مهيأة وكل مسلك يفتح في الصحراء هو شريان جديد يضخ فيه الأمل والحياة، المناطق الداخلية اليوم تحتاج إلى مشاريع فعلية تربطها بالمراكز الاقتصادية الكبرى وتخرجها من دائرة التهميش.

دراسات البنك الدولي وصندوق النقد تؤكد أن كل دينار يستثمر في البنية التحتية يخلق مردودية مضاعفة على الناتج المحلي الإجمالي بشرط أن يكون مقرونا بحوكمة جيدة فالحوكمة ليست ترفا، بل ضرورة اقتصادية.

إن الاستثمار في البنية التحتية دون حوكمة هو كمن يصب الماء في الرمل، التأخير في الصفقات العمومية، غياب الرقابة الجدية، غموض المسارات التعاقدية، كلها عوامل تضعف فاعلية المشاريع وتنفر المستثمر الداخلي قبل الأجنبي.

المستثمر اليوم يبحث عن الوضوح، عن الشفافية، عن آجال معقولة وعن مؤسسات تحترم كلمتها ولذلك نؤكد على:

ضرورة تسريع إجراءات الصفقات العمومية دون الإخلال بقواعد المنافسة،

تعميم الرقمنة في المتابعة والمراقبة بما يخلق الثقة في المؤسسات،

تطوير آليات التقييم القبلي والبعدي للمشاريع وربطها بمؤشرات أداء واضحة.

الحوكمة مدخلا لجلب الاستثمار الأجنبي.

تونس اليوم في منافسة إقليمية ودولية شرسة والمستثمر الأجنبي لا يختار فقط على أساس الحوافز الجبائية أو اليد العاملة، بل أساسا على جودة الحوكمة، فعندما يرى المستثمر مشروع بنية تحتية يتأخر ثلاث أو أربع سنوات بسبب إجراءات متشابكة أو ضعف تنسيق بين الوزارات فهو ببساطة يغير الوجهة وعندما يرى أن الدولة تحترم آجالها وتعهداتها فهو يطمئن.

إن المصادقة على هذا القرض لا يجب أن تكون إجراء إداريا، بل رسالة سياسية مفادها أن الدولة ملتزمة بتوجيه استثماراتها نحو المناطق المهمشة وأنها واعية بضرورة تحسين مناخ الأعمال عبر الحوكمة الرشيدة، الطريق في الصحراء هو رسالة أمل، لكنه أيضا مقياس لمدى قدرتنا على التخطيط، على التنفيذ وعلى إقناع الداخل والخارج بأن تونس قادرة على النهوض.

التوصيات:

1- بعث وحدة دائمة لليقظة والتنسيق بين الوزارات حول المشاريع الممولة من الخارج لتفادي التعطيلات.

2- تحسين الإطار القانوني للصفقات العمومية بما يتماشى مع متطلبات السرعة والشفافية في نفس الوقت.

3- تشريك القطاع الخاص المحلي في تنفيذ المشاريع.

4- استثمار هذه المشاريع كأدوات دبلوماسية اقتصادية للترويج لفرص استثمار أكبر في تونس.

ختاما، التنمية ليست قرارات فوقيّة، بل توازن دقيق بين التخطيط والتنفيذ بين الطموح والنجاعة بين النية الحسنة والحوكمة الصارمة.

نريد مشاريع تغير حياة الناس ونريد أن نرسل للمستثمرين إشارة واضحة تونس جاهزة وملتزمة وقادرة. شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم محمد بن سعيد عن الكتلة الوطنية المستقلة، له عشر دقائق تفضل.

السيد محمد بن سعيد

شكرا السيدة الرئيسة،

صباح الخير للحضور الكريم،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط وكافة إطارات الوزارة.

وأنا في حضرة وزارة التخطيط، السيد الوزير، أريد التعريج على بعض النقاط المهمة خاصة في علاقة بإعداد المخطط التنموي لسنة 2026 - 2030 وطريقة تنفيذ هاته المشاريع التي سيقع إدراجها.

أولا، ملاحظة، السيد الوزير، لا توجد المرافقة اللازمة للمجالس المحلية في إعداد هذا المخطط وتطبيق تصوراتهم على المستوى المحلي.

السيد الوزير، نحن اليوم مقبلون على إعداد مخطط تنموي لخمس سنوات، لكن في المقابل لا بد من إعداد مخطط تشريعي لضمان تنفيذ هذا المخطط في ظروف طيبة وملائمة خاصة في ظل تعطل المشاريع التي وقع إدراجها سابقا في المخططات السابقة.

وهنا أود التأكيد، السيد الوزير، أنه لا بد من مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية خاصة في علاقة بتغيير صبغة بعض العقارات عندما يتعلق الأمر بإحداث منشأة عمومية.

أيضا هناك عديد الإشكاليات العقارية لا بد من تسويتها لأنه لكي تتمكن أي وزارة أو وزارة أملاك الدولة خاصة من إعطاء هبة في أي مشروع كان لا بد أن تكون الوضعية العقارية لهذا العقار مسواة وقد اعترضتنا عديد الإشكاليات من هذا النوع في بعض المشاريع السابقة.

أيضا، قانون الصفقات العمومية لا بد من مراجعته فاليوم الإجراءات مطولة ومكبلة لتنفيذ هذا المشروع ولا بد من مراجعتها قبل الذهاب إلى تنفيذ هذا المخطط.

أيضا لا بد من مراجعة الخارطة الفلاحية لأنه في مراجعة الخارطة الفلاحية تغيير لصبغة عديد العقارات التي ربما ستكون مبرمجة لإنشاء بعض المنشآت التي سيقع إدراجها ضمن هذا المخطط.

ننظر اليوم في اتفاقية قرض خاصة بالمساهمة في تمويل مشروع توسيع وإعادة تأهيل الطريق الوطنية رقم 20 بولاية قبلي، طبعا نحن نبارك كل مشروع وكل منجز ينجز في هاته البلاد، لكن في المقابل نتساءل: أين ولاية نابل من مخططات وزارة التخطيط؟ أين ولاية نابل من اهتمامات وزارة التخطيط؟

سنوات وسنوات السيد الوزير، لم نشهد مشاريع وطنية كبرى في ولاية نابل للأسف الشديد رغم أن هاته الولاية تتمتع بموقع جغرافي متميز ومتميز جدا فهي محاطة بالبحر من ثلاث جهات أيضا تشترك في الحدود مع أوروبا إلا أنها وللأسف خارج اهتمامات وزارة التخطيط، خارج النسيج الاقتصادي للدولة التونسية وأيضا أمام الزخم الطبيعي والمكونات الجمالية الموجودة في هذه المنطقة أيضا خارج النسيج السياحي للبلاد التونسية.

السيد الوزير، نحن نطالب باتفاقية قرض لولاية نابل خاصة في شمالها انطلاقا من قربص مرورا بتاكلسة وصولا إلى الهوارية، هذا الشريط، السيد الوزير يحتوي على مكونات طبيعية جميلة وجميلة جدا إلا أنها غير مستغلة بفعل بعض المعوقات.

أولا، الشريط الغابي الممتد في هذه الجهة التوازي مع الطريق الجهوية 26 وهناك إشكال كبير، السيد الوزير، على مستوى خروج الخنزير البري من هاته الغابات اليوم، لماذا لا نتجه نحو اتفاقية قرض لتسييج هاته الغابات؟ الخنزير البري اليوم يتسبب في حوادث متعددة ومتكررة تقريبا بمعدل حادثين في الأسبوع، اليوم بتسييج هاته الغابات على الأقل تأمين حياة رواد هذا الطريق.

أيضا الخنزير البري يتسبب في إتلاف عديد المحاصيل الزراعية مما تسبب في عزوف عديد الفلاحين على بعض الزراعات التي كانت في الحقيقة هوية هاته المناطق ومتساكني هاته الجهات إلا أن هناك اليوم عزوف كبير عن النشاط الفلاحي بسبب الأضرار الكبيرة التي يلحقها الخنزير البري بالمزروعات والخضروات.

أيضا تعبيد الطرقات أو المسالك المؤدية إلى الشواطئ، اليوم لدينا عديد المسالك غير المعبدة في تاكلسة والهوارية والمؤدية إلى الشواطئ أولا، لتسهيل دخول إلى البحر ومع دخول المصطافين فرصة لاكتشاف هاته المنطقة وثرواتها ومكوناتها الجمالية، لأن لدينا

تصورات مستقبلية لهاته المنطقة لتكون وجهة سياحية إيكولوجية لو نتعامل بجدية مع هاته الجهة ولو ننظر نظرة جدية ونفكر الاستثمار في هاته المنطقة، عديد المسالك غير معبدة تشق المجال الغابي لحماية الغابات من انتشار الحرائق أيضا تسهل عمليات التفقد لحراس الغابات أيضا تسهل دخول السيارات الأمنية في حالة حدوث عنف أو بعض الإشكاليات أثناء الموسم الصيفي وأيضا تسهل تدخل الحماية المدنية عند حدوث حالات غرق.

وأنا أؤكد لك السيد الوزير، أن عديد الحالات لم يسعفنا فيها الحظ لتدخل الحماية المدنية في الوقت المناسب لإنقاذ الأرواح وأنا شخصيا مررت بحادثة حيث توفي غريق في سيارتي الخاصة ولم تتمكن الحماية المدنية من الدخول إلا بعد أن لفظ أنفاسه الأخيرة.

اليوم أطالب السيد الوزير، بكل جدية باتفاقية قرض لهذا الشريط الغابي، هذه فرصة للاستثمار في هذه المنطقة خاصة أن توجهات الدولة اليوم نحو خلق مواطن شغل لشبابها لتنشيط الدورة الاقتصادية وفي خلق الثروة للدولة، اليوم لدينا فرصة لاستغلال هذه المنطقة.

تحدثت عديد المرات السيد الوزير، عن هذه الإشكاليات واقترحت عديد المرات هاته الاقتراحات إلا أننا لم نر أي تجاوب، اليوم ننتظر رد السيد الوزير، بخصوص هذه المقترحات نريد أن نفهم هل نحن ضمن اهتماماتكم وتخطيطكم المستقبلي، أم لا؟

أيضا لدينا مشاريع معطلة السيد الوزير، ويعلمها السيد كاتب الوزارة، نزلنا إلى الميدان وتحدثنا مع المواطنين ووعدناهم بإنجاز هذه المشاريع إلا أنه بفعل التأخير والتعطيل ارتفعت كلفتها ونحن اليوم في عجز مالي لتنفيذها، لا بد السيد الوزير، من تخصيص اعتمادات لهاته المشاريع الموجودة بولاية نابل.

أذكركم أن ولاية نابل في سنتي 2022 و2023 لم تحظ بأي مليم من ميزانية التنمية الجهوية، اليوم هي فرصة على الأقل للوفاء تجاه ولاية نابل، وتوفير اعتمادات إضافية لتنفيذ هاته المشاريع التي مرت عليها قرابة 6 أو 7 سنوات وهي مبرمجة.

اليوم، البعض منها يروج أنه سيقع حذفه ولن ينجز ونحن، السيد الوزير، في مرحلة إعادة بناء الثقة مع المواطن، من غير المعقول أن نعد المواطنين طيلة 5 سنوات بتنفيذ المشروع ولا ينفذ وتحديدا، أتحدث عن تعبيد وتهيئة طريق "ديار الوصفان" بمعتمدية الهوارية وأيضا بعض الشوارع بمنطقة بوكريم، لابد السيد الوزير، من توفير اعتمادات إضافية وتنفيذ هذا المشروع المهم والمهم جدا وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم صلاح الفرشيشي عن كتلة الأمانة والعمل له خمس دقائق تفضل.

السيد صلاح الفرشيشي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، سأحدثك اليوم على وضعية الطرقات والمسالك بدائرتي بوسالم وبلطة بوعوان ومن خلالك أيضا أخاطب السيد وزير التجهيز والإسكان الذي يعرف جيدا تلك الربوع وأريد أن أبلغك رسالة أهالينا حول الوضعية الكارثية للبنية الأساسية وخاصة الطرقات والمسالك في دائرتي التي لا نلاحظ بها إلا الحفر في كل مكان، غياب تام للصيانة، طرقات "bicouches" يعني ليست "enrobées" عمرها أكثر من 25 سنة أي ربع قرن. كذلك تعطل مصالح المواطنين وتضرر عرباتهم مما أحدث اضطرابا في حركة النقل خاصة بين المناطق الريفية والمدينة.

لا يمكن سيدي الوزير بمثل هذه البنية الأساسية أن نصنع التنمية وهنا أتفهم إمكانيات الدولة، لكن هذه أمور لا تنتظر أكثر فيجب التدخل العاجل لبرمجة صيانة وتجديد الطرقات المعبدة وهنا أتحدث على الطرقات المعبدة والتي ليست كذلك والمتقادمة وخاصة الطرقات التي سأذكرها بالاسم لأن أهالينا بلغوني رسالة أنهم لا يقدرون أن يصبروا أكثر:

الطريق المرقمة عدد 161 والمعروفة بطريق سبعة مشايخ طريق جهوية تربط بين بوسالم وطبرقة أصبحت في حالة كارثية وكارثية جدا.

الطريق المحلية عدد 381 العابرة لقرية بلطة وأخجل السيد الوزير أن أسمها طريقا.

الطريق المحلية انطلاقا من الجهوية 62 عبر بوعوان وعبد الجبار وأولاد حسن وجربنة ووصولا إلى سد كساب أيضا في حالة سيئة جدا.

الطريق الرابطة بين الجهوية 56 إلى قرية بولعابة وصولا إلى بهورة والتي تضررت بسبب انجاز تعلية سد بوهرتمة، صحيح أننا فرحنا بمشروع تعلية السد لكن العربات والشاحنات الكبرى أضرت بالطريق وأصبح غير سالك.

طريق الداموس في بولعابة، الطريق الرابطة بين الجهوية 53 وقرية ولاد سعيدان وصولا إلى قرية الشواولة بمعتمدية بلطة بوعوان، الطريق المحلية عدد 1357 مسلك السكاكحة منطقة العواوضة معتمدية بلطة بوعوان، الطريق المحلية من بوسالم إلى عمادة السمران، الطريق المحلية بدرونة، مجاز الشرف من معتمدية بوسالم، طريق بدرونة سيدي إسماعيل، طريق الخيايطة المرجة معتمدية بوسالم، طريق سيدي علي الجبيلي والروماني من معتمدية بوسالم، الطريق الرابطة بين بو سالم ومدرسة الأنس في عمادة البراهمي.

هذه كلها طرقات منجزة منذ سنوات وطولها السيد الوزير يبلغ 120 كم وزارتكم في إطار المخطط 2023 - 2025 برمجت صيانة 6 كم فقط من كل هذه الطرقات ونتصور حتى في المخطط 2026 - 2030 لن تكون المسافة أكثر من المخطط السابق يعني بالمعدل يمكن القول إننا نقوم بصيانة 2 كم في السنة في معتمديتين بهما أكثر من 80 ألف ساكن يعني هنا بعملية حسابية بسيطة يتطلب الأمر 60 سنة لصيانة 120 كم من الطرقات والمسالك المتضررة الى جانب تلك التي ستتضرر أيضا بعد سنوات وستتطلب أيضا الصيانة.

سيدي الوزير، أتفهم أن هذا كله يأتي من الجهة لكن الجهة ترصد لها وزارتكم أموال ونحن نخطط في إطار هذا المبلغ والتخطيط ليس عشوائيا، نعرف ظرف التمويلات الذي سيكون لولاية جندوبة وعلى ضوء المجالس الجهوية والمحلية ستقسم هذه المبالغ مجددا وفي الأخير نجد أنفسنا في معتمدية 2 أو 3 كم للصيانة وهذا غير كاف تماما. مع الشكر.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا نحيل وقال كلمة للسيد الزميل المحترم حاتم لباوي عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق. غير موجود.

إذن الكلمة للسيد الزميل المحترم يوسف التومي عن كتلة الأحرار، له ثلاث دقائق. تفضل.

السيد يوسف التومي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

في الحقيقة نثمن هذا المشروع وهو الطريق الرابطة بين الفوار ورجيم معتوق من ولاية قبلي وأعرف هذا الطريق جيدا السيد الوزير لأنه تتطلب كثيرا من الوقت لإعادة تأهيل هذا الطريق الذي سيكون له بعدا اقتصاديا كبيرا جدا خاصة على المستوى الفلاحي بولاية قبلي وخاصة في إنتاج التمور.

لكن سيدي الوزير اليوم سأحدثك على ولاية سوسة ولو اطلعتم على الإحصائيات الأخيرة والتطور الكبير للسكان في العشر سنوات من 2014 إلى حدود سنة 2024، تطور ملحوظ على خلاف ولايات أخرى نقص عدد سكانها، اليوم المواطنون القادمون من كامل ولايات الجمهورية يستحقون لفتة من لدن الوزارة ومن لدن الدولة لأننا لدينا اليوم عديد الأحياء الشعبية التي تفتقر لكل مقومات البنية التحتية.

اليوم سيدي الوزير أدعوك إلى زيارة ولاية سوسة لترى الأحياء الشعبية المحيطة بها فالتلاميذ والسكان حين نزلت الأمطار الأخيرة وأعطيك الصور لم يتمكنوا من الخروج من منازلهم ولم يذهب الأطفال لمدارسهم وحتى إن ذهبوا فإن أحذيتهم كلها ملطخة بالأوحال والطين.

في الحقيقة سيدي الوزير نود إيلاء الموضوع الأهمية الكبرى لأننا لا يمكن أن ننجز طريقا اليوم دون الربط بشبكات التطهير وهناك إشكالية كبيرة في عديد الأحياء الكبرى بولاية سوسة على غرار هنشير ساسي 2التابع لمعتمدية الزاوية والقصيبة والثريات أو في الحمادة الشرقية وحتى في الأحياء وسط مدينة زاوية سوسة أو في وسط مدينة قصيبة سوسة أو في الثريات التي تستحق لفتة.

كذلك سيدي الوزير، نود لفتة إلى الجسور خاصة جسر الغزالي، سهلول، الكرة الأرضية والعامرة وهم على الطريق الحزامية لولاية سوسة مع مشكل تعطل حركة المرور خاصة في أوقات الذروة حيث يبقى الناس بالساعات حتى يتمكنوا من المرور لمسافة قصيرة.

والنقطة الأخيرة سيدي الوزير الطريق الوطنية عدد 1 الرابطة بين مدينة زاوية سوسة ومساكن الرجاء إعادة تأهيلها وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عبد السلام الدحماني عن كتلة لينتصر الشعب له ثلاث دقائق. تفضل.

السيد عبد السلام الدحماني

بسم الله الرحمان الرحيم،

مرحبا بالجميع،

مناقشة مشروع هذا القانون مناسبة لإثارة بعض الإشكاليات منها كيف تخطط مؤسسات الدولة للمشاريع التي تنجزها؟ وفي ضوء ماذا تخطط؟ لماذا يتم التظنن على مبدأ العدالة والمساواة؟ هل تم التصدي للبيروقراطية الإدارية في إنجاز المشاريع؟ هل تم اعتماد مخطط 23- 25 في إنجاز المشاريع؟

كيف تحل المفارقة التالية: التأكيد من جهة على أن مخطط التنمية الذي تمت المصادقة عليه من قبل مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 27 ديسمبر 2022 لم يصادق عليه مجلس النواب وبعض المشاريع المنجزة تسند إلى مخطط التنمية 23-25؟ ما هو نصيب كل ولاية من هذا المخطط؟ وما هي آليات التحكيم التي تستعملها لاختيار مشروع على آخر؟ ما هو نصيب ولاية قابس من هذه المشاريع؟ ولاية قابس ظلت خارج هذا المخطط السيد الوزير ولم يتم البحث حتى في أسباب هذا الاستثناء هل تساءلتم؟ هل بحثتم؟ هل سألتم إداراتكم عن الأسباب التي عطلت؟ هل حملتم المسؤوليات؟ هل مارستم صلاحياتكم؟

ولاية قابس أكثر ولاية تشهد على حالة التوقف والتعطيل أين مشروع الطريق الساحلي للزارات قابس؟ أين مشروع مركز التكوين في اللوجستيك والآليات الثقيلة بالزركين من معتمدية مارث الذي تم إقراره في مخرجات زيارة الوفد الحكومي بتاريخ 17 فيفري 2021 إلى ولاية قابس وإدراجه ضمن مخطط 23-25؟

أين مشروع المنطقة الصناعية بمطماطة الجديدة؟ أين مشروع المستشفى الجامعي الجديد؟ وما الجديد في مشروع مركز تأهيل وإدماج المتخلفين ذهنيا دون سند عائلي؟

لقد حكم على قابس تحت إكراه المصلحة الوطنية العليا بأن تضحي بحق مواطنيها في بيئة سليمة طيلة عقود تلوث البحر وتلوث الهواء وأصاب الجفاف واحاتها جراء استنزاف المياه من قبل المجمع الكيميائي التونسي.

أمراض عديدة لا نجد لها حصرا ولا عدا في مخططات الوزارات المعنية ووفيات كثيرة جراء هذه الأمراض والدولة لا تهتم حتى بالإحصائيات التي يجب أن تبنى في ضوئها السياسات والمشاريع.

لقد تركنا هناك نواجه الموت بمستشفيات فارغة بمشاريع معطلة وإقامة دائمة في حدودها لأن وسائل النقل فيها غائبة أو منعدمة وللتذكير فقط فإن مواطني معتمدية مارث ومدنين ينتظرون مرور القطار منذ 1983 وحتى متى أراد عباقرة التخطيط إخضاعهم إلى انتظار أطول لم يهتموا بالتداعيات المالية والنفسية والمتعلقة بقيم المواطنة جراء التضحية بالمسار القائم والانسياق وراء مغامرة جديدة لتهيئة مسار آخر ورغم التصدي للمماطلة ما زالت الدولة التي تتحرك بعده في الاتجاه البدء في الإنجاز "إن شاء الله المانع خير"...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل أكمل فكرتك.

السيد عبد السلام الدحماني

هل خططت الدولة لتجاوز حالة عطش مئات العائلات في المناطق الجبلية؟

هل تعلمون أنهم يتلاعبون بالماء هناك؟ معتمدية مارث فيها أكثر عدد من الآبار وفيها محطة لتحلية مياه البحر بالزارات وماؤها المحلى يوجه إلى مناطق أخرى.

مواطنون في طوجان والبراوكة والجوابيت وتونين وأولاد مهلهل ومطماطة وحتى في الزركين بمارث والعرقوب والزارات يعيشون العطش عيهم أنهم لم يتركوا أراضيهم شاغرة وخلقوا رغم كل شيء أسباب الحياة فكيف تنصفهم المخططات؟

هل خططت الدولة لحياة مئات البحارة الذين ينتظرون حتفهم كل يوم جراء التباطؤ في إنجاز مشروع حماية ميناء الصيد البحري بالزارات من الترمل؟ لقد أكد رئيس الجمهورية أن الأصل في التخطيط التصميم ويبدو أن الفكرة لم تلق أذانا صاغية لأن التصميم يشترط الجدية والإرادة الصلبة، يشترط العدالة والإيمان بالمواطنة في مجتمع القانون وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد علي عن كتلة الخط الوطني السيادي، له أربع دقائق تفضل.

السيد محمد علي

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدة نائبة الرئيس،

السيد نائب الرئيس،

السيد الوزير ومرافقيه والسادة الزملاء،

السلام عليكم،

ننظر نحن اليوم في مشروع قانون قرض بين تونس والصندوق العربي للإنماء للمساهمة في تمويل مشروع توسيع وإعادة تأهيل الطريق الوطنية رقم 20 بولاية قبلي.

سادتي الكرام،

سيكون هذا القرض رقم 20 خلال سنة ونص فقط كما أن حكومتنا الموقرة أمضت على 29 قانون يتعلق باتفاقيات قروض من بينها 25 قرض خارجي مقدمة لمؤسسات مانحة دولية منها الوكالة الفرنسية للتنمية والحكومة الإيطالية إلى جانب أربع اتفاقيات قروض داخلية خلال الفترة بين مارس 2023 وماي 2025.

سادتي، مهما هونا من أمر القروض ومهما حاولنا أن نفاضل بين القروض الموجهة إلى التنمية والاستثمار في البنية التحتية وتلك الموجهة إلى الخزينة والصرف وخلاص الديون وشراء المواد الموردة فإن الأرقام تحولنا فعلا إلى برلمان قروض وتحول وزارتكم إلى وزارة كبرى للاقتراض.

السيد الوزير، نقول ذلك بكل أسف فسياسة الاقتراض كلما احتجنا لتهيئة طريق أو بناء محول أو إقامة مشفى أو إصلاح مدرسة هي سياسة فاشلة وتتناقض تماما مع إعلان دولة للتعويل على الذات لا تمكن من حماية السيادة الوطنية أو إنهاء التبعية مهما كانت مبررات الاقتراض.

سيدي الوزير، لقد جاءت الإحصائيات الأخيرة للتعداد لتكشف عبث هذه القروض والمخططات وعدم جدواها في تغيير حياة التونسيين والتونسيات في صحة جيدة ونقل محترم وتعليم محترم وبنية تحتية سليمة وبيئة سليمة ومقدرة شرائية قادرة على الصمود وقادرة على استيعاب جيوش المعطلين عن العمل.

سيدي الوزير، إن الأرقام الرسمية مثل نسبة الأمية 17.3% ونسبة تغطية اجتماعية 42.1% ونسبة ربط مع شبكة تطهير 61.9% هي أرقام مهينة لدولتنا التي كانت تعتبر في محيطها مثالا يحتذى للنمو والعلم والثقافة ولها صيتها في الشرق والغرب منذ 90 سنة استقلال وتؤكد أن نسبة مهمة من التونسيين لا يتمتعون بحد أدنى من الكرامة رغم ما قدمه الشعب التونسي في ثورته من تضحيات في سبيل الحرية والكرامة والشغل.

سيدي الوزير، إن تحقيق الكرامة يتطلب سياسات عمومية وطنية وتشاركية تبنى على دراسات جدوى قادرة على استيعاب الطاقات التي تزخر بها بلادنا ولا تبنى على مقاربات سهلة لا تحتاج إلى جهد على غرار إغراق تونس بالقروض مهما كان عنوانها وأهميتها.

السيد الوزير، لسنا في حاجة إلى تكرار ما نقول في كل مناسبة قرض، إنها قروض تستنقص فعلا من السيادة الوطنية وتجبرنا على الانصياع الى تعليمات الممولين سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

إنها قروض ترهن بناتنا وأبناءنا لعقود طويلة وستكون في كل الحالات على حساب النمو الطبيعي والقدرة التشغيلية لآلاف العاطلين عن العمل من أصحاب الشهادات أو العاطلين عن العمل الذين لم يسعفهم حظهم في التدريس ولن تتمكن سياسة الترقيع الاقتصادي من توزيع الكامل عادلا للثروة.

السيد الوزير، عذرا إنها قروض تخفي فعلا فشلا عميقا في إنتاج سياسات بديلة أو القيام بإصلاحات جوهرية حقيقية لحياة التونسيين في الصحة والتعليم والنقل والتشغيل. لذلك سيدي الوزير سأكون منسجما مع ذاتي ومع مبادئ إيماني بالسيادة الوطنية والتعويل على الذات وأرفض هذا القرض وأرفض التصويت عليه وشكرا والسلام عليكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا نحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم منير الكموني غير منتم له ثلاث دقائق. تفضل.

السيد منير الكموني

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير ومرافقيك الكرام وبكافة الحضور،

تدخلي في محورين مرتبطين أولهما يتعلق بمشروع القرض لنؤكد مرة أخرى أننا من حيث المبدأ لا نعترض على أي اقتراض هدفه أساسا تطوير البنية التحتية الأساسية في أي جهة من تراب الجمهورية لأننا عانينا وما زلنا نعاني من تردي شبكة طرقاتنا ومسالكنا كما عانينا وما زلنا نعاني من مخلفات التمييز الإيجابي.

ولإيماننا العميق بالأهداف الخصوصية لهذا المشروع ومنها تحسين ربط الشرق بالغرب والرفع من مستوى جودة شبكات طرقاتنا المصنفة بهدف تعزيز نظام نقل ناجع مستدام يساهم في دعم النمو الاقتصادي.

سيدي الوزير، حلمنا واحد فنحن في عمق ولاية المهدية نحلم بتحسين مسالك ربطنا بالشرق ومع كل مشروع قرض جديد لتمويل البنية التحتية ننتظر ادراج بعض أحلامنا البسيطة من ذلك الطريق الجهوية 96 بين الطريق الوطنية 13 وC87 نحو الشرقي وكنا بيننا في عديد التدخلات السابقة قيمتها التنموية والحيوية بالنسبة إلى معتمديتي شربان وهبيرة بصفة خاصة وولاية المهدية بصفة عامة والإقليم الثالث بصفة أعم في هذا التصور الإقليمي الجديد.

ومن ذلك أيضا طريق هبيرة أولاد الشامخ ومنه إلى سوسة عبر سيدي الهاني ومن ذلك أيضا طريق الرزايقية منزل الحياة الذي تم

إخراجه من برامج التنمية الجهوية لارتفاع كلفته على أن يتم إدراجه في البرامج القطاعية ونحن منذ ذلك الحين ننتظر تنفيذ هذه الوعود.

نحن نتفهم أن الأمر موكول اليوم إلى المجالس الجهوية، ولكن دور مصالحكم المركزية والجهوية في التوجيه والمساندة ضروري.

النقطة الثانية أيضا تتعلق بالبنية التحتية والطرقات فنرجو منكم سيدي الوزير توضيح توزيع التعهد بين الوزارات المتدخلة فمصالح وزارة التجهيز تتحدث دائما أنها تتعهد بالطرق المصنفة أو المرقمة ووزارة الفلاحة تصرح دائما أنها تتدخل فقط في المسالك الفلاحية بالمناطق السقوية فحسب وتبقى بقية المسالك ضمن تدخل البلديات التي أصبحت عاجزة على تغطية المجال الترابي الواسع من بلديات شربان وهبيرة واولاد الشامخ على سبيل الذكر لا الحصر.

عديد المسالك الفلاحية اليوم هي يتيمة فاقدة للسند في بلديات عاجزة على تقديم الخدمات الأساسية.

سيدي الوزير، نرجو دعم وزارة التجهيز وتوسيع صلاحياتها لتتدخل في عديد المسالك الأخرى وكذلك وزارة الفلاحة ولم لا يتم دعم أيضا التدخلات في الطرقات المتضررة فعديد المسالك اليوم أصبحت تساهم في العزل لا في الوصل من ذلك طريق أولاد علي بن نصر...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة سنية بن مبروك عن كتلة الأمانة والعمل لها ثلاث دقائق. تفضلي.

السيدة سنية بن مبروك

شكرا، نرحب بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط،

سيدي الوزير، المعروض على مجلسنا اليوم مشروع قانون عدد 33 لسنة 2025 لتمويل مشروع توسيع وإعادة تأهيل الطريق الوطنية رقم 20 بولاية قبلي والذي نثمنه نظرا لدوره في تنفيذ مشروع بنية تحتية وكذلك لوظيفته التنموية، لكن لدي بعض التساؤلات في علاقة بهذا القرض التمويلي المهيكل، السؤال الأول هل هناك نية داخل الوزارة في مجال البنية التحتية والمرافق الأساسية والمشاريع الكبرى فيما يتعلق باللجوء إلى تقنية ما يسمى باللغة الإنجليزية "Build-operate-transfer" أو تقنية "Build to order" علما وأنه التقنية الأخيرة "Build to order" تم اللجوء إليها في مستوى مطار النفيضة.

وفي هذا الإطار أدعوكم إلى مزيد التفكير لإعادة النظر في قانون اللزمات وإمكانية اللجوء إلى تقنية الإنجاز التي حدثتكم عنها بهدف التخفيف من عبء المديونية وارتفاع نسبة التداين مثال بعض الشركات في دول أوروبية تقوم بتمويل مشاريع بنية تحتية مقابل التصرف فيها لمدة معينة.

كما أدعوكم سيدي الوزير إلى مزيد التفكير في مصادر تمويل جديدة للتخفيف من المديونية.

السؤال الثاني يتعلق بأمننا الطاقي وهنا أتساءل هل لديكم نية في تنوير هذه الطرقات السريعة باللجوء إلى الطاقات المتجددة؟ وهل قامت الوزارة بدراسة الجدوى الاقتصادية بإحداث هذه الطرقات السيارة؟

سيدي الوزير، مثلما فكرتم في البنية التحتية لا بد من التفكير في إنجاز أمثلة التهيئة الترابية باعتبار أن المدن تعيش حالة من الفوضى.

سيدي الوزير، نحن كنواب شعب دورنا هام في تحديد مستقبل مناطقنا ونحن كمشرع هل سيتم تشريكنا أم لا؟

سيدي الوزير، على المستوى المحلي مشكل كبير تعاني منه الضاحية الشمالية خاصة منطقة الكرم وحلق الوادي وهي مشكلة تصريف مياه الأمطار، إدارة المياه العمرانية قامت بالدراسة لكن التنفيذ مازال متعطلا إلى حد الآن، تنفيذ المشروع هذا سيحل مشكلا كبيرا نعاني منه لسنوات وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عبد العزيز شعباني عن كتلة صوت الجمهورية، له سبع دقائق. تفضل.

السيد عبد العزيز شعباني

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

نحن اليوم بصدد مناقشة مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية قرض بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع توسيع وإعادة تأهيل الطريق الوطنية رقم 20 بولاية قبلي من حيث المبدأ سنصوت بنعم باعتبار أنه يعتني بالبنية التحتية.

نثمن المجهودات المبذولة من وزارة الاقتصاد والتخطيط التي تشتغل وفق تقاطعات عديدة وهي وزارة مهمة.

سيدي الوزير، تعودنا في السابق أن نتحدث بصوت عال لطبيعة البلدة التي أتيت منها، أنا ابن دائرة القصرين الجنوبية حاسي الفريد هذه المعتمدية التي تتذيل الترتيب بمؤشر تنموي مفزع 0.28% كنا نتوقع من كل أحرار هذه البلاد أن تشعل الضوء الأحمر فلا يجب كوطنيين في البلاد التونسية أن تكون لنا معتمدية بهذا المؤشر التنموي.

سيدي الوزير، أريد أن أتحدث بلسان الشعب وأقول لك أنني لا أقوم بـ "show" ولا بالشعبوية لأن 70% من أبناء دائرتي ليس لهم تغطية ولن يشاهدوني، قد يشاهدني أناس آخرون للأسف الشديد، أنا أتيت من بلدة إذا ضحكت بكت وإذا اشتكت سكتت.

سيدي الوزير، مقعدي هناك، ولكن أردت مقابلتك في الجلوس حتى تتفهمني أكثر، معتمدية حاسي الفريد وأرياف القصرين الجنوبية هي مناطق ريفية، معتمديتان ريفيتان، مشاكلنا في 2025 هي الماء الصالح للشرب للأسف الشديد وطرقات ومسالك تفك عزلتنا.

سيدي الوزير، منذ سنتين ونحن صامدون، ساكتون وصابرون وبما أن المنطقة ودائرتي هي فلاحية بامتياز فنحن ننتظر زيارة السيد وزير الفلاحة لعله يؤتمر بأوامر السيد رئيس الجمهورية وتوجهاته ويزور هؤلاء الناس المفقرين والمهمشين والناس الذين تم احتقارهم لسنوات والسيد رئيس الجمهورية أعادها عديد المرات ويقول "معناش بلاد محقورة" جاءنا الوزير وللأسف الشديد تمحورت كل زيارته حول الحشرة القرمزية "الظلف" بمعنى أنهم تركوا الناس عطشي في 2025 وتوجهوا للظلف.

للأسف الشديد نحن نحس بضيم شديد حين يمر الماء في جهتنا على بعد 200 كم الى جهات أخرى ونحن 30 كم نعاني العطش، لا بأس كل الشعب التونسي له الحق أن يتمتع بثرواتنا لكن من الوجع والضيم والألم الذي يخلف هوة بيننا هو أنه يبعد عني 30 كم ولا يمكنني أن أشرب شربة الماء وأولاد خليفة وخنقة الجازية خير دليل على ذلك. أكلمك عن معتمدية الجقالطية عطشى والكامور عمادة كاملة لا يشربون الماء وتجبرهم الدولة أو الفلاحة بالتحديد ولوبي الإدارة العميقة وللأسف السيد الوزير حين حدثته عن الإدارة العميقة قال لي مندهشا ما معنى الإدارة العميقة؟

مسألة أخرى سيدي الوزير، في الأيام الفارطة كنت ذاهبا لتأدية واجب العزاء في أحد أبناء دائرتي فهاتفني أحدهم وقال لي لا داعي للمجيء فالوضع سيء لماذا؟ لأنهم لم يجدوا ماء لغسل الميت وبعثوا للتزود بالماء من مكان مجاور فماذا أفعل أنا هنا؟ أتيت لإنصاف الناس وتحقيق كرامتهم فإذا بي لا يمكنني حتى أن أحقق كرامة دفن الميت.

سيدي الوزير، تمنيت أن أناقش معك عديد المواضيع لكن هموم الناس تخنقني ومن لم تبكه وتخنقه هموم الناس ليس أهلا للمسؤولية. عندما نتحدث عن الرقمنة أتمنى أن تتطور بلادي وتلتحق بركب الدول المتقدمة لكن ليس في دائرتي أية إدارة فماذا سأرقمن؟ ستتوسع الهوة بينا أكثر وحين نتحدث على النقل الأيكولوجي وأعود لدائرتي مازلت أرى التلاميذ يتنقلون على الدواب على الحمير "حاشاك" ونحن لا نقول "حاشاك" لأننا اعتدنا على ذلك باعتبار أن تلاميذنا يتنقلون عليها.

في 2025 لا يوجد لدينا مسلك فلاحي وحيد مهيأ كما لم تحفر بئر...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة للأستاذ عبد العزيز. تفضل.

السيد عبد العزيز شعباني

أود أن أتوجه إلى السيد رئيس الجمهورية نحن أبناء الأرياف رغم الغبار الذي غطى أحلامنا لم نخنع ولم نحن، بل انتفضنا وتنادينا لنصرتك لأننا نرى فيك أملا ممكن أن يتحقق، فرجاء التنسيق مع السلطة الجهوية التي تحاول لحل مشكل القصرين الجنوبية وحاسي الفريد لأن الفساد في القصرين يخنقنا ولم يتركنا نتقدم للأسف.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا نأذن برفع الجلسة على أن استأنفها الساعة الثانية بعد الظهر. مع الشكر.

(كانت الساعة الواحدة بعد الظهر)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الثانية وخمس دقائق بعد الظهر)

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

قبل استئناف الجلسة أجدد الترحيب بمعالي الوزير وبأعضاده الأكرمين، راجيا أن تكون جلستنا هذه سيدي الوزير جلسة موفقة تتحقق مخرجاتها إن شاء الله وتنجز رجاءاتها.

نستأنف جلستنا بكلمة النائب المحترم حاتم لباوي عن كتلة صوت الجمهورية له خمس دقائق تفضل.

السيد حاتم لباوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

مرحبا بالوزارة،

مازال نزيف التداين متواصلا للأسف لكنه شر لا بد منه، وهذا مؤلم، لكن على الأقل اليوم نحن أمام قرض موجه إلى تونس الدواخل، تونس الدواخل البنية التحتية المهترئة، تونس الدواخل المعزولة.

ورغم أنني لست تقنيا لكن تقنيا لدي بعض الملاحظات، تمنيت سيدي الوزير، أيها السادة والسيدات لو كان هذا المال الذي سنقترضه سينفق مائة بالمائة على التعبيد فقط، ألاحظ أن هناك نسبة محترمة من هذا المال ستهدر وعذرا على الكلمة في العلامات المرورية، في المفترقات، في توسيع المنشآت المائية وفي مصدات اصطناعية للرمال خاصة وأنه قد تبين أن استعمال الخرسانة الإسفلتية أكثر نجاعة وأكثر ديمومة وهذا عالميا، بالنظر إلى الثمن أيضا فبين الكيلومتر الواحد من الخرسانة الإسفلتية و"multicouche" يصل الفارق أحيانا إلى 600 ألف دينار، هذا فيما يخص الجانب التقني.

نمر، نحن اليوم سيدي الوزير في سياسة الدولة الاجتماعية التي أقرها سيادة رئيس الجمهورية، ولكن أود أن أقول أنه لا وجود لدولة اجتماعية دون القضاء على هذه الهوّة الكبيرة بين الدواخل والسواحل.

للأسف الحكومات المتتالية، حكومة ما بعد الباي حكومة بورقيبة، حكومة بن علي، والحكومة المشتركة للعشرية ثم جزء من هذا المسار ونحن اليوم في مسار 25 جويلية بنسبة مائة بالمائة، ولكن اسمح لي سيدي الوزير أن أقول أن هذه الحكومة لا تزال تشتغل بالقوالب القديمة ولا يزال أهل الدواخل يعالجون في تونس السواحل، ولا يزال طلبة الدواخل يتلقون تعليمهم في تونس السواحل ولا تزال كل الحركية السياحية والطبية والتجارية كلها من تونس الدواخل ومن تونس السواحل وهذا ما أكدته الإحصائيات الأخيرة.

فعندما نطلع سيدي الوزير على نسبة الأمية كارثية ومرتفعة جدا في تونس الدواخل مقارنة بالسواحل، ففي بعض الأحيان السيد الوزير تصل نسبة من لم يتجاوز تعليمهم المرحلة الابتدائية في بعض الولايات في تونس الدواخل يصل إلى النصف وهذا يعد فضيحة حقيقية على الدولة التونسية وفي كوكب الأرض في سنة 2025 والعالم يتحدث عن الذكاء الاصطناعي بينما لا تزال لدينا 50 بالمائة من ولايات لم يتجاوزوا التعليم الابتدائي. كيف ستلتحق بكوب الأرض وكيف ستتحرر؟

هذا لا يعني أن السلالتين مختلفتين، سلالة بني آدم في تونس الدواخل وسلالة بني آدم في تونس السواحل، ليس هؤلاء أذكى، بل القصة كلها تتعلق بمناخ اقتصادي واجتماعي للتعلم سيء، السبب هو الفقر لا غير وهو ما يسمى في البيداغوجيا والتعلمية بـ"العائق الاجتماعي".

وعليه سيدي الوزير، الأمل في هذا المسار، وفيكم وفي مخططاتكم، فلا دولة اجتماعية دون القضاء على هذا الفارق الكبير بين تونسيان وهما مواطنان يحملان بطاقتي تعريف وطنية وفي

بعض الأحيان عندما يتواجد شخص من تونس الدواخل في تونس العاصمة أو في الساحل يقولون له ماذا تفعل هنا، للأسف.

مرحبا بكم مرة أخرى.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة للنائب المحترم وليد الحاجي عن كتلة الأحرار، خمس دقائق تفضل.

السيد وليد الحاجي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والإطار المرافق له،

سيدي الوزير، إذ نثمّن هذه الاتفاقية وبقية الاتفاقيات السابقة ونثمن الدور الكبير الذي تبذلونه فإننا نسوق إلى سيادتكم هذه الوضعيات.

الوضعية الأولى تتمثل في وضعية العديد من عمال الحضائر الذين ما تزال أوضاعهم سيدي الوزير غير مسواة هناك من وجد نفسه خارج إطار التسوية بالكامل، هناك اختلاف كبير في الوضعيات فبعض الأشخاص من المفروض أن يكونوا مشمولين بالتسوية ضمن الدفعة الأولى ومع ذلك إلى حد اليوم يجد اسمه غير مسجل في المنصة.

فهل هذا خطأ مسؤولين على المستوى الجهوي على مستوى الولاية في عدم القيام بالتحيين أم هو خطأ وزارتكم أم خطأ من؟ من الضروري استرجاع حقوق الناس، فلا يمكننا الحديث عن عدالة اجتماعية بدون ارجاع الحقوق لأصحابها.

سيدي الوزير، هناك حالات لأشخاص تم تعيينهم مثلا في وزارة العدل، لكن الوزارة تراجعت وأبلغتهم لاحقا أنهم غير مقبولين. من المفروض، في مثل هذه الحالات أن تقوم وزارة العدل بمراسلة رئاسة الحكومة أو تراسل وزارتكم لإعادة تسوية وضعيته وارساله إلى وزارة أخرى. لكن للأسف لا يزال هؤلاء الأشخاص وعائلاتهم دون تسوية إلى اليوم على سبيل المثال، أعرف حالة زوج وزوجة تم توجيههما إلى وزارة العدل في إطار التسوية ضمن الدفعة الأولى عاطلون عن العمل منذ أربعة سنوات لا يشتغلان في الحضائر ولا يتقاضيان أجورا ولا تمت تسوية وضعيتهما القانونية ولدي ثلاث حالات مماثلة السيد الوزير سأسلمكم إياها لاحقا.

سيدي الوزير عندما نتحدث عن المخطط التنموي 2026-2030، ولاية القيروان هي ولاية تقوم على الفلاحة بالأساس ونجد اليوم العديد من الفلاحين يرغبون في الحصول على رسوم عقارية لأراضيهم وهذا الأمر يتوقف على عمل ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري.

لكن عندما نذهب اليوم سيدي الوزير ونجد ملفات مرمية منذ خمس سنوات أو عشر سنوات وأمامي ملف صدر فيه حكم منذ سنة 2015 كان عمر صاحبه أربعين سنة، واليوم أصبح عمره خمسين سنة وضاعت عليه عشر سنوات كان بالإمكان أن يستثمرها في فلاحته ويضمن مستقبله ومستقبل أسرته بصراحة سيدي الوزير يجب التدخل في هذا الشأن.

يتعللون بعدم توفر الإمكانيات وغياب وسائل النقل، هل من المعقول أن دولة مثل تونس بقوتها الإدارية ومؤسساتها الإدارية نتحدث عن غياب وسائل النقل الضرورية لخروج أعوان ديوان قيس الأراضي للقيام بالتصاميم والأمثلة الهندسية للفلاحين لكي يتسنى لهم العمل والاندماج في الحياة الاقتصادية، هذا أمر غير معقول السيد الوزير.

عندما نتحدث أيضا عن البنية التحتية، لدينا الطريق الوطنية عدد 3 ستنطلق من القيروان المدينة وصولا إلى نقطة "عجيل" بمعتمدية حاجب العيون، هذه الطريق لا بد من توسعتها وإعادة تهيئتها سيدي الوزير ووضع حواجز في الوسط نظرا لكثرة الحوادث المسجلة على سبيل المثال في سنة 2023 وقع 23 حادثا، وفي سنة 2024 وقع 17 حادثا وأسفر عن قتلى وجرحى. إذا الطريق الوطنية عدد 3 تستوجب تدخلا عاجلا سيدي الوزير للتوقي من الحوادث.

وفي معتمدية حاجب العيون طريق "أولاد جمال" من عمادة "المنار" وجهنا بشأنها مراسلات وتحدثنا عنها في مناسبات عديدة، وقلنا أن هذه الطريق ستفك العزلة عن أهالي المنطقة وهي منطقة فلاحية بامتياز وتربط حاجب العيون بمعتمدية جلمة، ولكن للأسف اليوم تتواصل معاناة الأهالي وتتواصل عزلتهم فهم لا يستطيعون اخراج الخضر لأن السيارات لا يمكنها دخول المنطقة، فمن سيجيبنا ومن سينفذ هذا؟ لا نعلم سيدي الوزير.

أشرت لكم في جلسة سابقة إلى طريق "السرجة" التي تنطلق من الطريق الوطنية عدد 3 وصولا لعمادتي سرجة والشواشي وصولا إلى معتمدية العلاء، هناك وادي زرود يشق هذا الطريق وهذا المسلك وتضم المنطقة خمس مدارس ابتدائية مغلقة ومدرسة إعدادية مغلقة وثلاث مستوصفات مغلقة وبلدية شواشي مغلقة يعني تسع مؤسسات تغلق أبوابها أسبوعا كاملا بسبب فيضان الوادي وعدم التمكن من العبور.

إذا لا بد من بناء جسر سيدي الوزير ويخرج وفد من وزارة التجهيز لمعاينة هذه الحالة، لا توجد إلى الآن أي معاينة ولا يمكننا أن نبني على هذا الأساس، من حق أبنائنا مزاولة تعليمهم في المؤسسات الإعدادية وفي المؤسسات الثانوية، ومن حق أبنائنا وراء الوادي أن يصل إليهم المعلمون والأساتذة والإطارات الصحية.

بصراحة الوقت ضيق ولا يمكنني إكمال كلمتي. تحياتي.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة بسمة الهمامي عن كتلة لينتصر الشعب، خمس دقائق في الوقت المخصص لها. تفضلي أستاذة بسمة.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا سيدي الرئيس،

بعد الإعلان الأخير عن التعداد السكني لسنة 2024 بينت الأرقام زيف مخططات هذا النظام القائم على التمييز الجهوي واللا عدالة جهوية واللا عدالة في توزيع ثروات البلاد.

نظام كامل يعمل على تفقير جهات بعينها، أولها النسبة السكانية، الكثافة سكانية ارتكزت أساسا على الجهات الساحلية وتونس الكبرى في حين سجلت ولايتا سليانة والكاف تراجعا في عدد السكان.

ولاية الكاف شهدت نقصا بـ 5.5 ألف ساكن وسليانة شهدت نقصا بـ 6.8 ألف ساكن.

الشمال الغني بالحبوب، الأرض المعطاء، عصب الحياة ومحركها الاقتصادي أسقطته الدولة من مخططاتها على مدى عقود.

نسبة الأمية 17.3% وكل الأرقام فاجعة وتستدعي الاستنفار الوطني التام، أكيد في تقديراتهم يتحدثون فقط عن الأمية الأبجدية، ولكن الأمية الأبجدية لم تعالج منذ عقود، بل بالعكس استغلتها الدولة مع المنظمات الدولية وأنجزت بها برامج للاقتراض الخارجي في برامج تسعى محو الأمية أو نحو الأمية المقننة.

في سليانة نسبة الأمية بلغت 16.6% وبما أن العالم يتقدم ونحن لا نزال في الخلف نعيش اليوم شكلا جديدا من الأمية إنها الأمية الرقمية وهي ليست مدرجة ضمن هذا التعداد ولو أدرجت لكانت الكارثة أعظم.

سليانة وهي بلاد الفلاحة تعاني في كل موسم زراعي من نقص في نصيبها من البذور لأسباب تعلمها الإدارة فقط والأراضي الفلاحية أكثر نسبة منها تبقى بورا وهذا غير مهم وطبعا لا توجد أي إجابات. متى تظهر الدولة حقيقة؟ تظهر عند انتزاع الأراضي من مستغلّيها، صغار الفلاحين الذين يملكون هكتارا ونصف أو هكتارين ونصف أو حتى أربع أو خمس هكتارات، يتم انتزاع أراضيهم فقط لأنهم لم يسددوا ديونهم، لماذا؟ لأن هناك اجاحة وقوانين تعفيهم من الاجاحة لكن لا لدينا إدارة لا تعفي الفلاحين من الديون، بل بالعكس تدرجهم في قائمة إنجازاتهم لتنتزع منهم أراضيهم، وتبقى أرضا بورا.

في حين أن عمل الدولة الحقيقي يجب أن يكون في مرافقة الفلاحي وتذليل الصعوبات وتأمين الأرض والمحصول لكن للأسف الدولة لا تفعل هذا، بل تتركه بمفرده حتى وقت الإجاحة لا تظهر لأن الهيئة الوطنية للتأمين لا تبدي اهتماما ولا يعنيها الفلاح ولا الاكتفاء الذاتي ولا السيادة الغذائية.

الإدارة ينطبق عليها قول شاعر تونس منور صمادح عندما قال: "شيئان في بلدي قد خيبا أملي الصدق في القول والإخلاص في العمل". إدارة تخدم الدولة لمصالحها الخاصة تشرع للفساد وللاحتكار، والرشوة والمحسوبية وكل ذلك يتم بالقانون.

منظومة الشراءات العمومية على الخط التي أنشئت من أجل الشفافية وتكريس النجاعة والشفافية وتكافؤ الفرص، بهذه المنظومة أصبحوا يتحيلون على أبناء سليانة ويستولون على حقهم عند فوزهم بالمناقصات وكل ذلك يتم بالقانون، وحتى وان توجه المتضرّرون بشكوى إلى الهيئة الوطنية لمراقبة الصفقات، لا تتم الإجابة الا بعد عشرة أشهر.

من موقعي كنائبة في مجلس نواب الشعب، أدعو إلى جلسة حوارية كاملة مع الحكومة وذلك قبل الدخول في العطلة البرلمانية. الأرقام المقدمة اليوم تستدعي صيحة فزع كما أدعو الحكومة للحضور لإيضاح رؤيتكم واستراتيجيتكم، لماذا إلى حدّ الآن لم نلتقِ في نقطة واحدة؟ لماذا لا نفهم بعضنا البعض؟ لماذا إلى الآن جوهر السيادة الوطنية ما زال غامضا وغير واضح بيننا وبينكم؟

لهذا أدعو إلى جلسة حوارية اليوم قبل الغد مع رئاسة الحكومة وكافة أعضائها ليفسروا لنا ما تبينه هذه الأرقام وإلى أين نتوجه وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم الأستاذ بو بكر بن يحي عن الخط الوطني السيادي، له خمس دقائق، تفضل.

السيد بو بكر بن يحي

شكرا سيدي الرئيس،

جزء من أبناء شعبنا في فلسطين يباد بأبشع أنواع الأسلحة وأقذرها وتحت أنظار الأنظمة العربية ومنظمات حقوق الإنسان، يباد تحت عدسات الكاميرا وعلى المباشر جوعا وعطشا ومرضا، سيلعن التاريخ أصحاب القرار حاضرا ومستقبلا إن لم ينقذوا الموقف فلن تشفع لهم مواقفهم المتخاذلة ولا القمم.

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق،

نحن اليوم أمام مشروع مهم لولاية قبلي، بل أكثر أهمية من أي مشروع آخر لأنه جزء من مشروع نحلم به وهو البوابة مع القطر الجزائري الشقيق وفتح السوق الحرة على الحدود التونسية الجزائرية.

من المهم أن يعرف الزملاء أن بيننا وبين المطروحة ودوار الماء معتمدية بالجزائر مسافة لا تتجاوز أربعة كيلومترا لكننا لا نصلها الا على بعد تسعين كيلومتر لأننا نجبر على المرور من المطروحة عبر حزوة ثم نعود إلى دوار الماء.

هذا طريق مهم جدا وهذا المشروع مهم جدا وسيحدث حيوية كبرى في المنطقة وسيوفر مواطن شغل سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، كما أنه سيربط بين ثلاث دول عربية شقيقة ليبيا، الجزائر، وتونس وسيكون هناك تبادل تجاري مهم وسيكون هناك مردود مهم.

أعتقد أن المشروع ناجح جدا وهذا المشروع يستحق الاهتمام وأطلب وأدعو من جميع الزملاء الموافقة على هذا القرض باعتباره مشروعا استثماريا ضخما لولاية قبلي وهي لا تمتلك حتى الآن على الأقل معبرا حدوديا وإن شاء الله يكون هذا المشروع بداية لفتح معبر حدودي مع القطر الجزائري الشقيق.

ولكن هذا يتطلب أيضا أمران في غاية الأهمية، أولا هو توفير المواد اللازمة لتحضير هذا المشروع وهي المواد الإنشائية التي يمكن استعمالها في إطار الحوكمة وفي إطار الضغط على الأسعار لأنه قبلي اليوم لا تملك مقاطع حجرية والمطلوب من وزارة التنمية ووزارة أملاك الدولة وغيرها إعطاء الرخص اللازمة حتى نكون جاهزين لمثل هذا المشروع.

الجانب الثاني هي منظومة الصفقات العمومية، وبالطبع هناك تنقيح وتحدث عنه السيد الوزير، ولكن هذه المنظومة اليوم أصبحت معطلة أكثر من أن تكون منظومة ناجحة في الشفافية والوضوح لأننا نقوم بطلبات العروض مرة ومرتين وثلاثة وأربعة وفي بعض الأحيان نضطر للمراكنة وأحيانا لا نقوم بالمراكنة، إذا المطلوب اليوم هو تنقيح هذه المنظومة في إطار عام حتى نتمكن من تشغيل كل مشاريعنا.

والجانب الآخر من خلال الحديث عن المنظومة والإجراءات الإدارية، مطلوب اليوم أيضا ونحن في إطار برنامج تنموي 2026-2030 أن نضع الإدارة نصب أعيننا أي يجب أن يكون هناك إصلاحا إداريا مهما ينسجم مع تقسيم الأقاليم الجديد وينسجم مع متطلبات المواطن لأن الإدارة اليوم إدارة معطلة، صراحة يجب إعادة النظر في هيكلة الإدارة بما يفيد الناس، وليس فقط الهيكلة، بل يجب التصرف في الموارد البشرية بطريقة علمية.

لدينا عدد كبير من الموارد البشرية، ولكن هذه الموارد البشرية كلها ليست في الاتجاه السليم وجزء منها يعطل الإدارة سواء عن

قصد أو غير قصد، لذا لا بد من إعادة النظر وإعادة توزيع الموارد البشرية بما يمكن أن يكون لديه قدرة على اتخاذ القرار وقدرة على الاستشراف وقدرة على تسيير الإجراءات لدى المواطن وهذا يلاحظ فاليوم على مستوى الأقاليم توجد لجان دعم ولجان مساندة ولجان امتيازات وغيرها وهي موجودة على المستوى المركزي يمكننا تقريبها إلى المستوى الإقليمي ويكون التعامل معها بأكثر جدية وأسرع في الوقت.

الوقت ضيق، ولكن نعود إلى بعض الأرقام التي أصدرها المعهد الوطني للإحصاء، عندما نقول أن نسبة الأمية حوالي 17% تقريبا، فهذا رقم مفزع، بل رقم خطير جدا ونسبة البطالة تبلغ 16% بما يقارب 700,000 شخص عاطل عن العمل هذا مسجل في المنصات الرسمية وعندنا تقريبا عدد مماثل منهم غير مسجلين، يعملون في القطاع غير المنظم يعتبرون عاطلين عن العمل.

الرقم الثالث يتعلق بالفقر حيث تبلغ نسبته 2.4% وهذا رقم أكثر من مفزع، في الميزانية نجد أن الجباية المباشرة تمثل أكثر من 90% ولدينا تقريبا ديون بقيمة 143 مليار دينار ويمثل 81.2% من الناتج المحلي الإجمالي. السؤال المطروح ونحن نتوجه إلى الدولة الاجتماعية هل بهذه الأرقام والمعطيات يمكننا الانتقال إلى الدور الاجتماعي للدولة؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هل تريد أن تواصل فكرتك تفضل السيد بو بكر؟

السيد بو بكر بن يحي

السؤال المطروح على هذه الأرقام وهي أرقام مفزعة وتستحق التدقيق والمراجعة سواء من حيث الإنتاج والإنتاجية ومن حيث الاقتصاد، هل يمكن أن نحقق الدور الاجتماعي للدولة بدون أي استتباعات على المستوى الاقتصادي أو على مستوى العلاقات الدولية؟ وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم الأستاذ ثابت العابد، أربع دقائق تفضل.

السيد ثابت العابد

شكرا سيدي الرئيس،

من الصدف اليوم أننا نناقش القرض رقم 20 لمدة سنة ونصف من أجل تهيئة وتعبيد الطريق رقم 20.

الطرقات هي أساس التنمية، ولكن الحقيقة أن التنمية لا يمكن أن تتحقق دون تعبيد وتهيئة الطريق الأولى وهي طريق الوحدة الوطنية المعبدة بالتعدد والتنوع في ظل الحق في الاختلاف.

الحق في الاختلاف دون أن تتعرض إلى هجمات من المجموعات المهسترة في الشبكات الاجتماعية وهذا يكون طبيعيا عندما يغيب عن الحوار والنقاش في الشأن العام الخبير والمختص والصحفي المحترف ويصبح بين من قال عنهم معاوية بن أبي سفيان في معركته مع علي بن أبي طالب كرم الله وجهه حين قال: سأحاربكم بجيش لا يفرق بين الناقة والجمل".

هذه الطريق تكلفتها ليست كبيرة، هي تكلفتها بعض المراجعات الجدية من كل الأطراف والاعتراف المتبادل، لن نعود إلى الوراء، هذا حتمي والزمن لا يعود إلى الوراء، ولكن هذا الوراء هو جزء أيضا من مستقبل تونس ومن حق كل التونسيين التقدم إلى الأمام.

اليوم تونس لا تستطيع أن تمضي إلا بكل مكوناتها، بمناخ هادئ وعقلاني يشجع على الاستثمار ويشجع على الاقتصاد ويكون الرافعة الأساسية للتنمية، لا يمكننا أن نحقق التنمية بخلاف ذلك مهما كان حجم القروض.

ما الضرر لو تمت الاستجابة لمطلب الإفراج المقدم في حق القاضي السابق والمحامي أحمد صواب؟ ما هو الخطر الذي يشكله على المجموعة الوطنية؟ فلسفة العدالة في تونس وفي العالم أجمع تمضي باتجاه الابتعاد قدر الإمكان عن العقوبات السالبة للحرية.

متى سنقول يكفي من السجون؟ إلى متى؟ عبير موسى، مراد الزغيدي، الأستاذة سنية الدهماني، إلى متى سيبقون في السجن؟ إلى متى سيبقى هذا الوضع المتوتر؟ ألم يحن الوقت بعد لكي نتصالح مع بعضنا؟ نطوي الصفحة كاملة فعندما نقول لا عودة إلى الوراء أن نمضي في صفحة جديدة بيضاء، صفحة تضم الجميع.

هذا كتاب من داخل السجن للدكتور لطفي المرايحي (عرض السيد النائب الكتاب) السجين المنسي سيتم تقديمه يوم 12 جوان في نقابة الصحفيين.

السجون لا تحجب الكلمة وبالتالي أدعوكم إلى الحضور لتقديم هذا الكتاب من قبل الصديق والدكتور المولدي القسومي.

التنمية تستحق الكثير من الجهد والكثير من الاجتهاد على أنفسنا من أجل مستقبل أفضل لبلادنا التي لا يمكن بناءها إلا كما قلنا بالوحدة الوطنية وبتونس كاملة بكل أبنائها.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم الأستاذ محمد اليحياوي من كتلة الأمانة والعمل، له ست دقائق تفضل.

السيد محمد اليحياوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبإطارات الوزارة،

نحن نثمن هذا القرض لولاية قبلي باعتبارها ولاية داخلية، وهي من الولايات الصحراوية التي تحتاج الدعم لانفتاحها على بقية المناطق وفك العزلة، وما له من أهمية على مستوى التنمية.

سيدي الوزير، إذا كنا سنلتجئ للاقتراض من أجل تأهيل البنية التحتية في كل معتمدية، فكم من قرض سنأخذ على المستوى الوطني؟

في الحقيقة اليوم لدينا إرث ثقيل جدا على مستوى 15 سنة تقريبا ونحن لا زلنا نعالج وضعا غير عادي بطريقة عادية طبقا لأمر الصفقات العمومية رقم 1039 وهو أمر لن يزيد إلا تعكرا على مستوى البنية التحتية، فإذا كنا نروم فعلا أن نقوم برؤية جديدة أو رؤية غير عادية في زمن غير عادي ونحن نعيش تحولا كبيرا جدا فلا بد من اقتراح أشياء أخرى.

صحيح نحن ذات يوم في سنة 1971 أسسنا الشركة العامة للمقاولات "SOMATRA" والتي كان لها دور كبير جدا واليوم أعتقد أنها غير قادرة على المنافسة ولا بد من تصور جديد، وأنا أقترح عليكم سيدي الوزير طبقا للقانون بإحداث منشأة عمومية تكون فيها شراكة ما بين الدولة وما بين الهندسة المدنية العسكرية وما بين الشركات المختصة في الأنشطة البترولية تهتم في وقت معين في خمس أو ست سنوات بإعادة تأهيل البنية الأساسية في تونس.

اليوم من الشمال إلى الجنوب معاناة كبيرة جدا ولن نتجاوز هذه المعاناة ونذهب في اتجاه التنمية الحقيقية إلا برؤية جديدة في دعم الأقاليم والمناطق الداخلية.

السيد الوزير، هذه الشركات تعاني اليوم من نقص في المنشآت الأساسية، نحن في ولاية جندوبة لا نملك مقطعا للمنشآت الأساسية، اليوم المشاريع العمومية ستتوقف لغياب هذه المنشآت.

اليوم الثمن تضاعف بين سبع وثماني مرات نتيجة أننا نضطر لأن نجلبها من مسافة 200 إلى 250 كيلومترا.

أيضا السيد الوزير، لا بد من النظر إلى هذه البنية التحتية بنظرة جديدة، نظرة استشرافية تقوم على دعم المناطق الداخلية في اتجاه دمج هذه الأقاليم التي تعاني من ضعف على مستوى البنية الأساسية.

سأحدث فقط عن المشاريع المعطلة أملا منا أن يكون المخطط القادم 2026-2030 فيه رؤية مغايرة.

سيدي الوزير، لدينا مشاريع منذ 2023 مثلا الطريق الجهوية 161 التي نسمها سبع مشايخ تم فيها إعادة تبليط تقريبا لـ 7 كم وما زالت معطلة إلى يومنا هذا. الطريق المحلية 414 الرابطة بين ببوش وحمام بورقيبة فيها برنامج لإعادة 3 كم ومعطلة إلى الآن.

مشاريع التهذيب العمراني حي البساتين في طبرقة منذ 2018 إلى يومنا هذا معطلة.

جسر بوترفس على الطريق الوطنية عدد 7 أيضا معطل تقريبا منذ سنة ونصف.

الطريق الوطنية عدد 7 السيد الوزير وكنت منذ أيام في طبرقة وشاهدت الحالة المزرية لهذا الطريق الرابط بين باجة وطبرقة وهو أصبح عبارة عن مسلك غير معبد.

لدينا أيضا في مدينة طبرقة السيد الوزير، طريق الحوامدية وهو تقريبا طريق حزامية أنجز منذ سنة ونصف، اليوم لا يمكن أن تسير فيه حتى على قدميك نتيجة الحفر حيث أصبح في حالة رثة نتيجة ربما لسوء تصرف من المقاولة.

لدينا طريق بن مطير عين سلام فيه 6 كم ومبرمج منه 3 إلى يومنا هذا لم يتم إنجاز شيء.

في الطريق الوطنية عدد 7 لدينا جسرن السيد الوزير من عهد الاستعمار 1897، الطريق فيهم أربع أمتار، عند عبور سيارة يجب أن تتوقف السيارة الأخرى لتجنب الحوادث، هذه نقاط سوداء لا بد من معالجتها.

لدينا مشكل جديد السيد الوزير بهم وزارتكم ووزارة التجهيز وهي مشكلة التنمية المندمجة 29 كم في ولاية جندوبة القسط الثالث معطل بسبب الاختلاف بين وزارة التجهيز والمقاولين باعتبار أن القانون سابقا على مستوى الضمان كان 10% واليوم 5.% فما هو الحل؟ أحدهم يريد 10% والآخر يريد 5.% رجاء التدخل لحسم هذا الموضوع لأن 29 كم قادرة على حل مشاكل الأهالي في هذه الجهة.

سيدي الوزير، نحن نأمل أن يستجيب المخطط الجديد لرؤيتنا على مستوى المسالك وعلى مستوى الطرقات بربط مدينة طبرقة عبر بنزرت أو عبر طريق باجة بطريق سيارة أو طريق سريعة.

المناطق الريفية كذلك لا بد من إحيائها عن طريق مسالك معبدة وهكذا يكون لدينا تصورا في دمج هذه المناطق باقتصاد جديد يقوم على تثمين الموارد في الجهات وكل الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا. الكلمة الآن للنائب المحترم ماهر الكتاري عن كتلة الأحرار لديه ست دقائق.

السيد ماهر الكتاري

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، سأبدأ بما هو أهم بكثير من القوانين، سأبدأ بعيد الأمهات، أدام الله كل الأمهات تاجا على رؤوسنا ومن توفيت والدته نتمنى أن يكون مأواها الجنة لأن فراق الأم لا يعوضه شيء.

سأبدأ بالأسبوع الماضي حيث كان معنا السيد وزير النقل، وحدثت بعض المشادات الكلامية وقال أن "révision" محرك الطائرة يكلف 50 مليار للقيام فقط بالتشخيص فقط، أتمنى أن لا يقول هذا الكلام في مجلس وزاري لأنه كلام مجانب للحقيقة.

"La révision complète" لطائرة السيد الوزير لكي تكون على علم وتقدم أرقاما صحيحة للسيد رئيس الجمهورية ولا تكون أرقاما مجانبة للحقيقة.

"La révision compète pneumatique moteur" كلفتها 7 مليون أورو يعني 25 مليار وليس تشخيصا لمحرك فقط بـ50 مليار، 50 مليار تمكننا من شراء طائرة، كفانا مغالطات لأننا نعلم ونفهم ونعرف متى نجيب، إذا كانت الأرقام التي تذهب لقرطاج منذ البداية خاطئة التشخيص سيكون خاطئا والحل سيكون خاطئا لهذا يجب أن ننتبه عندما نذهب لمقابلة السيد رئيس الجمهورية يجب أن نعطيه التشخيص الصحيح والأرقام الصحيحة، دون خوف من قول الحقيقة لا أن نطلب 50 مليار حتى تكون الميزانية كبيرة وتسمح لنا بالتصرف فيها.

يجب أن يعلم السيد رئيس الجمهورية أنه كان لدينا شركة تسمى "Tunisair Technics" وشركة "Boeing" تقوم بتشخيص المحركات لدينا، نريد أن نقول للسيد الرئيس أيضا من عين على رأس "TGV" في المغرب؟ المدير الذي كان على رأس "RFR" باردو هو من يتولى "TGV" المغرب. نفس الشيء بالنسبة لمن كان يعتني بالمترو الخفيف لصفاقس عين على رأس مشروع كبير في بلد مغاير لا داعي من ذكر اسمها.

لهذا السيد وزير النقل، عندما نقول أن التشخيص الكامل 7 مليون أورو لا تقل لي أن كلفة تنزيل وتصعيد محرك 50 مليار، نحن نواب هنا نعرف ما نقوله وعلى دراية كاملة بالأرقام يعني لا داعي للترفيع في الأرقام للتمتع بميزانية أكبر.

وأكرر إذا كانت الأرقام منذ البداية خاطئة فالتشخيص سيكون خاطئا والحل سيكون خاطئا وفي كثير من الأحيان هذا ما يصل إلى قرطاج، أرقام خاطئة وتشخيص خاطئ وبطبيعة الحال تكون الحلول خاطئة.

لهذا من يبلغ الأرقام لا بد أن تكون صحيحة ويتحلى بالشجاعة حتى نبوح بالمشاكل الحقيقية التي تعاني منها جهة معينة، السيد رئيس الجمهورية شخص يحب هذه البلاد ويريدها أن تتقدم، ولكن ما نطلبه منكم هو البوح بالحقيقة.

بالنسبة إلى هذا القرض، أنا لم أرغب في الحديث فيه كثيرا لأن زميلي قال جئت هنا لمجلس النواب لهدف محدد وهو أن تلتحق تونس بركب الدول المتقدمة لا أكثر ولا أقل والسيادة الوطنية لا تأتي إلا ببنية تحتية لبلد متقدم، السيادة الوطنية تأتي بثقافة لبلد

متقدم والسيادة الوطنية تأتي برياضة لبلد متقدم والسيادة الوطنية تكون باقتصاد لبلد متقدم...

عندما تقول أننا سننجز طريقا "en bicouche" أقول أنه في البلدان المتقدمة "bicouche" لم يعد معمولا به أعرف أن لدينا مشاكل مادية، ولكن مبين بالصور أنه في صورة تهاطل الأمطار سترجع الحفر أكثر مما كانت عليه ونعيد تهيئة الطريق قبل خلاص القرض الذي تحصلنا عليه.

هذه فكرتي، قد أكون مصيبا وقد أكون مخطئا ولهذا جئت أنا لمجلس النواب لكي تلتحق تونس بركب الدول المتقدمة، لكي لا يناقشنا أحد في السيادة الوطنية.

أنا أفضل أن تصنع لي 50 كم "bitume" يدوم عشر سنوات أفضل من أن تصنع لي 70 كم "bicouche" يدوم ثلاث سنوات...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم محمد ضو عن كتلة لينتصر الشعب، خمس دقائق، تفضل.

السيد محمد ضو

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التخطيط والاقتصاد والوفد المرافق،

السيد الوزير، نحن ندعم مثل هذه الاستثمارات لتعزيز مشاريع البنية التحتية في المناطق الداخلية وبما أننا ضمن الإقليم الخامس الذي يمثل شساعة جغرافية هامة مما يجعل الحاجة ملحة خاصة في الطرقات.

ولاية مدنين ولاية محورية داخل هذا الإقليم ومعتمديتي مدنين الجنوبية وسيدي مخلوف تعاني من بنية تحتية مهترئة تستوجب تدخلا فمشروع السكة الحديدية الرابط بين قابس ومدنين مرورا بسيدي مخلوف، معطل السيد الوزير منذ سنة 1983 فكيف نفسر غياب هذا المشروع عن الأولويات؟ متى يتم تفعيله ضمن المخطط التنموي الحالي نظرا لكونه شريان تنمية اقتصادية؟

أيضا السيد الوزير، الجسر الرابط بين الجرف وأجيم بقي مشروعا معلقا رغم كونه مشروعا استراتيجيا يختصر المسافات ويحرر التنقل والسياحة والتجارة. نطالب سيدي اليوم بإدراجه في خطة التمويل والتنفيذ.

معتمديتي مدنين الجنوبية وسيدي مخلوف قطب فلاحي صاعد، إلا أنه يعاني من مشكلة كهربة الآبار وهيكلة المناطق السقوية التي لا تزال تعطل الفلاحة وتقيد جهود الشباب في الاستثمار على غرار منطقة وادي الطعام والدرغولية والفرجانية وحسي مدنين من معتمدية مدنين الجنوبية، واد موسى وتابرقيت والمغراوية وبدوي وغيرها من المناطق من معتمدية سيدي مخلوف. نطالب سيدي ببرنامج فعلي وإدراج هذه المناطق ضمن مشاريع فلاحية ومشاريع الفلاحة المستدامة.

أما المنطقة الصناعية بسيدي مخلوف فهي دون تهيئة حقيقية، فما هي خطتكم العملية لتهيئة واستغلال هذه المنطقة والتسويق إليها؟

السيد الوزير، نحن كأعضاء مجلس نواب الشعب واجباتنا الدستورية والتشريعية والرقابية نقوم بها على أحسن وجه، المطلوب منكم وأنتم جهة التنفيذ أن تحلوا إشكال التعطيل وأن يكون تنفيذ البرامج والمخططات أكثر سرعة وأكثر جدوى، فالمواطنون ملّوا الانتظار والتسويف وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد ثامر مزهود، عن كتلة الخط الوطني السيادي، له خمس دقائق، تفضل.

السيد ثامر مزهود

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

نحن سيدي الوزير لا نختلف في أهمية مثل هذا المشروع بما يحققه من نقلة تنموية هامة للجهات الداخلية ويساهم في تعزيز الاستثمار بها، سواء في المجال الفلاحي أو السياحي أو غيره من المجالات، وهناك هدف آخر جاء ضمن أهداف هذا المشروع وهو تحسين الربط بالأقطاب الاقتصادية وخاصة بجهة قابس باعتبارها أقرب جهة وتمثل قطبا اقتصاديا هاما، هذا السيد الوزير كل ما هو مطلوب، ولكن هذا غير كاف إن لم يتنزل ضمن رؤية وتصور متكامل وتخطيط يشمل تحقيق التنمية المتكاملة بكامل الإقليم، ونحن بصدد إعداد المخطط التنموي 2026-2030.

لن أتحدث سيدي الوزير عن مشاريع التنمية المندمجة التي تم ضبطها في المخطط السابق والتي شهدت تعثرا إلى حد الآن، ولن أتحدث عن مدى تقدم هاته المشاريع وتنفيذها رغم الاعتمادات المرصودة لها والتي لم يقع تنفيذها إلى حد الآن، سأتحدث على ما أنجز وعن ما خصصت له استثمارات عمومية كبيرة جدا من أموال الشعب التونسي وهنا سأتحدث عن قابس: صرفت عشرات الآلاف من المليارات من أجل إيجاد بنية تحتية تكون جاذبة للاستثمار ومحركة للتنمية في كامل الإقليم الخامس، يوجد بها ميناء من أهم الموانئ داخل الجمهورية فيه غطس مائي 13 مترا أو أكثر، ويوجد بها مطار قادر أن يستقبل أكبر الطائرات ويكون بمثابة نقطة خلق استثمارات وحركية هامة لكل الجنوب ويوجد بها سكة حديدية تصل إلى مدينة قابس ويوجد بها طريق سيارة.

كل هذه المقومات سيدي الوزير هي مقومات قادرة على الخلق وعلى دفع التنمية داخل الجهة وداخل الإقليم ككل.

بالرغم من كل هذه الأموال التي تم صرفها على هذه الاستثمارات، وهي عبارة عن قروض يدفعها الشعب التونسي من قوت يومه لم يقع توظيفها التوظيف الأمثل ولم يقع استثمارها الاستثمار الأمثل ولم تؤد وظيفتها بالشكل المطلوب وبالشكل الذي كنا ننتظر تحقيقه منها ولم تكن بالفعل قاطرة للتنمية كما يجب أن تكون خاصة وأن هناك كما ذكرت بنية أساسية قادرة أن تدفع بالتنمية وبالاقتصاد في هذه الجهة.

وهذا السيد الوزير يتطلب توجيه هياكل الاستثمار، خاصة هياكل الاستثمار على المستوى المركزي، لأن هياكل الاستثمار الجهوية غير قادرة على أن تخلق فعليا على جلب استثمارات هامة قادرة أن تغير منوال التنمية الموجود داخل جهة قابس وقادرة على تثمين وعلى توظيف واستثمار كل هذه الإمكانيات اللي وضعتها الدولة في هذا الإقليم.

وبالتالي سيدي الوزير، كانت هناك نية للاستثمار وأنا أعرف أنه كانت هناك نوايا استثمار داخل جهة قابس، لأن كل ما ذكرته متوفر ولكن وقع تغيير وجهة هاته الاستثمارات ولم يقع انتصابها في قابس، سواء تم توجيهها إلى جهات أخرى أو تم صرف النظر على الاستثمار في قابس نتيجة الروتين الإداري ونتيجة البيروقراطية ونتيجة التعقيدات والتعطيلات الإدارية التي واجهتها والتي حالت دون انتصابها واستثمارها في قابس، لابد سيدي الوزير من توجيه هياكل الاستثمار وخاصة الهياكل الوطنية لدفع ولجذب استثمارات كبرى على غير المنوال السائد في قابس وهو المنوال الصناعي الملوث وكما ذكرنا كل المقومات موجودة، كانت هناك نية للاستثمار في إحداث المنطقة اللوجستية، كانت هناك نية للاستثمار في إحداث مركز لصيانة الطائرات القديمة أو تجميع الطائرات القديمة، لأن هذا المطار قادر أن يكون كذلك، كانت هناك نية على أن ينطلق خط حاويات وقد صدر بشأنه قرار حكومي ولم ينطلق خط الحاويات هذا إلى حد الآن، خط حاويات تونس-مالطا ينطلق من ميناء قابس وفيه تحفيز للمستثمرين وفيه امتيازات جبائية أعطتها الدولة وقع تعطيله ولم يقع العمل به لحد الآن، كان هناك خط حاويات ينطلق من قابس في 2008 و2009 مرة في الأسبوع تم تعطيله.

وبالتالي عليكم سيدي الوزير مسؤولية توجيه الاستثمارات وجذب استثمارات لجهة قابس، لأن كل عناصر البنية الأساسية المساعدة على انتصاب المستثمرين في الجهة موجودة وموجودة كما ذكرت ضمن المخطط الاستثماري 2026-2030 وضمن هذا المشروع وغيره من المشاريع وضمن ما نريد أن نحققه من تنمية حقيقية في جهة قابس تغير من منوال التنمية السائد الذي دمر الجهة بالتلوث وبما انجر عنه من عدة أضرار وأمراض أصابت كل الجهة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للمحترم الأستاذ المنصف المعلول عن كتلة الأمان والعمل، أربع دقائق، تفضل.

السيد المنصف المعلول

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا للسيد الوزير والإطار المرافق والسادة الحضور الكرام،

السيد الوزير، وزارة الاقتصاد والتخطيط تعتبر من الوزارات الهامة نظرا للدور الموكل لها في مجال الاقتصاد والتخطيط.

سيدي الوزير، هذه المداخلة موجهة إلى أعضاء الحكومة عامة:

على أي تخطيط نتحدث وولاية تطاوين، مواطنها يشكون من الانقطاع المتواصل للماء يفوق ثلاث سنوات و50% من سكانها محرومون من الماء وهذا الحق ضمنه لهم الدستور، ألا وهو الماء.

ولاية تزخر بالثروات الطبيعية وبمساهمتها الفعالة في الاقتصاد الوطني وبها مخزون مائي باطني محترم وهذا مكسب للجميع لكن من العيب أن يحرم المواطن من شربة الماء في جهة غنية في باطنها فقيرة في ظاهرها.

رغم مجهودات السلطات الجهوية والمحلية، لكن لابد من التدخل على المستوى المركزي لتجاوز الإشكاليات في العديد من القطاعات، ثلاث سنوات تقريبا بمجلس نواب الشعب نطالب بالإصلاح ونبلغ في كل صوت مشاغل المواطن، لكن الإصلاح بطيء وفي بعض الأحيان لا حياة لمن تنادي وبقينا نعاني من انقطاع الماء ومن توفير ماء الشرب، هذا اللغز الذي عجز حله المسؤول وأرهق المواطن وعجزت شركة "SONEDE" عن التدخل للإصلاح.

على أي تخطيط تتحدثون ومؤسسات تربوية ودور عبادة وأحياء سكنية بلا ماء بتعلة غياب الإمكانيات المادية فالتنمية العادلة أصبحت اسما على ورق، جهتي محرومة ومهمشة منذ عقود نريد القطع مع الماضي ومع السياسات السابقة الممنهجة لتهميش هذه الجهة وفتح صفحة جديدة قوامها العدالة الاجتماعية واحترام كرامة المواطن.

إدارة عاجزة عن حل مشاكل المواطن وبعض المسؤولين يرفضون حتى مقابلة المواطنين وهذا يتعارض مع سياسة البناء والتشييد والعمل الميداني رغم المجهودات الكبيرة التي يقدمها ويقوم بها السيد والي الجهة.

سيدي الوزير، معتمدية بن مهيرة محرومة من برنامج التنمية المندمجة، معتمدية بن مهيرة المحدثة في 2017، لماذا لا يشملها برنامج التنمية المستدامة باعتبارها كانت تنتمي إلى معتمدية مجاورة قبل إحداثها، ولكن الآن لابد من تخصيصها في برنامج التنمية المندمجة الخاصة بها، كما نطلب منكم سيدي الوزير إلحاق معتمدية بن مهيرة بركب بقية المعتمديات.

سيدي الوزير، على أي تخطيط نتحدث وشركة البستنة بتطاوين يقع التنكيل بها، شركة تعمل لدى الدولة محرومة من حقوقها المشروعة بدون أجور لشهرين وأكثر في وقت الأعياد، لا أجور ولا تغطية اجتماعية ونحن في تونس فرحين بتنقيح مجلة الشغل والمناولة، هل أن عمال شركة البستنة هم عمال تونسيون أم لا؟ هذا السؤال يتوجه به كل العمال وكل أعوان شركة البستنة.

شكرا سيدي الوزير وشكر الله سعيكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للنائب المحترم المنصف المعلول، الكلمة الآن للنائب المحترم إلياس بوكوشة عن كتلة الأحرار، خمس دقائق، تفضل.

السيد إلياس بوكوشة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

أولا، نهنئ أهالينا في معتمديتي الفوار ورجيم معتوق وفي عموم ولاية قبلي بإتمام الإجراءات المتعلقة بإنجاز الطريق الوطنية رقم 20، كما لا يسعني بهذه المناسبة أن أتقدم نيابة عن كل أهلنا في ولاية قبلي بأسمى عبارات الشكر والتقدير للسيد رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد بإعطائه الإذن بإنجاز هذا الطريق، كما أشكر السيدة سارة الزعفراني، رئيسة الحكومة بوصفها وزيرة للتجهيز سابقا لما لمسناه منها من حرص في التسريع على إنجاز هذا الطريق كما أشكر إطارات وزارة الاقتصاد والتخطيط وكامل أعضاء اللجنة المالية على سرعة إحالتهم لهذه الاتفاقية على أنظار الجلسة العامة.

إنه لمن دواعي فخرنا أن نكون اليوم جزءا من عهد جديد ينهي مع التمييز بين الجهات ويعطي لمناطق حرمت منذ عقود من أبسط مقومات العيش الكريم حقها في حياة أفضل، عهد جديد جعل من شعارات التمييز الإيجابي والتي تاجرت بها معظم الحكومات السابقة، واقعا ملموسا نعيشه اليوم وكلنا أمل في غد أفضل، عهد جديد يكرس مقومات الدولة العادلة الضامنة لحقوق مواطنها على قدم المساواة.

السادة الزملاء النواب المحترمون،

نناقش اليوم اتفاقية قرض لتمويل مشروع توسيع وإعادة تأهيل الطريق الوطنية رقم 20 الرابطة بين معتمديتي الفوار ورجيم معتوق من ولاية قبلي وتعتبر مصادقتكم اليوم على هذه الاتفاقية، هي إنهاء لمرحلة طويلة من معاناة أهلنا بهذه المناطق الداخلية وفك عزلة منطقة كانت تعتبر في الماضي القريب منفى للمساجين، كما أنه بمصادقتنا اليوم على هذه الاتفاقية، نكون قد أنهينا كابوسا لشبح الموت الذي كان ولا يزال يطارد مستعملي هذا الطريق لعدة سنوات.

الزميلات والزملاء النواب المحترمون،

إن مصادقتنا اليوم على هذه الاتفاقية هو تتويج لقرارات السيد رئيس الجمهورية عندما أعلنت السيدة سارة الزعفراني وزيرة التجهيز وقتها، في ليلة للتاريخ ومن تحت قبة هذا البرلمان، في جلسة يوم 29 نوفمبر 2023، عن إذن السيد رئيس الجمهورية بإنجاز الطريق الوطنية رقم 20 الرابطة بين الفوار ورجيم معتوق بعد زيارته للمنطقة ومعاينته للوضعية الكارثية لهذا الطريق وهو أيضا تتويج لمجهودات كبيرة بذلناها تحت قبة هذا البرلمان وبين أروقة الوزارات، لذلك سادتي الكرام، أدعوكم إلى التصويت بنعم على هذه الاتفاقية.

السيد وزير الاقتصاد والتخطيط،

إن إنجاز الطريق الوطنية رقم 20 هو جزء من مشروع استراتيجي كامل ومتكامل يربط مينائي قابس وجرجيس بالشقيقة الجزائر لذلك، فإننا ما زلنا ننتظر من سيادتكم الإسراع في بقية مقومات هذا المشروع المهم والمتمثل في إنجاز الطريق السريعة التي تربط معتمدية الحامة بولاية قبلي وإنجاز المعبر الحدودي على مستوى المطروحة -دوار الماء وإدراجهم ضمن مخطط التنمية 2026-2030.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أكمل الفكرة السيد إلياس.

السيد إلياس بوكوشة

على المستوى المحلي سيدي الوزير، مشروع ربط معتمدية الفوار بشبكة التطهير، هذا المشروع معطل منذ أكثر من خمس سنوات، انتهت فيه جميع الدراسات منذ مدة وإلى الآن ما زلنا ننتظر انطلاق الأشغال كما أنه ساهم في تعطيل انطلاق برامج التهذيب العمراني والذي بدوره ساهم في ارتفاع كلفة هذه المشاريع لذلك السيد الوزير، الرجاء التدخل السريع لإنجاز هذه المشاريع وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم محمد شعباني عن كتلة لينتصر الشعب، خمس دقائق، تفضل.

السيد محمد شعباني

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير التخطيط والاقتصاد والوفد المرافق له،

عندما نتحدث عن التنمية، نقول إن التنمية والبنية التحتية مترابطان ارتباطا وثيقا، حيث تلعب البنية التحتية دوا حيويا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك التخطيط الجيد للتنمية والبنية التحتية ضروري لتجنب المشاكل المستقبلية والآنية، ولكن عندما نتحدث عن التخطيط الجيد، سيدي الوزير، نتحدث عن حكومة شجاعة قادرة أن تضع خارطة الجمهورية التونسية تحت المجهر وتقيمها.

هل يعقل اليوم ونلتزم الصمت أنه تقريبا نصف البلاد التونسية أي المناطق الداخلية بدون طريق مضاعفة ولا طريق سريعة ولا خطوط سكك حديدية تتحرك؟ ونتساءل اليوم لماذا تعتبر نسب التنمية في هذه المناطق في الحظيظ ونسب الفقر والبطالة والجريمة والانقطاع المدرسي مرتفعة في الوقت الذي نجد فيه أن البنية التحتية وهي أساس التنمية غير موجودة؟

نتحدث اليوم عن تأهيل الطريق في قبلي وكأنه إنجاز وكان من المفروض اليوم بعد التميز الفارط وبعد الظلم الذي سلط على المناطق الداخلية أن نتحدث اليوم عن تدشين وعن افتتاح طريق سيارة أو طريق مضاعفة أو نتحدث عن إعادة تشغيل سكة حديدية، ولكن أصبحنا اليوم نفرح بإعادة تأهيل طريق في قبلي، فهذا قدر نصف تونس الذين ثاروا على هذا الظلم والذين كانوا يظنون أنه سيقع التسريع في هذه البرامج.

سأنتقل لما هو جهوي ومحلي فمثلا ولاية القصرين والتي إلى اليوم تعتبر فيها نسبة الفقر ومؤشر التنمية أو نسبة الجاذبية في الحظيظ، هذه الولاية تربط بين الشمال والجنوب والغرب والشرق لا توجد بها اليوم طريق سيارة وهناك ثلاث خطوط سكك حديدية متوقفة عن العمل ونحن نسمع دائما بأن هناك مجلس وزاري سينظر في هذا المشروع وفي غيره.

اليوم في الطريق الوطنية رقم 15 بين قفصة والقصرين، المسافة بين فريانة وقفصة، أصبحنا اليوم نطلب من السيد وزير التجهيز بأن يتدخل لسد الحفر وعندما نتساءل يقال لنا في طور الإنجاز وفي طور الدراسة.

مضاعفة الطريق الرابطة بين معبر بوشبكة وميناء قابس الذي صادقنا عليه في قانون المالية الفارط إلى حد اليوم لم نر منه شيء، بقي مجرد حلم.

الطرق الفرعية والمحلية حدث ولا حرج من الغرائب أن طريق مثلا كطريق الأقصاب الذي أعطى السيد الرئيس بخصوصه إذن هذا الطريق معطل اليوم والمقاول ترك المشروع وذهب هذا دون الحديث عن طرق كطريق أم علي والصخيرات والناظور وفيض مبارك هذه الطرقات أصبحت معبدة بالأتربة وكثرت فيها الحفر فوضعيتها دون تعبيد أفضل وأقل خطورة.

مسألة أخرى أنا سأسميها جريمة، التعليم وهو حق دستوري، اليوم، عندما نرى أن نسب الانقطاع المدرسي في ولاية القصرين ونرى ضعف النتائج المدرسية رغم كل ذلك لم تقم الحكومة بدراسة المسألة، سأمدكم بجزء من هذه الأسباب وهل تسمى جريمة أم لا ولكم سديد النظر، يتم بناء مدارس وتبقى هذه المدارس معزولة لا يوجد طريق يوصل لهذه المدارس...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

لا، خمس دقائق للنائب المحترم أكمل السيد محمد.

السيد محمد شعباني

اليوم المدارس الريفية معزولة: مفترق غابة أم سميطة وطريق بوشبكة ومدرسة سنك معزولة، مدرسة أولاد خضراء فج بوحسين

نفس الشيء، مدرسة بوحية توجد في جبل وتضاريس ولا يوجد بها طريق معبدة توصل لها.

مدرسة أم علي بئر صافية أولاد شهلة كيف نفس الشيء، مدرسة أم علي، بئر صافية، خنقة طم صميدة، أولاد التواتي نفس الشيء مدرسة هنشير الطيب السوالمية والبراهمية نفس الشيء، مدرسة هنشير الطيب البراجة نفس الشيء، مدرسة هنشير الطيب شبريه نفس الشيء، مدرسة هنشير السهيلي دوار روابطية نفس الشيء، دوار السوالمية أولاد حمادي، نفس الشيء.

هذه المدارس التي ذكرتها هي مدارس معزولة لا يوجد طريق يوصل لها، طريق العرق والطريق الرابطة بين فريانة والحقف والجدرة نفس الشيء هناك طريق ينتهي في خنقة الجازية لم يتم استكماله لا لمدرسة الحقف ولا لمدرسة الجدرة أي تبقى المدرستين معزولة، مدرسة البصيلة ومنطقة البصيلة من معتمدية ماجل بلعباس أيضا معزولة لا يوجد طريق يؤدي لها، منطقة الدخلة تم بنا بها مستشفى، ولكن لا يوجد طريق يؤدي لها، منطقة الكرشون نفس الشيء...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

واصل الفكرة، تفضل.

السيد محمد شعباني

منطقة الكرشون هذه المنطقة توجد بها أودية عندما تنزل الأمطار تقطع هذه الطريق والغريب في الأمر أن هاتين المعتمديتين من ولاية القصرين يوجد بها آلة ماسحة وحيدة أي تتوقف المدارس عن العمل وكل المصالح تتعطل، مدرسة السماعلية تبعد 2 كلم لا يتم ربطها بالطريق، مدرسة العياشة، مدرسة العياشة والمستوصف تبعد 11 كلم نفس الشيء المدرسة سيتم غلقها، طريق النجاح تم القيام باعتصام والتلاميذ توقفوا عن الدراسة ويطالبون بتعبيد الطريق كذلك مدرسة وادي القصب ، أيضا مدرسة بوكتف أيضا هذه المدرسة معزولة، مدرسة الهداية ومدرسة الحقف التي يوجد بها تجمع سكاني تبعد أكثر من 12 كلم نفس الشيء.

منطقة القلة أي أن التلاميذ يذهبون للمدرسة ولا يوجد طريق يؤدي إلى هذه المدرسة فعندما تنزل الأمطار يتوقف التلاميذ عن الدراسة، الطريق الرابط بين أولاد إبراهيم والصخيرات أيضا لا يوجد ، الطريق المؤدية إلى مدرسة ذراع الحمام هذا الطريق الأشغال مازالت متواصلة فيه والأشغال تتطلب عشر سنوات أخرى لتنتهي مثله مثل الطريق الذي يوصل سيدي تليل والعديد العديد من الطرقات نريد على الأقل أن يتم إنجاز الطرقات المؤدية للمدارس ليتمكن تلاميذنا من الذهاب لمدارسهم فالناس يريدون أن يستثمروا في أبنائهم هذا دون الحديث عن المسالك الفلاحية المؤدية إلى مناطق الإنتاج، متى ستستيقظون، نريد سقفا زمنيا محددا، وزير التربية زار هذه المناطق فما هو برنامجه لفك عزلة هذه المدارس؟

السيد الوزير، أنت زرت القصرين وقمنا بطرح هذه المشاكل وزير التجهيز نفس الشيء الذي زار طريق أم الأقصاب المعطل الى اليوم تقريبا جل الوزراء زاروا المنطقة الحدودية هناك، فهل تريدون منا أن نرحل وأن نستقر بالأماكن المحاذية للطرقات السيارة؟ نحن اليوم نتحدث عن القصرين التي هرب منها المستثمرون، كيف تريدون أن يكون هناك استثمار في القصرين والطرقات غير موجودة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم رضا دلاعي عن الخط الوطني السيادي، خمس دقائق، تفضل.

السيد رضا دلاعي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك السيد الوزير وبالوفد المرافق لك،

طبعا، يتعلق مشروع القانون بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 20 فيفري 2025 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وهذا القرض يندرج ضمن تنفيذ المخطط الثلاثي 2023-2025 ومن أهداف هذا المشروع أنه يندرج ضمن سياسات الدولة التنموية القائمة على تحسين ظروف العيش للمواطنين وتوفير متطلبات دفع حركية التنمية والتشجيع على الاستثمار لا سيما من خلال تطوير البنية التحتية للطرقات في كامل ولايات الجمهورية، طبعا اقترضنا أكثر من مرة في هذا الاتجاه، وهو أمر محمود وإمكانية الدولة والمالية العمومية والاعتماد على الذات الآن غير ممكن، كل الدول تقترض المهم أن يكون الاقتراض في الاتجاه الصحيح ويخلق الاستثمار ويخلق التنمية.

سيدي الوزير، لابد من الالتفات لبقية الولايات التي لم يشملها مثل هذا النوع من القروض لتطوير البنية التحتية وقد لاحظنا حركية لافتة من وزارة الاقتصاد والتخطيط أكثر مع شركاء تونس ومن البنك الأوروبي للاستثمار، البنك الإفريقي للتنمية، الوكالة الفرنسية للتنمية، البنك الدولي، وآخرهم كذلك الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الجمعة 23 ماي2025 نعتقد أن وزارة الاقتصاد والتخطيط المشرفة على مخططات التنمية يجب أن تستوفي المخطط الثلاثي 2023-2025، ويجب أن تعمل جاهدا على أن تنصف بقية الجهات التي لم تنل حظها في هذا المخطط الثلاثي.

سيدي الوزير، نعول عليكم وأنتم جهة الإشراف وأنتم من تحددون أولويات التنمية لذلك يجب أن نبحث على خطوط تمويل من أجل إنصاف الجهات الداخلية التي لم تنل حظها.

كذلك سيدي الوزير وفي زيارتك مؤخرا مررت من الطريق الوطنية رقم 7 التي تربط بين بنزرت عبر باجة عن طريق نفزة وجندوبة وقد اطلعت على الوضعية الكارثية لهذا الطريق، فالحالة متردية ومن الأكيد السيد الوزير إن شاء الله ستسعون في إطار هذا المخطط بالذات الى أن يقع تدعيم الطريق الوطنية رقم 7.

كذلك نقطة ثانية السيد الوزير...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

واصل فكرتك السيد رضا.

السيد رضا دلاعي

أشغال تدعيم الطريق رقم 52 التي تربط بين نفزة وباجة عن طريق طبابة وهو طريق حيوي ويمثل نقطة عبور هامة تربط بين مختلف الولايات وكذلك هي طريق مغاربية، طريق مهترئة تشهد العديد من حوادث المرور، السيد الوزير، ندعوك بصفتك، أن توفر الاعتمادات المطلوبة لهذه الطرقات ولا نتحدث ربما عن المناطق الريفية على الأقل لنبدأ بالطريق رقم 7 والطريق رقم 52، نتمنى السيد الوزير أن تتوفر الاعتمادات اللازمة لهذه الطرقات وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أستاذ رضا، الكلمة الآن للنائب المحترم عمر بن عمر عن كتلة الأحرار، سبع دقائق، تفضل.

السيد عمر بن عمر

السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطارات المرافقة لكم،

أود في البداية أن أهني متساكني ولاية قبلي على هذا المشروع الذي يندرج في إطار توسيع وتهيئة الطريق الوطنية رقم 20 بولاية قبلي كما أريد بهذه المناسبة أن أهنئ الزملاء على المجهود الجبار الذي قاموا به.

السيد الوزير، منذ تولينا العهدة في مجلس نواب الشعب نلاحظ أنه عند المصادقة على قروض تنموية تخص تمويل مشاريع على مستوى ولايات الساحل وأخص بالذكر هنا ولاية سوسة، المنستير، المهدية وكأن الحكومة وضعت جسرا على هذه المناطق لأننا نلاحظ غيابا تاما للمشاريع الهامة من الإدارة العامة للمشاريع الكبرى وقد اقتصر الأمر على بعض تدخلات المجتمع المدني في إطار ترميم بعض المؤسسات الصحية والتربوية وأريد بهذه المناسبة أن نشكر كافة مكونات المجتمع المدني.

في هذا الإطار السيد الوزير، أريد التذكير بأن عديد المشاريع الموجودة في ولاية المنستير معطلة سواء على مستوى توفير الاعتمادات لتمويلها، سواء على مستوى الدراسات أو على مستوى الإنجاز.

أريد تذكيركم السيد الوزير أن هناك معتمديات داخل ولاية المنستير تعيش تحت خط الفقر وأنا أعي ما أقول، سأعطيك مثال هناك بعض العمادات كعمادة المليشات والعلاش من معتمدية زرمدين أريد أن أؤكد وأن أقول أن هذه العمادات موجودة على السبخة وأؤكد على كلمة" السبخة" لأنه عندما تكون درجة الحرارة 40 درجة في المنستير تكون درجة الحرارة لديهم 50 درجة وقد أكدت على كلمة السبخة لأن الدولة تستنزف ثرواتها من مادة الملح في ظل غياب تام لمكونات الدولة فلا توجد لا نوادي شبابية ولا نوادي ثقافية.

هذه المناطق في عزلة تامة وانعدام تام للنقل العمومي ومن النوادر في السنة الفارطة اتصل بي البعض من متساكني هذه العمادات يطلبون فقط من الشركة الجهوية للنقل بالساحل توفير خط نقل للبحر لأنهم يرغبون في اصطحاب أبنائهم إلى البحر في عطلة نهاية الأسبوع وهذا حق مشروع دخلنا في البيروقراطية الإدارية وبعد اتصالي بالإدارة وبالسيد المدير العام وتم إرسال مطلب للسيد الوالي عن طريق السيد المعتمد ودخلنا في بيروقراطية مقيتة إلى أن خرج فصل الصيف ولم يتم توفير هذا الخط، لا أدري هل هذه الصائفة سنعيد نفس الإجراء أم أن الإجراء السابق بقي قائما؟

هناك منطقة وهي منطقة العثامنة هذه المنطقة تقع بين ولاية المنستير وبين ولاية المهدية، هذه المنطقة لم تتمتع بالتنمية لا على مستوى ولاية المنستير ولا على مستوى ولاية المهدية، عندما يتصلون بولاية المهدية يقولون لهم أنتم مرجع نظر ولاية المنستير وعندما يتصلون بولاية المنستير يقولون لهم أنتم مرجع نظر ولاية المهدية وفي الأخير يتصلون بي باعتباري نائب شعب وأمثل الدولة وعلي أن أبحث عن حل.

يقولون نحن منطقة معزولة لا يوجد لدينا شيء لا مرافق صحية ولا نقل ولا ترفيه، المرافق منعدمة وفي منطقة كمنطقة عميرة حاتم ببني حسان الخدمة الوحيدة الذي وفرتها لهم الدولة هي مكتب البريد وقد تم غلق هذا المكتب منذ سنوات ونعود كالعادة للمعاينة وللدراسات وإلى غير ذلك وبتعلة أنه يمثل خطرا تم غلقه، أن يتم غلق شيء هذا سهل، ولكن أن يتم تفعيله هذا من الصعب اذ يجب توفير الاعتمادات ويجب توفير المقر إلى غير ذلك وهذا ما أدى إلى معاناة المواطنين من مصاعب جمة في هذه المنطقة.

أعود السيد الوزير إلى التعامل مع ولاية المنستير، المريب حقا أن هناك سكة خط، الخط عدد 5 يربط ولاية تونس بصفاقس هذا القطار يقطع مسافة 20 كم وهو الخط رقم 5 وفي ولاية المنستير لا توجد محطة لهذا الخط وبعد تدخلنا على مستوى جهوي ومركزي مشكورين تم التعامل معنا وبعثوا بمكتب دراسات والدراسات أقرت بأنه بالإمكان القيام بمحطة فقط يجب توفير 70 ألف دينار لتهيئة هذه المحطة وكالعادة الدولة عجزت عن توفير 70 ألف دينار لتهيئة السكة الحديدية.

ولاية المنستير هي الولاية الوحيدة التي يشقها طريق سيارة ولا يوجد بها محول، بعثنا بالعديد من المراسلات للهياكل المعنية فيكون الجواب" تبعا للدراسة وللمعاينات ولا توجد نجاعة لإنجاز محول على مستوى ولاية المنستير" بينما عديد الولايات الأخرى يوجد بها محولات بينما ولاية المنستير هي الولاية الوحيدة التي لا يوجد بها محول للطريق السيارة ومن النوادر أن هناك محول لطريق سيارة لمركب تجاري أثبتت نجاعته ولكن ولاية بأكملها لا يوجد بها محول وأثبتت الدراسة عدم النجاعة في إنجاز هذا المحول، لا أدري السيد الوزير إلى أين نحن نذهب؟

أواصل في التشفي في التعامل مع ولاية المنستير ومعتمدياتها هناك محطة استراحة بالبرجين هذه المحطة مرجع نظر ترابي لمنزل حياة بالمنطقة الصناعية بمنزل حياة التابعة لولاية المنستير، لكن نفس السياسة اسمها "محطة الاستراحة بالبرجين" مع أنها ترابيا تابعة لولاية المنستير وبالتحديد لمنزل حياة من معتمدية زرمدين.

أواصل معك السيد الوزير، في إطار التعامل مع المشاريع المعطلة الموجودة بالجهة، لدينا مشاريع التنمية المندمجة بمعتمدية زرمدين من 2019 ونحن نسمع بالدراسات وأنها في طور الدراسة ولا ندري أين صلت هذه الدراسة ست سنوات ونحن في طور الدراسة، ولكن مازلنا لم نر شيئا، إحداث مدارج بالملعب البلدي بني حسان هذه المعلومة سأعطيها لك السيد الوزير ليتم أخذها بعين الاعتبار، وفرنا الاعتمادات هذه الاعتمادات لم تمكنا سوى من القيام بالأعمدة في هذا الملعب وانتهت الاعتمادات وعجزت الدولة بأن تضخ اعتمادات إضافية لتوفير المدارج فإلى أين سنصل بهذا.

الطريق الحزاميّة التي تربط زرمدين بـ 93 و94 منذ سنوات ونحن في مرحلة الانتزاع ولا حياة لمن تنادي لم يتحرك شي في هذا المشروع ولم يتم القيام بأي انتزاع.

مضاعفة الطريق الوطنيّة عدد 1 على مستوى منزل حياة كالعادة لا يوجد شيء سيدي الوزير، مضاعفة مدركة الساحل منذ مدّة ونحن نسمع بأنها في طور الدراسة، ولكن لم يتم القيام أيضا بأي شي والأمثلة عديدة.

سيدي الوزير، منذ مدة في ولاية المنستير...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

واصل الفكرة سيد عمر، تفضل.

السيد عمر بن عمر

شكرا سيدي الرئيس،

منذ مدّة سيدي الوزير لم يتم رصد اعتمادات للـ"PRD" في ولاية المنستير ونعرف أهمية الـ "PRD" بأنه يمس العمادات الداخلية ويقوم بالفعل بخلق التنمية، ولكن منذ سنوات لم نر شيئا.

سيدي الوزير، نحن الآن في إطار مرحلة إعداد المخططات التنمويّة، هنا أريد أن أتساءل، هناك العديد من المشاريع المدرجة ضمن المخططات السابقة هل وقع تقييمها أم لا لأننا نعلم بأن هناك عديد المشاريع المدرجة في إطار حملات انتخابيّة وسياسيّة لكن على أرض الواقع لا يمكن تحقيقها، هل قيمتم هذه المشاريع أم لا؟ لأن المواطن يحلم الآن بوجود مخططات سيتم إدراجها الآن وهناك مخططات سيتم إنجازها.

أخيرا سيدي الوزير، نطلب من سيادتكم زيارة لمعتمديتي زرمدين وبني حسان ونرجو الخروج عن المألوف لأنه تم التعود على أن كل وزير يأتي لولاية المنستير يذهب لثلاث أو أربع معتمديات معينة فقط وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد ماجدي عن كتلة لينتصر الشعب، ثلاث دقائق تفضل.

السيد محمد ماجدي

شكرا، في جهتي "دردر واعطيه"، بخصوص الماء تنقلتم وعاينتم المشاكل، السقدود بدون ماء، أولاد وهيبة بدون ماء، أحياء المتلوي الرديف، أم العرائس، المظيلة بدون ماء، تابديت بدون ماء، الدوارة بدون ماء، سيدي بوبكر بدون ماء وغدا ستعودون لقفصة ما الحل الصيف على الأبواب أو أنه "دردر واعطيه".

الصحة نفس الشيء عاينتم المشاكل وقمتم بفتح قسم بالإمكانيات المتوفرة وتركتم مشروعا اخر على حاله، تمرض أو تموت ولا نجد لك مكانا في المستشفى "دردر واعطيه".

أمثلة التهيئة العمرانية الكل يسكن على أملاك الدولة، النقل، تدبروا اليوم أموركم بهذه الحافلة وغدا سنوفر لكم حافلة جيدة، القطارات خط توزر لم يقع ارجاعه الآن لأنه لا يوجد لدينا عربات لنقل المسافرين، تعلات واهية، "دردر واعطيه".

المشاريع للعاطلين عن العمل، لا توجد قروض بدعوى أن دراسة الجدوى في تلك المنطقة ضعيفة وليست "rentable"، المناظرة يتم تمطيطها، العلف هذا يأخذ وهذا لا يأخذ، منح الدعم ومجابهة الكوارث للفلاحين لا توجد، كيف ذلك، أليست بلد فسفاط أليست الفلاحة موجودة هناك؟ "دردر واعطيه".

الثقافة، سنه 15 سنة ولا يعرف دار الثقافة لأن المشروع معطل، مهرجانات وعروض بالمنة.

العدل المحكمة مغلقة، مراكز البريد الأموال موجودة ولم يتم وضع حجرة وحيدة، مدارس قديمة وآيلة للسقوط ليقضي التلميذ حاجته يذهب للمقهى القريبة والمطر عندما تنزل لا يعودوا في المساء للمدرسة، البلديات الفضلات ملقاة في كل مكان "دردر واعطيه".

مطالب الماء والكهرباء، اللجنة قالت أن هناك خلل، التجهيز تقول بأنها قامت بغلق الحفرة الموجودة منذ السنة الفارطة والجسور سيتم إعادة بناءها عندما تسقط والله أمر مؤسف وهذا ما يتسبب في ضغط الدم، هل تستوعبون توجه رئاسة الجمهورية في تعزيز الدور الاجتماعي للدولة والعدالة بين الجهات أم أن أهالي الحوض المنجمي بسيدي بوبكر علينا أن ننتظر الدور الإنساني للدولة ليعيش الحوض المنجمي بسيدي بوبكر بكرامة.

أظن أن الحكومة لا ترانا سوى فسفاط فحتى في اللقاءات وفي المشاريع الكبرى لا نتحدث سوى عن الفسفاط، نحن مواطنين ونريد أن نعيش بكرامة مع الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم طارق مهدي عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق، تفضل.

السيد طارق مهدي

مرحبا بكم سيدي الوزير وبكل الوفد المرافق لكم،

أريد أن أطمئنك السيد الوزير، لأننا بحول الله سنوافق اليوم على هذا القرض لما فيه مصلحة أبنائنا وزوار ولاية قبلي الأبية.

سيدي الوزير، أتمنى أن تدون الأسماء التي سأذكرها لك لأننا نعتبرها مشاريع دولة يقوم بها مواطنين.

سيدي الوزير، ما نعيشه اليوم في مرحلة فارقة من تاريخ الوطن خاصة على المستوى الاقتصادي والتخطيط الاستراتيجي ونستمع طيلة هذه الفترة لخطابات السيد رئيس الجمهورية والذي يؤكد كل مرة على كافة كوادر وموظفي الدولة على تحمل مسؤولياتهم وتذليل الصعوبات التي تعترض المواطنين في كافة مطالبهم المشروعة خاصة المشاريع ذا الصبغة الاجتماعية والاقتصادية.

لكن للأسف الشديد تعترضنا يوميا إشكاليات في صفاقس ترتقي إلى مرتبة الكوارث، سأتحدث اليوم على التعطيلات والعراقيل التي تعترض المستثمرين في المجال العقاري والسياحي ومن المفارقات الغريبة أننا اليوم نجتمع في هذا المجلس التشريعي للجمهورية التونسية بنوابها ووزير اقتصادنا ووفد رفيع من المديرين العامين للدولة، لماذا؟ لنصادق على قرض بسيط بـ 68 مليون دينار حسب القيمة الصرفية للعملة التي سنقترض بها ونتجاهل مئات وآلاف المليارات من الاستثمارات المعطلة على أتفه الأسباب لمواطنين لازالوا يؤمنون بهذه الأرض وبهذه الحكومة.

ونذكر على سبيل المثال وليس الحصر مشروع نزل أورورا هذا المركب السياحي والترفيهي الكبير الذي تكلف على أصحابه عشرات المليارات -أكثر من هذا القرض الذي سنقوم اليوم بالمصادقة عليه- ليكون على أعلى مستوى من حيث البناء والتجهيزات ويؤمن عدد كبير من مواطن الشغل والذي اضطر أصحابه إلى أن يشغلوا فيه بعض الكوادر والعملة للمحافظة على النزل وتجهيزاته وحراسته بأجور تتجاوز 150 ألف دينار شهريا، رغم عدم دخوله الفعلي قيد الاستعمال.

اليوم يتم تعطيل انطلاقه الفعلي في العمل ودعمه للدورة الاقتصادية لأتفه الأسباب متعللين بمثال التهيئة العمرانية وبدون أن يتثبتوا جيدا من الرخص المقدمة له من طرف المجلس البلدي القديم ليصبح ذا أربع طوابق، لا زلنا سيدي الوزير نتحدث على أربع طوابق في طريق رئيسية لولاية يقارب عدد سكانها المليون و100 ألف نسمة، ثاني أكبر ولاية في الجمهورية، الولاية المنكوبة للأسف

الشديد صفاقس والتي أصبح مواطنوها ومستثمريها من المعذبين في الأرض.

سأذكر لك سيدي الوزير البعض من المشاكل التي تعترض أصحاب النزول والمشاريع والبنايات جراء عدم تحيين أمثلة التهيئة العمرانية "les plans d'aménagements" في صفاقس، نذكر منها إشكال غلق الطابق العلوي لنزل "Business" والذي رغم فتحه مؤخرا بعد خسائر بمئات الملايين لا يزال يعاني من مضايقات كبيرة وأيضا نزل "Palais Royal" الذي لم يتمكن من فتح طابقه العلوي ونزل "Larimar" الذي أوشك أصحابه على الإفلاس قبل فتحه والتهديد بالغلق اليوم للنزل الكبير "Radisson" ودار الهناء وغيرها من العمارات المنتشرة بكامل الولاية يتم تعطيلهم بتعلة أمثلة التهيئة العمرانية لعاصمة الجنوب والتي اختنق مواطنوها من الزحام والتعطيل والتخلف الإداري.

متى سنشهد ثورتكم في تحيين أمثلة التهيئة العمرانية بما يتناسب مع 12 مليون مواطن تونسي يعيش أغلبهم في الولايات الساحلية وعشرهم في ولاية صفاقس؟ اليوم لم يعد الوضع يحتمل سيدي الوزير.

سيدي وزير الاقتصاد والتخطيط، لن يتمكن اليوم السيد الوالي من حل كافة الإشكاليات بدون دعم الحكومة وتغيير عدد من الكتاب العامين والمعتمدين الذين فاقت كبر ولاية صفاقس وحاجياتها قدراتهم البسيطة على مجاراتها، اليوم ولاية كولاية صفاقس يجب أن يكون فيها "des élites".

في الحقيقة نتوجه بالنداء تلو النداء للسيد رئيس الجمهورية، هذا أحد نداءات الاستغاثة المتكررة للسيد رئيس الجمهورية من أبناء شعبه في عاصمة الجنوب صفاقس. نرجو الاستجابة وشكرا جزيلا للجميع.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم الأستاذ شفيق عز الدين الزعفوري عن كتلة لينتصر الشعب له أربع دقائق تفضل.

السيد شفيق عز الدين الزعفوري

بسم الله الرحمن الرحيم،

تحية إلى كل أم عربية،

تحية إلى كل أم تونسية، تحية إلى كل أم فلسطينية،

تحية إلى كل أم يمنية.

لا يمكن الصمت على ما يحدث في غزة من إبادة جماعية تباد غزة بالأسلحة فلنقل أن هذا الأمر يصعب على الأمة التدخل في ذلك فلم نصل إلى هذا المستوى من الشجاعة والجرأة وما يزيد الجبن بله أن أمة كاملة تعجز عن إدخال رغيف خبز وقارورة ماء إلى شعب يموت جوعا.

صحيح، اليوم ما نسمعه عن صناديق عربية، منظمات عربية، جمعيات عربية، بطولات عربية رياضية، إلا المواقف العربية غائبة تماما عن الساحة وخاصة في حق الدولة الفلسطينية العربية.

هل كل هذا إرضاء لمن يفرضون علينا أو يدعون الإنسانية والأخلاق والديمقراطية؟ ديمقراطية أمريكا الوهمية التي تساهم في إبادة الشعوب أو إنسانية الحكومة الأوروبية، إنسانية الأقنعة والأخلاق المجردة من مبادئها.

تحية إلى الشعب اليمني الأبي.

رسالتي إلى شيوخ الأمة، أين غزة في خطبكم؟ اللهم أصلح حال الأجيال القادمة للأمة.

سيدي الكريم، نثمن مجهود وزارتكم على المستوى الاستراتيجي في رسم الخطوط العريضة والأساسية التي كان من المفروض أن تكون قد أنجزت منذ سنوات وخاصة في المناطق الداخلية.

سيادة الوزير، سأحاول أن ألامس الجانب الإيجابي فيما يخص وزارتكم، مهما كان المخطط الاستراتيجي ناجعا وفعالا، إلا أن الخلل كامن على المستوى الجهوي أي على مستوى التنفيذ وهنا نرجو حرصكم على التنفيذ أكثر من حرصكم على رسم المخطط.

اليوم سيدي الكريم، يشهد بالكفاءة لكل المهندسين التونسيين في كل المجالات إلا أن غياب هاته الكفاءات في الإدارات وعلى المستوى الجهوي هو سبب من أسباب فشل كل مشروع أو مخطط.

أخيرا وعلى المستوى الإقليمي، الرواق 3-13 أو ما يسمى الرواق الاستثماري أهم نواة استثمارية هي منصة أسواق الإنتاج بالوسط وارتباطها المباشر بالرواق المذكور.

سيادة الوزير، ارتباط هذه المرحلة بالوقت والكفاءة مهم جدا.

شكرا ومرحبا بكم مرة أخرى وأرجو أن تكون الرسالة قد وصلت كما يجب.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة له أربع دقائق والمقعد تفضل.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا السيد الوزير، ومرحبا بكامل الطاقم المرافق لكم.

أغتنم الفرصة السيد الرئيس، لأوجه تحية إلى كل أم، تحية إلى كل وردة فاح شذاها حبا في أرجاء منازلنا، تحية إلى كل شمعة أضاءت درب عائلاتنا، تحية إلى كل من حملت وأنجبت وربت وسهرت وضحت لتجني ثمار هذا الزرع، تحية إلى كل أمهاتنا، وأترحم على الأمهات المتوفيات.

سيدي الوزير، نصادق اليوم على اتفاقية قرض لتمويل تهيئة الطريق الوطنية رقم 20، وهذا يدفعني لفتح باب السؤال حول الطريق الوطنية رقم 1، كما تحدثنا عن الطريق 20، فلنبدأ بالطريق رقم 1.

هذه الطريق الوطنية تربط تونس برأس جدير عند نزول أمطار حتى بكميات قليلة تغلق الحركية في كامل المنطقة المتواجدة على امتداد 14 كم بداية من ولاية نابل من برج السدرية إلى حدود قرمبالية تغلق فيها حركة المرور، توقف الحركية، جسور مغلقة بالأوحال، 14 كم بهم 14 مخفض سرعة، وعندما تهطل كميات الأمطار تصل في الطريق من 20 إلى 50 صم، أنا اليوم لا أستطيع التجول بهذه الطريق عندما تمطر.

هل من المعقول أن يكون طريق شريان رئيسي حيوي بهذه الطريقة يمر منه عدد هام من السيارات يوميا وله دورة اقتصادية كاملة هو الممر الوحيد نحو المنطقة الصناعية فندق الجديد، والممر نحو المنطقة الصناعية قرمبالية، بالإضافة إلى أنه طريق يؤدي إلى الحمامات وسوسة.

وللأسف، نلاحظ أن حالته كارثية بهذه الطريقة، الإغلاقات، سيدي الوزير، أصبحت متكررة وهذا ما يدفعني اليوم للحديث عن هذه الطريق، للأسف، ذلك أثر سلبا على تأخير الشحنات الصناعية الموجودة هناك، كما أثر سلبا على الزيادة في تكاليف الشحن.

اليوم أصبح من الضروري إعادة تهيئة هذه الطريق، اذ هناك تأثير على الاقتصاد المحلي بصفة عامة وزيادة في الحوادث.

السيد الوزير، هذه الطريق تضم تقريبا 120 ألف مواطن حسب الإحصائيات الأخيرة يتواجدون في ولاية واحدة يمر هؤلاء المواطنون عبر 14 كم التي تحدثنا عنها وهذا يأخذني للحديث عن ولاية نابل وعن الاعتمادات القليلة والقليلة جدا التي تتلقاها هذه الولاية.

اليوم، من غير المعقول أن لا نجد مشاريع للتجهيز منذ سنوات في هذه الولاية حتى أن المشاريع الموجودة، السيد الوزير، هي مشاريع يبلغ عمرها 10 و15 سنة مثل "ceinture Grombalia" أو MC27.

اليوم لا نجد مشاريع جديدة في حين أن هناك ولايات عدد سكانها أقل من ولاية نابل وتحصلت على مشاريع بقيمة 380 مليون دينار هذه السنة، على عكس ولاية نابل التي بها قرابة 900 ألف مواطن لا تتجاوز قيمة الاعتمادات المخصصة لها 80 مليون دينار.

السيد الوزير، في كل مرة نلتقي، أؤكد أن توزيع الأموال يجب أن يكون حسب عدد السكان، لأن المنتفعين من أموال الشعب هم السكان فهناك فرق بين ولاية 20 ألف ساكن وولاية بها 900 ألف ساكن أصبحت تعاني.

السيد الوزير، اليوم ولاية نابل أصبحت تستحق فك العزلة.

اليوم، ولاية نابل أصبحت تستحق دفعا لحركية التنمية.

اليوم، ولاية نابل أصبحت تستحق تحسين الربط مع بقية الولايات الأخرى.

اليوم، أصبح هناك نداء استغاثة من ولاية نابل وفي كل مرة نلتقي، السيد الوزير، أنقل إليكم هذا النداء لأن الوضع أصبح كارثي والمواطنون يستغيثون وهم موجودون من كل الولايات وعندما أدافع اليوم عن ولاية فإني أدافع عن ...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم الأستاذ بدر الدين القمودي غير منتمي، له ثماني دقائق تفضل.

السيد بدر الدين القمودي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق،

قبل أن أبدأ مداخلتي لدي ملاحظة في صلة بالعلاقة بين الوظيفة التنفيذية والتشريعية التي نتمنى أن تكون في كنف التعاون والاحترام،

وهنا أريد أن أعقب على ما صرحتم به إثر الجلسة الأخيرة في البرلمان تعقيبا على ما ذكره زميلنا بلال ابن المشري ويبدو أنه حصل سوء فهم وعلى أية حال فقد تداولت بعض وسائل الإعلام ما نسب إليكم وأرادوا أن يدقوا إسفينا في العلاقة بين الوظيفتين.

ما قاله زميلنا يندرج في حدود الصلاحيات الدستورية والقانونية التي يخولها له القانون، فعندما تحدث عن إجراءات أخرى أو وسائل أخرى فهو يشير إلى ما يتيحه لنا القانون من إجراءات فقط، أؤكد لكم أننا نكن كل الاحترام لكافة أعضاء الوظيفة التنفيذية ونأمل كذلك أن تكون هذه العلاقة متبادلة.

النقطة الثانية حول الجدل القائم إزاء دور مجلس نواب الشعب في المصادقة على القروض، نحن لسنا متحرجين عندما نصادق على قروض وندرك جيدا أن أعتى اقتصاديات العالم تلجأ إلى الاقتراض لكن للأسف، نحن ندفع فاتورة فترة سابقة لحكومات متعاقبة اقترضت قروضا ضخمة دون أن نعرف أين صرفت وقد تساءلنا في أكثر أين ذهبت وكيف صرفت؟ والحال أن الوضع التنموي في البلاد يؤكد أن هذه القروض لم تستثمر في الوجهة الصحيحة.

الجانب الثاني الذي أريد أن أعرج عليه في علاقة طبعا بهذا القرض، نحن مع كل قرض يوجه إلى الاستثمار وإلى فك العزلة عن الجهات ونبارك لجهة قبلي مثل هذا الإنجاز وفي هذا السياق، أريد أن ألفت انتباهكم، السيد الوزير، إلى ما حصل مؤخرا إثر زيارة السيد رئيس الجمهورية في مناسبتين إلى معتمدية المزونة والحديث عن مصنع البلاستيك حيث تم تقديم العديد من عروض الاستثمار، لكن العائق الكبير للأسف كان في البنية التحتية.

وهنا أود الإشارة إلى أن الخط الرابط بين صفاقس وقفصة GP14 في علاقة بالطريق السيارة فالمواطن القادم من قفصة يمكنه أن يربح حوالي 45 دقيقة عندما يقع ربط GP14 بالطريق السيارة في مستوى النقطة الفاصلة بين المزونة والطريق السيارة عبر الفوني، المسافة تقدر بـ 25 كم، وهذا من شأنه أن يفك العزلة وأن يدعم الاستثمار ويقرب المواطن وكنت أستمع إلى بعض الزملاء من بعض الجهات، أحدهم تحدث عن قنطرة تربط بالطريق السيارة وآخر تحدث عن العزلة وأنا أساندهم في هذه المطالب، العزلة التي تعيشها هاته الجهات الداخلية أن التعداد العام للسكان في المدة الأخيرة أعطانا مؤشرات على غاية من الخطورة، معتمدية المكناسي كانت تعد 25 ألف ساكن واليوم أصبح بها 20 ألف فقط، أين ذهب 5 آلاف نسمة خلال عشر سنوات؟ هؤلاء نزحوا بحثا عن مواطن شغل نتيجة افتقار المنطقة إلى البنية التحتية التي تشجع على الاستثمار.

في هذا السياق سأقدم لكم خريطة، أرجو أن تأخذوها بعين الاعتبار إن كانت واضحة، (عرض السيد النائب خريطة) فإن هذا الطريق 25 كم يربح المواطن القادم من قفصة أو المكناسي أو بوزيان أو المزونة من إمكانية التمتع بـ 70 كم من الطريق السيارة وعندما أتحدث عن الجانب الاقتصادي فإنني أتحدث عن الربط بميناء صفاقس على سبيل المثال وهذا من شأنه أن يقرب إلى حد كبير المواطن من قضاء حاجياته في أقرب الآجال.

السيد الوزير، بما أن وزارتكم هي المشرفة على مخطط التنمية 2026-2030 وهذا المخطط من أهدافه الكبرى تحقيق تنمية حقيقية وشاملة وعادلة والتوزيع العادل للثروات الوطنية، هذا المخطط يجب أن يحقق التوازن بين الأقاليم والجهات وذلك عبر التمييز الإيجابي وإيلاء الجهات الأقل نموا ما تستحقه من مشاريع تنموية وبنية تحتية تشجع على الاستثمار وهذا يتطلب إيجاد حل عاجل للمشاريع المعطلة ولما أتحدث عن الدائرة التي أنوبها لدينا العديد من المشاريع المعطلة إلى حد اليوم مثل مشروع الأجر بمنزل بوزيان ومشروع الإسمنت بالمزونة ومشروع فسفاط المكناسي.

وفي هذا السياق السيد الوزير، ألفت انتباهكم إلى أمر مهم جدا في علاقة بمنجم الفسفاط سأعطيكم فكرة عن هذا الموضوع إذا لم تكن لديكم أي فكرة واضحة عنه هؤلاء تم انتدابهم سنة 2013 بموجب مناظرة أشرفت عليها وزارة التكوين المهني والتشغيل تحت عنوان "منجم فسفاط المكناسي" وفي سنة 2018 وقع إغلاقه بعد أن تم منح "sous-traitance" لأحد المستثمرين وجد هؤلاء أنفسهم في حالة ضياع مما ولد نوعا من الاحتقان خاصة أن هناك وعودا زائفة يسمعونها من حين إلى آخر دون معالجة جدية لهذا الملف.

هذا الأمر ولد نوعا من الحراك الاجتماعي يقع من حين إلى آخر وقد تدخلت شخصيا ثلاث مرات من أجل فض هذا المشكل من خلال طلب مهلة حتى نتحاور مع الوظيفة التنفيذية لكن للأسف الشديد، الطرف الوحيد الذي يفاوضهم هو السيد المعتمد والسيد الوالي، وهما لا يملكان الحل.

السيدة وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم وفي مناسبتين من داخل البرلمان سألت الوزيرة السابقة والحالية حول هذا الملف الوزيرة الأولى قالت إنه لا يوجد لديهم مشكل مع هذا الملف وبأنه أحيل إلى وزارة البيئة، والوزيرة الحالية لم تقدم أي إجابة.

أنا كنائب لا أستطيع أن أكون عون مطافئ لإطفاء الاحتجاجات بينما لا أملك الحلول يمكنني أن أكون جزءا من الحل بالتنسيق مع الوظيفة التنفيذية وهذا يتطلب حوارا مباشرا مع السيدة الوزيرة لفض هذا المشكل حتى لا نعود إلى مربع الاحتجاجات وهي احتجاجات مشروعة لسببين:

أولا لأن مطالبهم مشروعة وثانيا لأن الإدارة لم تحسن التعامل معهم.

الجانب الآخر الذي أود التطرق إليه في علاقة بمخطط التنمية ونأمل أن يستجيب للشعارات التي تأسس عليها وأرجو أن يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الجهات جهة سيدي بوزيد هي جهة فلاحية بامتياز وهذا يتطلب إحداث قطب للصناعات المعملية، جنوب الولاية يزخر بالمواد الإنشائية ويفتقر إلى منطقة صناعية لذلك، ندعو إلى إنشاء منطقة صناعية كبرى لفائدة 3 أو 4 معتمديات جنوب الولاية حتى نمتص البطالة.

وكنت أحدثكم عن معطى التعداد السكاني حيث أن الكفاءات بصدد الهجرة وتنزح لأنه لا يوجد مورد رزق، الحد الأدنى هو إقامة شروط لمناخ الاستثمار وأعتقد أن المنطقة الصناعية يمكن أن تستجيب لتطلعات شبابنا وتمتص البطالة وتمتص الاحتقان والحراك الاجتماعي الذي يحدث من حين إلى آخر ونقطع دابره من خلال الاستجابة إلى مطالبهم المشروعة في الشغل والتنمية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم حاتم الهواوي عن كتلة صوت الجمهورية، له أربع دقائق، تفضل.

السيد حاتم الهواوي

شكرا سيدي رئيس الجلسة،

مرحبا بوزير الاقتصاد والتخطيط،

مرحبا بالإطار المرافق،

مرحبا بكل الزملاء.

سيدي رئيس الجلسة، للمرة الثانية سأذكر بخطاب أبو بكر الصديق من الحادي عشر للهجرة، حيث قال:

" أما بعد، أيها الناس، فإني قد وليت ولست بخيركم فإن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني، الصدق أمانة والكذب خيانة والضعيف فيكم قوي عندي حتى أريح عليه حقه إن شاء الله والقوي فيكم ضعيف حتى آخذ الحق منه إن شاء الله".

موضوع اتفاقية القرض للمساهمة في تمويل مشروع وإعادة تأهيل الطريق الوطنية رقم 20 بولاية قبلي عدد 23 من سنة 2025، من صوت الجمهورية سيدي الوزير، نقول: مبروك لقبلي ومثلها جندوبة التي تحييكم جميعا، لكن لا نريدها طرقات لنقل اليد العاملة بحثا عن العمل ولا نريدها لنقل المنتوج المحلي لتحويله في مناطق أخرى وبذلك نكرس البطالة في مناطق الإنتاج.

ثم أعود إلى وزارتنا الموقرة لأذكرها بأن موضوع الماء الصالح للشراب والإمداد بالكهرباء في المعتمديات التسع بجندوبة تعاني من عراقيل وراء عراقيل تحول دون الحق المكفول بالدستور ونذكر أن الماء الصالح للشراب والكهرباء لا يخولان الملكية، ونحن صابرون، سيدي رئيس الجلسة، منذ أكثر من سنتين ونصف، ولم نستطع أن نغير شيئا وقسما بالله العظيم، سيدي رئيس الجلسة، أننا لا نقوى حتى على رفع رؤوسنا أمام المواطنين وهذه المطلبية.

نمر إلى نقطة تؤرقنا كثيرا، سيدي رئيس الجلسة، في جندوبة أتحدث عن عداء رياضي، أتحدث عن مرفق بعث ليقرب أبناء الجهات ويبني التحابب والروح الرياضية، وأعني جيدا ما حدث لجندوبة الرياضية في نهاية الموسم الرياضي السابق وهذا الموسم على مرأى ومسمع الجميع.

سيدي رئيس الجلسة، نتحدث عن غرف سوداء، نتحدث عن بيع وشراء، نتحدث عن تصرّفات إقصائية لا علاقة لها بالروح الرياضية ولا بالميثاق الرياضي وللأسف وقع تدنيس الرياضة التونسية ولعل المحافل الدولية والنتائج الوطنية للمشاركات العالمية في كرة القدم واعتماد الحكام التونسيين، أقوى دليل على سرطان القطاع في هذا الباب في تونس العزيزة على قلوبنا وللأسف على مسمع ومرأى من الجامعة والوزارة وكل المؤسسات الرياضية، فمتى سنصلح أنفسنا؟ أعيدها، متى سنصلح أنفسنا؟ هذا للأسف يؤلمنا كثيرا في جندوبة وما حدث لنا هو تنكيل بالجهة.

وقد ذكر لي السيد الوزير، عديد المرات أنه لا يؤمن بالجهويات، فماذا نسمي هذا؟

شكرا سيدي الرئيس وأذكر مرة أخرى أنها لو دامت لغيرنا لما آلت إلينا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم رشدي الرويسي عن كتلة لينتصر الشعب له ثلاث دقائق تفضل.

السيد رشدي الرويسي

شكرا السيد الرئيس.

أود في البداية أن أذكر بما قبل سنة 2011، ثار الشعب التونسي بمطالب محددة وواهم من اعتقد أن الثورة لم يكن لها برامج، برنامج الثورة كان ملخص في شعاراتها الأساسية "الشغل- الحرية- العدالة الجهوية."

بعد سنة 2011 جاءت ما يسمى بحكومات الثورة وقلنا، لنترك حكم التجمعيين ونبقي على حكم الثورة لعله يكون أفضل، لكن تبين أن الاثنين توأمان وقدموا إلى ولاية سليانة "الرش" وظلت سليانة معزولة ومقصية وحكمها دائما حكم الولاية المارقة.

اليوم أواصل ما ذكرته سابقا بخصوص الطريق عدد 18 في سليانة، قلنا أن الطريق 18 يتبع نفس تمشي الحكومات السابقة وسيضل طريق مقطوعا، هذا الطريق بشكله الحالي لم تسمع به الوزارة ولا المجالس المحلية ولا إلى السلط الجهوية وهو إهدار للمال العام.

الإدارة ما زالت تشتغل على نفس المنوال وهو "كاس مزيج"، وهي قصيدة للشاعر أحمد فؤاد نجم، نفس الحل نعطيه لكل المشاكل، يقول الرائع أحمد فؤاد نجم: "والطبيب ذو شهرة ذاعت من المحيط للخليج لو تقول له الجزمة ضاعت بردو يكتب كاس مزيج، مراتي طفشت خطفت عيالي كاس مزيج، الأكل جاب لي قرحة بردو لازم كاس مزيج، يا خوفي يوم مماتي يغسلوني بكاس مزيج."

كاس مزيج أيضا هو ترقيم الطرقات عندما أقول أن معتمدية ما معزولة لا تحتوي طريقا وطنية ولا جهوية وبأن عماداتها معزولة. لا معطى سوى التراقيم صحيح أننا تحصلنا على التراقيم مثل 715، 714، 713، 660، وكلها طرقات غير مهيأة حفرها أكثر من إسفلتها ولو تعطى لوزارة الفلاحة لاستثمرتها في التشجير أفضل من طريق كلها حفر.

أعود إلى الطريق 18 على وزارة التجهيز أن تستمع إلى المجالس المحلية وإلى مجلس النواب وإلى السلط الجهوية الذين يطالبون بتغيير المسار، لأن المسار الحالي هو مسار أنجز لأجل عيون كاترين كما يقول المسلسل التونسي، المسار المقترح سيفك العزلة عن تيتوحي، الكريب قار، أولاد عرفة، أولاد بوصلاح، برويس، عين عاشور، وغيرها من التجمعات السكنية التي لا يسمح الوقت لي بعرضها.

ختاما، أرجو من السيد الوزير عقد مجلس للتنمية في ولاية سليانة، ليستمع إلى المشاغل الحقيقية سواء من المستثمرين الذين أفلسوا نتيجة العزلة التامة أو من المواطنين المطالبين بالتشغيل، لكن التشغيل ليس مسؤولية الدولة فقط، بل هو مسؤولية القطاع الخاص غير القادر على الاستثمار اليوم في ظل حالة الطرقات التي رأيناها هناك...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

بإمكانك أن تواصل السيد رشدي، تفضل.

السيد رشدي الرويسي

في زيارتي السابقة سألني بعض زملائي أعضاء مجلس النواب عن اسم المسلك الفلاحي، قلت لهم فأجبتهم بأنه ليس مسلكا فلاحيا، بل هذه الطريق الوطنية عدد 18.

الرجاء زيارة الطريق للتأكد من أن المخطط المطروح من الوزارة مخطط فاشل، الطريق ستظل طريقا مقطوعة، لن تصلح ولن تؤدي أيا من الأهداف التي من أجلها طلبتم القرض وزيارة المسلك المقترح وهو مسلك موجود بأرقام مختلفة سيفك العزلة وسيكون طريقا متواصلا وشكرا على صبركم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا ما زال لدينا مداخلتان وأحيل الكلمة إلى النائب المحترم ياسين مامي عن الكتلة الوطنية المستقلة له أربع دقائق تفضل.

السيد ياسين مامي

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط.

ونحن بصدد مناقشة مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، للمساهمة في تمويل مشروع توسيع وإعادة تأهيل الطريق الوطنية رقم 20 بولاية قبلي، أود أن أقول في البداية هنيئا لأهالي ومتساكني ولاية قبلي بهذا المشروع، وهو ما يحيلنا مباشرة إلى الحديث حول مشاريع البنية التحتية أو المرافق الأساسية في الجهات.

نحن في كل مرة نؤكد أنه لا يمكن الحديث عن استثمار أو تنمية دون بنية تحتية ودون توزيع عادل للمشاريع وخاصة ونحن على مشارف إعداد مخطط التنمية للفترة القادمة وأرغب هنا في استغلال هذه الفرصة لألفت نظر وزارة الاقتصاد والتخطيط حول الاعتمادات المالية المرصودة للتنمية في ولاية نابل، حيث نجد أن 80 مليون دينار مخصصة للتجهيز وعندما نقارنها بولاية بنزرت التي رصد لها حوالي 300 مليون دينار رغم أن عدد سكانها أقل من عدد سكان ولاية نابل، يجب أن تواكب الاعتمادات عدد السكان والنمو الديمغرافي في الولايات وفي المدن.

وعندما نرجع إلى ولاية نابل نجد أن الاعتمادات المرصودة لكل القطاعات، من الفلاحة إلى التربية إلى التجهيز إلى غير ذلك، لا تتجاوز 200مليون دينار وهي نفس الاعتمادات تقريبا التي رصدت سابقا لولاية توزر التي تعتبر أقل منا بنسبة كبيرة في عدد السكان حيث يبلغ عدد سكانها قرابة 120 ألف نسمة، في حين تشير مؤخرا نتائج التعداد السكاني إلى أن ولاية نابل تضم قرابة 870 ألف ساكن ومع تطور عدد السكان يجب أن يتطور أيضا حجم الاعتمادات التي ترصد للجهة.

في الحقيقة، نلاحظ تراجعا كبيرا في كل المجالات وخاصة في المرافق والخدمات بولاية نابل فعندما نقول أن نابل هي قبلة سياحية بامتياز وهي أيضا منطقة صناعية وعندما نتحدث عن إنتاج القوارص والعديد من المجالات الفلاحية نذكر ولاية نابل، ولكن في المقابل حظها في التنمية بالأرقام يبقى ضعيفا ولا يرتقي إلى مستوى وحجم الولاية وهذا ما أردنا لفت نظر الوزارة إليه وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للنائب المحترم أيمن بن صالح عن الكتلة الوطنية المستقلة، له أربع دقائق تفضل.

السيد أيمن بن صالح

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة له.

السيد الوزير، اطلعنا على هذا المشروع، وأنا أعرف المنطقة جيدا فقد عملت بها وأعرف هذا الطريق جيدا لقد قمت بـ " étude de marché " للمنطقة بأكملها وكان ذلك سنة 2017.

في الحقيقة، أود أن أبدأ بالقرض نحن بصدد مناقشة قرض بقيمة 70 مليارا ومن هنا يمكن أن نقول للمواطنين أن لا تطالبوا بمشاريع كبيرة في مناطقكم حتى في مخطط التنمية لأن الدولة

بصدد مناقشة قرض بـ 70 مليارا، أي سنقترض 70 مليارا لا لإنجاز طريق سيارة، بل لننجز طريقا "bicouche" بطول 76 كم، وهذا حسب ما ورد في الدراسة.

السيد الوزير لا تتعبوا أنفسكم بتدوين الملاحظات، لأنه هذا هو الموجود، نحن بصدد مناقشة قرض بـ 70 مليارا لإنجاز طريق، لا أعلم إن كنت تعرف الطريق أم لا، السيد الوزير لأن هذه المنطقة رجيم معتوق بها 5 قرى صغيرة وهي: النصر، السلام، الفردوس 1، الفردوس 2، والمطروحة.

إذا كنا سنقوم بهذا الاستثمار دون أن ندرج في البرنامج بوابة في المطروحة مع الجزائر وسيبقى مرتبطا بحزوة فيا خيبة المسعى، اليوم يمكننا الوصول إلى الجنوب الجزائري من خلال بوابة في المطروحة فإذا تم استكمال هذا الطريق وإذا أضفنا له بوابة ستصبح لدينا آفاق.

اليوم، الطريق يمكن ربطه بميناء جرجيس وغيرها وبالتالي يمكن الحديث عن تخطيط، لكن إن وضعنا 70 مليارا، وفي النهاية نعود إلى حزوة، فاسمح لي، هل سأسلك طريقا تعوي فيها الذئاب أنا أفضل الذهاب عن طريق توزر والأماكن الآهلة بالسكان لأن هذا الطريق التي ستمر بها لا تمر بها أي سيارة.

هذا الطريق يعرفه متساكني تلك المنطقة وسكانها أناس طيبون، لكنك حين تمر في طريق لا تعترضك أي سيارة. إذا إن كنت ذاهبا نحو بوابة الجزائر فالأجدر بي أن أمر بتوزر ونفطة ومناطق آهلة بالسكان لكي أتوقف لملأ البنزين ولشرب الماء أو كذا، كل هذا يمكن أن يتحقق إذا ربطنا هذا الطريق ببوابة مع الجزائر على مستوى المطروحة حينها سيكون لدينا شبكة طرقات تربط ميناء جرجيس ويمكن العبور نحو الجزائر بتكلفة أقل، وسيصبح معبرا فعليا يجعل تلك الجهة وتلك المنطقة في حيوية وحركية دائمة.

أعيد القول نحن لا نقوم بإنجاز طريق سيارة، بل سننجز "Bicouche" الذي سنفك به العزلة عن المناطق الريفية وكذلك ننجزه في المناطق غير المرتبطة بشبكات التطهير في العاصمة لأننا سنقوم بالإصلاح مستقبلا ويمكن تغييره بسهولة.

إذا هذا ما هو الموجود على مستوى هذا الطريق. لو أمكن أن نحسن من هذا، السيد الوزير، نأمل أن تجيبنا خاصة في ما يتعلق بمشروع البوابة وأن يكون لديكم مشروعا في هذا الخصوص أو أن يكون هناك تنسيقا في هذا الاتجاه

وفي آخر عشر ثوان السيد الوزير، أطلب منكم بكل لطف الرجاء تغيير تسمية الوزارة من "وزارة الاقتصاد والتخطيط" إلى "وزارة الاقتصاد والتخطيط والقروض"، لكي نكون دائما على بينة مع الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم الأستاذ بلال ابن المشري غير منتمي، له ست دقائق تفضل.

السيد بلال ابن المشري

شكرا السيد الرئيس.

في العادة أتحدث دائما عن مقترح القانون ولا أخرج عن السياق أو عن الموضوع اضطرنا ما اضطرنا وكنت أود أن أترفع لكن ما حصل في الجلسة السابقة اضطرني إلى الرد بعد أن خصص السيد الوزير 20 دقيقة كاملة للتهجم على شخصي فاضطررت إلى الإجابة.

أما بعد يؤسفني وأقدم اعتذاراتي لابن منظور على سوء تأويل اللغة العربية التي وصلنا إليها.

السيد الوزير، قلت لك سبق وأن طرحت عليك سؤالا ثلاث مرات وفي المرة الرابعة سأسأل بطريقة أخرى، جملة بالعربية الفصحى وأظهرت سوء النية لأنك فسرتها باللغة العامية واعتبرتها تهديدا وقضيت عشرين دقيقة في التهجم على شخصي وأنا لم أشخصن المسائل لكن يبدو أنك فعلت ذلك بوضوح فقد تحدثت طيلة عشرون دقيقة عن الأشخاص.

نحن نعتذر سيدي، إن كنا طالبنا بالتنمية من وزارة التنمية ونعتذر لابن منظور لأننا أصبحنا أمام وزير غير قادر على تأويل وتحليل جملة واضحة وصريحة باللغة العربية، لو سمع ابن منظور أن كلمة "بطريقة أخرى" أصبح يعتد بها التهديد لأنتحر ومات مرة ثانية وأعتقد وهو يسمعنا أنه يتخبط في قبره.

ثانيا، "بطريقة أخرى" المقصود بها هي الوسائل القانونية والدستورية، نحن تحت قبة البرلمان ونعرف ماذا نقول وبإمكانها أن تكون "بطريقة أخرى" طبقا لمقتضيات الدستور سؤالا شفاهيا ويمكن أن تكون لائحة لوم وهذا من حقي طبقا لمقتضيات الدستور ويمكن أن تكون أيضا في المنطق السياسي إعادة صياغة السؤال.

كلها "طرق أخرى" ويمكنني أن أسمي ألف طريقة أخرى، كلها ضمن الآليات القانونية والدستورية أما أن تشخصن الموضوع فهذا ليس مشكلا، لكن أنا أتأسف لا على شخصي فذلك لا يقلقني فنحن لا نهدد وكل تهجم أو تهديد مردود على أصحابه وذلك لن يدخلنا في " auto-censure" ولن نخاف.

أما دروس الاحترام، فاسمح لنا، أنت لست مؤهلا لتلقننا إياها نحن نعرف حدودنا جيدا، ولكن سيادتكم تجاوزتم الحدود، ليس من حقك تقييم مداخلات النواب، نحن دورنا أن نراقبكم وننتقدكم، أما أنتم فليس دوركم أن تنتقدوا لأن هذا دور الشعب نحن نخضع لرقابة مباشرة من الشعب وبالتالي فإنه من بروتوكول الدولة السيد الوزير، إذا لم يعجبك نائب يمكنك التحفظ.

ثالثا، أنت لم تجب على السؤال مرة أخرى ما الذي طلبناه؟ لقد طلبنا تصنيف معتمديتان من أكثر المعتمديات فقرا حسب إحصائيات وزارتكم ملولش وسيدي علوان كمناطق ذات أولوية ولم تجب على ذلك.

طلبنا إدراج طريق 861، الطريق الجهوية الرابطة بين ملولش وقصور الساف مرورا بأولاد عبد الله وجاب الله والرشارشة والبرادعة ولم تجب أيضا.

بإمكانك أن تسأل المدير العام للتنمية الجهوية، السيد فوزي، حين كنت والي المهدية هذه المشاريع كانت تحت إشراف وزارتكم وهي معطلة منذ أن كنت واليا واستمرت على ذلك إلى حد الآن أيضا بالنسبة إلى تهذيب الأحياء بالشابة وكل المشاريع الأخرى، المناطق السقوية بالجهة المرتبطة بالتنمية المندمجة تحت إشراف وزارتكم كذلك معطلة.

وبالتالي السيد الوزير، لو كنت ترغب في القيام بالسياسة، بإمكانك أن تجيبني، ولكن أيضا أجبني على مشاكل المواطنين وإذا لم يعجبك ذلك بإمكانك أن تطلب من المواطنين سحب الثقة والمطبوعات على حسابي الشخصي، أطلب منهم سحب الثقة طبقا

للدستور، ولكن طريقة التهجم مرفوضة اليوم، أصبح ذلك تجاوزا وعدم احترام للمؤسسة البرلمانية وتحريضا عليها وعلى شخصي بأشكال مغلوطة.

أنا مسؤول وكان بإمكاني أن أسمي معتمديات أقل من هذه المعتمديات وتم تصنيفها كمناطق ذات أولوية، لكنني لا أثير النعرات الجهوية.

كل المعتمديات تستحق هذا صحيح، لكن من حقي أن أطالب بتصنيف هذه المعتمديات وليس بطريقة شعبوية كان بإمكاني أن أطالب بما تستحقه الشابة بصفتي نائب عنها ولكنني أعلم أنها لا تستجيب للشروط، بل طالبت بتصنيف معتمديتين يستجيبان للشروط، أما الطريقة والتأويل الفج للغة العربية وحدثتك باللغة العربية الفصحى، بإمكانك أن تعيد قول ما ذكرته لا أن تقوم بتغيير مضمونها وتخصص عشرين دقيقة للتهجم.

نحن لا نهدد ولا نخاف ولا نخشى بالحق لومة لائم ونحن هنا مستعدون لأن ندفع أعمارنا من أجل كلمة حق ونكون مسرورين بذلك.

نحن مستعدون لأن ندفع أعمارنا من أجل مصالح هذه البلاد ومصالح الدولة ومصالح هذا الشعب ونكون بذلك مسرورين. لا شيء يخيفنا ولا منصب يخيفنا ولا أحد يخيفنا.

أما عن الصورة النمطية فالسيد الوزير، أنتم من واصلتم في وضع هذه الصورة النمطية، هذا المجلس قطع مع الصورة النمطية التي كانت للمجلس السابق، أما أنتم وحكومتك، فما زلتم ماضين في نفس خيارات الحكومات السابقة، كلها سياسات الاقتراض والارتهان والارتهان والارتهان، نقوم بالاقتراض حتى لإنجاز طريق.

الصورة النمطية التي حافظتم عليها هي نفسها للحكومات المتعاقبة ولخياراتها الفاشلة والتي ثار عليها الشعب من 14 جانفي إلى 25 جويلية إلى غيرها، خيارات فاشلة وأنتم ماضون فيها، هذه هي الصورة النمطية التي تواصلون فيها، ولكن في هذا المجلس نتحدث عن مطالب المواطنين وهي مطالب مشروعة وشرعية والإجابة عنها موكولة لكم طبقا للدستور، لا أن تتجاهلوا الأسئلة ثم تلقون التهم جزافا.

زميلكم السيد وزير الصحة، كانت مداخلتي معه أكثر حدة من مداخلتي معكم ورغم ذلك استجاب للمطالب ومشكور وشكرته علنا كما نقدته علنا، كنتم قادرين أن تتعاملوا مع المسألة بنفس الطريقة دون شخصنة الأمور.

فهذه مطالب المواطنين ومطالب شعب باستحقاق ولن نتخلى عنها غضب من غضب فذلك لا يعنينا ولا يهمنا في شيء ولن يثنينا عن شيء وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للنائب المحترم بلال ابن المشري وهكذا نصل إلى نهاية النقاش العام المتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 20 فيفري 2025 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع توسيع وإعادة تأهيل الطريق الوطنية رقم 20 بولاية قبلي عدد 33 لسنة 2025.

شكرا، السيد الوزير.

نرفع الجلسة لمدة نصف ساعة حتى نفسح المجال للسيد الوزير للرد. نعود بعد نصف إن شاء الله.

(كانت الساعة الرابعة وعشر دقائق بعد الزوال)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الرابعة وخمس وأربعين دقيقة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

والآن أحيل الكلمة إلى السيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب. فليتفضل.

السيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط

شكرا السيد الرئيس،

شكرا للظروف التي توفرها لنا سيادتك في كل مرة نأتي فيها للمجلس وشكرا لطاقم المجلس على العمل الذي يقوم به، أيضا شكرا جزيلا للجنة المالية على العمل المنجز والتي عودتنا دائما بسرعة الاستجابة خاصة لمطالب استعجال النظر وفي مشروع القانون هناك مطلب استعجال نظر إلى أهمية المشروع الممول حيث تم بتاريخ 20 فيفري 2025 التوقيع على اتفاقية قرض بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ 7 مليون دينار كويتي أي ما يعادل 70 مليون دينار تونسي للمساهمة في تمويل مشروع توسيع وإعادة تأهيل الطريق الوطنية رقم 20 في ولاية قبلي.

وهو مشروع يندرج في إطار المجهودات الرامية إلى تحسين ربط ولايات شرق البلاد بغربها مدنين، قابس، قبلي وتوزر وفك عزلة المناطق الداخلية مما يسهم في دفع التنمية بكامل الجهات وتشجيع الاستثمار بالإضافة إلى تسهيل وتأمين تنقل الأشخاص ونقل البضائع بين الجهات مع توفير ظروف أفضل لسلامة الجولان لمستعملي الطريق وعديد من السادة النواب أكدوا على أهمية الاستثمار في البنية التحتية وعلى أهمية تمويل مشاريع في البنية التحتية لأنه دون بنية تحتية لا يمكن أن نشجع الاستثمار الخاص الذي هو محرك مهم للتنمية.

وقد تم التدخل في إطار برامج سابقة لتهذيب أو تدعيم الطريق الوطنية رقم 20 في أجزاء مختلفة منها في ولايات مدنين، قابس وتوزر وهي في حالة حسنة إلى حدود منطقة الفوار والتي تشكل نقطة بداية مشروع موضوع هذه الاتفاقية وتتمثل الأشغال المزمع إنجازها في تهذيب الطريق الوطنية رقم 20 الرابطة بين منطقة الفوار على مستوى النقطة الكيلومترية 201 ومنطقة رجيم معتوق على مستوى النقطة الكيلومترية 274 وذلك على طول 73 كم.

وتعمل وزارة التجهيز والإسكان بصفتها الجهة المكلفة بتنفيذ المشروع إلى تحقيق الأهداف الخصوصية التالية:

1. تحسين ربط ولايات شرق البلاد بغربها فيما بينها من ناحية مدنين، قابس، قبلي وتوزر وبالموارد والمراكز الحدودية من ناحية أخرى وهذه ما هي إلا مرحلة والهدف أن يتم ربط هذه المناطق بالمنطقة الحدودية من جهة الجزائر وأيضا بالموانئ التجارية في قابس أو في جرجيس.

2. الرفع من مستوى جودة شبكة الطرقات المصنفة بهدف تعزيز نظام نقل ناجع ومستدام يسهم في دعم النمو الاقتصادي وتهيئة الظروف الملائمة لنقل الأشخاص والبضائع بين الجهات.

3. تحسين ظروف الجولان وتسهيل تنقل مستعملي الطريق على مسافة 73 كم موضوع المشروع من شبكة الطرقات المصنفة وذلك من خلال السعي إلى الحد من معوقات التنقل المرتبطة بحالة المعبد وتقادم طبقاته نعرف المنطقة والطريق وهو حقيقة يستوجب التدخل من وزارة التجهيز والإسكان.

4. تدعيم عناصر السلامة مع الأقسام المعنية بالبرنامج قصد المساهمة في الحد من حوادث المرور وكذلك تعزيز قدرة البنية الأساسية للطرقات على التكيف مع آثار التغيير المناخي.

والمشروع يتضمن عنصرين أساسيين: العنصر الأول هو تنفيذ الأشغال وهو يشمل جميع الأشغال الخاصة بتوسيع وإعادة تأهيل الطريق الوطنية رقم 20 من ولاية قبلي في جزئها الرابط بين الفوار ورجيم معتوق بما في ذلك صيانة وتجديد منشآت تصريف مياه الأمطار وتركيز عناصر السلامة والإشارات المرورية العمودية والسطحية.

والعنصر الثاني هو الخدمات الفنية وهو عنصر يشمل توفير الخدمات الفنية اللازمة لمساعدة الوزارة في الإشراف على تنفيذ المشروع بالإضافة إلى إعداد أي دراسات تكميلية يتطلبها تنفيذ المشروع وإدخال أي تعديلات ضرورية على التصميم.

مشروع كلفته الجملية حوالي 82 مليون دينار تونسي دون احتساب الأداءات وسيساهم الصندوق العربي في تمويله عن طريق قرض بقيمة 7 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 70 مليون دينار تونسي وتمثل نسبة مساهمته حوالي 90% من كلفة الأشغال وذلك دون احتساب الضرائب والأداءات.

وتتميز خطة تمويل المشروع بالشروط التمويلية الميسرة لدى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والتي تتمثل فيما يلي:

عملة القرض هي الدينار الكويتي، نسبة الفائدة قارة وتبلغ 3% سنويا وفترة السداد 30 سنة منها أربع سنوات إمهال فقط بالنسبة لفترة السداد وهنا تفاعلا مع تدخل السيد النائب حول طول المدة التي يعتبرها مدة طويلة وفي الحقيقة حين تكون المدة طويلة فهذا يعطي أكثر درجة تفاضلية للقرض لكن هذا لا يمنع الدولة التونسية أنه وبالنسبة لأي قرض إذا توفرت الموارد المالية المتاحة أن تسدد دينها قبل حلول الأجل لكن حين تكون الفترة طويلة فهذا يعطي متنفسا أكثر للمالية العمومية.

أحيي السيد رئيس اللجنة المالية حين ذكر بنسبة النمو التي وقع نشرها عن طريق المعهد الوطني للإحصاء وهي 1.6% في الثلاثية الأولى 2025 مقارنة بنفس الثلاثية من 2024، السؤال المطروح هل هذا كثير أم قليل؟ أقول لكم هو شيء إيجابي لكن يبقى غير كاف لتحقيق ما رسمناه من هدف بالنسبة إلى نسبة النمو لسنة 2025 وتذكرون أننا رسمنا هدف 3.2% و1.6% يبقى نسبة إيجابية، لكن وجب العمل على دفعها أكثر وأكثر حتى نقترب من الهدف المنشود الذي رسمناه في قانون المالية 2025 لكن القراءة مهمة جدا وهي أنه في الـ 1.6% هناك محرك النمو المرتكز على الطلب الداخلي أظهر نتائج إيجابية وهذا مهم فحين نقول طلب داخلي يعني طلب على مستوى الاستهلاك، لكن أيضا طلب على مستوى الاستثمار لأن الطلب الداخلي فيه هذين العنصرين عنصر الاستهلاك وعنصر الاستثمار وهذه قراءة إيجابية للنتيجة التي تحصل عليها في الثلاثية الأولى من سنة 2025.

أيضا قراءة أخرى هنا والسيد رئيس المجلس ركز على عامل الثقة، نعم هو عامل مهم جدا في المعاملات الاقتصادية وهناك العديد رأوا أن النسبة بالنسبة إليهم كانت ضعيفة لأن هناك قانون الشيكات ونحن نقول أنه في كل قانون جديد هناك فترة "adaptation" و"les acteurs économiques " لابد لهم من فترة للتأقلم مع الوضعية الجديدة لكن النتائج التي حققت على مستوى نمو الطلب الداخلي في الثلاثية الأولى من سنة 2025 هي نتائج نسبيا مطمئنة وتبين أن " les acteurs économiques " بدؤوا في التأقلم مع الوضعية الجديدة.

أضم صوتي أيضا للترحم على زميلكم، يرحمه الله ويتذكر السادة النواب أنه حين توفي كنا في جلسة الإقليم الرابع في صفاقس وكان السادة النواب حاضرين في الجلسة ووردهم الخبر ولم يكملوا معنا الجلسة وفي الغد في جلسة الإقليم الخامس أتى بعض النواب متأخرين قليلا لأنهم حضروا واجب العزاء إذا مرة أخرى رحمه الله.

أيضا الترحم على شهداء معركة رمادة الشهيد مصباح بن جربوع ورفاقه لكن أيضا عديد المدنيين الذين قتلوا آنذاك والسيد النائب ذكر البشير النهاني رحمه الله هو وعائلته وكان مدير مدرسة في رمادة هو زوجته وأطفاله وترون الصورة في بعض الأحيان في عديد الصفحات يعني كلهم استشهدوا خلال معركة رمادة.

أحيي الكلام الذي قاله عديد النواب بخصوص تفاعل الوزارة وهذا دورنا أن نتفاعل مع أسئلة السادة النواب، العدد الجملي للأسئلة الكتابية التي وردت على الوزارة 27 سؤالا قمنا بالإجابة عن 17 سؤالا ونحن بصدد إعداد الإجابات بعد التوصل بالمعطيات بالنسبة إلى الأربعة أسئلة ونحن بصدد تجميع المعطيات بالنسبة إلى ستة أسئلة، هذا دورنا وهو أن نجيب عن التساؤلات وفي بعض الأحيان يستغرق الأمر وقتا لأنه يجب أن نوفر المعلومة وفي بعض الأحيان نقوم بإرجاع المراسلة لأنها لا تهم مباشرة وزارة الاقتصاد والتخطيط، فقد يردنا سؤال يهم وزارة الفلاحة أو وزارة الصناعة فلا يمكننا الإجابة نيابة عنهما إذن نرجع السؤال الذي من المستحسن إرساله إلى الجهة المعنية لكن على مستوى وزارة الاقتصاد والتخطيط من مجموع 27 سؤالا أجبنا عن 17 ونحن بصدد إعداد الإجابات عن أربعة وتجميع المعطيات بالنسبة لستة أسئلة.

ملاحظة أخرى ذكرت أنه بمناسبة تنظيم الملتقيات الإقليمية لم يكن لبعض السادة النواب الإمكانية أن يحضروا الجلسة أقول هذا يهم خاصة السادة النواب الذين ينتمون إلى الإقليم الثاني وأذكر أنه بالنسبة إلى الإقليم الثاني حددنا جلسة أولى وبرمجنا وكل شيء كان مرتبا لانعقادها وجاءتنا المعلومة من مجلس النواب وبصفة مباشرة من عديد السادة النواب عبر الهاتف وقالوا بأن هناك جلسة عامة تهم قانونا وقعت برمجتها في نفس الوقت وأنه يتعذر عليهم الحضور وتم تأجيل الاجتماع الإقليمي لمرة أخرى، لكن حين أعددنا كل شيء وبرمجنا الاجتماع وردت إشكالية أخرى وهي جلسة حوارية لكن نعرف أن الاكراه على جلسة عامة تهم مشروع قانون ربما أهم من جلسة عامة حوارية وهذا ما جعل عديد النواب يلتحقون بالملتقى في ولاية بن عروس وجاء ممثلو ولاية أريانة وولاية نابل وكنا نتمنى أن

يأتي كل السادة النواب لكن التحق عدد من السادة النواب وحضروا وسمعوا وطرحوا أسئلتهم وبعدها أعتقد أنهم التحقوا بالجلسة الحوارية لكن لم يكن لدينا أي هدف لإقصاء أي نائب، بالعكس نحن من مصلحتنا أن يكون الجميع في مسار واحد لأنه في الأخير هو مشروع قانون سيناقش هنا داخل رحاب مجلس نواب الشعب وأيضا داخل رحاب المجلس الوطني للجهات والأقاليم.

إذن لم يكن هناك أي هدف لإقصاء أي نائب وأحيانا تستغل مثل هذه الحيثيات فحين كنا وسط الجلسة الإقليمية وردنا خبر كتب بالبند العريض لإحدى الوسائل الإعلامية مفاده أن وزارة الاقتصاد والتخطيط تقصي النواب من حضور جلسة الإقليم الثاني والحال أننا لم نقص أحدا والدليل أن عديد النواب كانوا حاضرين في الجلسة.

بخصوص التساؤل حول تسوية وضعية عملة الحضائر ففي إطار تجسيم توجيهات سيادة رئيس الجمهورية في وضع مقاربة شاملة تهدف إلى القطع النهائي والفعلي مع آليات التشغيل الهش بما فيها آلية التشغيل عبر آلية الحظائر صدر الأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2021 المؤرخ في 17 جوان 2021 والمتعلق بإنهاء آلية تشغيل عملة الحضائر الجهوية والفلاحية في غير المجال المحدد لها وقد تم تكوين لجنة وطنية تحت إشراف رئاسة الحكومة وإحداث منصة رقمية لتسوية وضعية عملة الحضائر الذين لا يتجاوز سنهم 45 سنة في تاريخ 20 أكتوبر 2020 وذلك على خمس دفوعات بالتنسيق مع مختلف الوزارات والإدارات الجهوية وفقا للآليات والشروط المبينة بالأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2024 والتي من أهمها الاستجابة لشروط الانتداب بالوظيفة العمومية حيث تتولى اللجان الوزارية المعنية التثبت من مدى توفر شروط الانتدابات بالوظيفة العمومية للعملة المعينين لديها في إطار كل دفعة مع الإشارة إلى أنه يمكن للعملة الذين تم اقصاؤهم من عملية التسوية يمكن لهم الاعتراض لدى اللجنة المعنية على مستوى رئاسة الحكومة.

عديد التساؤلات حول المشاريع المعطلة، مهم هنا أن نذكر أنه في إطار متابعة المشاريع التي تلاقي صعوبات تتولى مصالح الوزارة برمجة سلسلة من الجلسات لمناقشة أسباب تعطل المشاريع المدرجة ضمن البرامج الخصوصية وحين أقول برامج خصوصية أي برامج تنمية جهوية أو برامج تنمية مندمجة التي تشرف عليها الوزارة وذلك في إطار اللجنة القطاعية لتسريع إنجاز المشاريع العمومية بوزارة الاقتصاد والتخطيط وذلك قصد إيجاد الحلول اللازمة للتسريع في نسق الإنجاز أيضا مناقشة أسباب ضعف استهلاك الاعتمادات.

ومهم الإشارة إلى أنه على مستوى البرنامج الجهوي والتنمية نسبة استهلاك الاعتمادات تقدر تقريبا ب 11% فقط يعني نسبة ضعيفة جدا ووجب عمل كل الأطراف على المستوى الجهوي خاصة على أن تسرع في الإنجاز، صحيح أن الإشكاليات متعددة ومرتبطة في عديد الأحيان بالمقاولات وأيضا إشكاليات مرتبطة في عديد الأحيان بقانون الصفقات العمومية والعديد من السادة والسيدات النواب ذكروا هذه الإشكاليات المطروحة خاصة على مستوى قانون الصفقات العمومية وأؤكد لكم أنه على مستوى رئاسة الحكومة يقع العمل على إعادة النظر في قانون الصفقات العمومية لأننا لاحظنا جميعا أن هذا القانون في عديد الفصول يطرح اشكالا بالنسبة لإنجاز العديد من المشاريع.

حول الدفع التنموي بالجهات تسعى وزارة الاقتصاد والتخطيط ضمن مختلف البرامج التي تشرف عليها إلى دعم التنمية في الجهات والنهوض بالمناطق ذات الأولوية وذلك عبر مختلف البرامج الخصوصية للتنمية ضمن البرنامج الجهوي للتنمية، مثلا يتم توزيع اعتمادات البرنامج باعتماد مفتاح توزيع الاعتمادات الذي تم ضبطه بالاعتماد على مؤشر التنمية الجهوية بالنسبة لسنة 2024 معدل حسب حجم السكان بكل ولاية وأيضا حسب مستوى البنية التحتية وهذا ما قلته حتى في جلسات سابقة أنه لتتوزع الاعتمادات بين الجهات يقع الاعتماد على مفتاح هذا المفتاح هو مؤشر التنمية الجهوية معدلا بعدد السكان وبمستوى البنية التحتية في الجهة المعينة، فإذا اعتمدنا فقط على نسبة مؤشر التنمية الجهوية ربما ولايات مثل نابل وسوسة ستأخذ أقل لكن هذا نعدله في المفتاح بعدد السكان وإذا اعتمدنا على عدد السكان فقط ولا نعتمد مؤشر التنمية الجهوية فإن مناطق مثل الكاف وسليانة والقصرين سيكون نصيبها أقل مما تحصل عليه.

إذن نعتمد على مؤشر التنمية الجهوية معدلا لعدد السكان ومعدلا لمؤشر البنية التحتية لتوزيع الاعتمادات بين كافة المناطق ولا يوجد أي توجه لحرمان جهات على حساب جهات أخرى أو أن نأخذ من جهات ونعطي لجهات أخرى، هذا قلناه في عديد المرات الجهات التونسية كلها معنية بالتنمية في كل جهة من تراب الجمهورية التونسية.

هناك إشكاليات تنموية خصوصية إذا أخذنا مثلا ولاية قابس نجد فيها إشكاليات خاصة بكل ما هو بيئي ووجب حلها وتستوجب التدخل العاجل، منطقة تونس الكبرى نجد فيها إشكاليات أخرى، منطقة الكاف نجد فيها إشكاليات أخرى، يعني لكل جهة من جهات الجمهورية إشكالياتها التنموية الخاصة بها ووجب العمل على حلها وليس هناك أي استهداف لأي جهة معينة ومتأكد أن الأغلبية المطلقة من السيدات والسادة النواب مقتنعين به ويلاحظونه ونعمل على ذلك على مستوى الحكومة بتوجهات يومية من سيادة رئيس الجمهورية فلا نفرق بين جهاتنا على مستوى المجهود الواجب اتخاذه لتنميتها.

وقع الحديث عن مرافقة السلطات العمومية للمجالس المكلفة بإعداد المخططات وهذا ورد في القانون، اذ يتوجب على السلطات العمومية مرافقة المجالس المحلية والجهوية ومرافقة مجالس الأقاليم في إعداد المخططات التنموية والمرافقة لا تعني وصاية ليس للوظيفة التنفيذية أن تكون وصية على ما ستقرره المجالس المنتخبة، كل مجلس على المستوى المحلي سيعد التقرير التنموي الذي يهم معتمديته وسيقع التداول حول كل هذه المخططات المحلية وتمر إلى المستوى الجهوي حيث توجد مشاريع تهم كل الجهة وليس فقط المعتمديات ثم يقع التأليف بين كل المقترحات تمر إلى المستوى الإقليمي ويقع أيضا التأليف بين كل المقترحات تمر أيضا على مستوى وزارة الاقتصاد والتخطيط ثم يقع التنسيق مع كل ما هو موجود بالنسبة إلى القطاعات في الصناعة، في البيئة إلى آخره وهذا ما سيمكننا فيما بعد من ترتيب المشاريع وتحضير مشروع المخطط الذي يمرر في اطار قانون عادي يناقش هنا في مجلس النواب وستكون لكم نظرة كاملة على ما سيتم العمل عليه.

بالنسبة إلى النتائج التعداد العام للسكان والسكنى، نقول أننا نفخر بوجود مؤسسة كالمعهد الوطني للإحصاء لأنه كان التحدي في

العام الماضي حين فكرنا في أن نبدأ في التعداد العام للسكان والسكنى والبدايات كانت متأخرة نسبيا وأول جلسة فنية انعقدت في العام الفارط في 17 ماي 2024 وفي 17 ماي 2025 قمنا بندوة صحفية طرحنا فيها نتائج التعداد العام للسكان والسكنى ومع هذا ضغطنا حتى على المصاريف التي كانت مخصصة للتعداد العام للسكان والسكنى.

مهم جدا أن نشير إلى هذا لأن العمل المنجز كان وراءه مهندسين وتقنيين أكفاء، أعوان عد انخرطوا في العملية وأيضا تناغم بين كافة السلطات العمومية، أيضا كانت لنا مساعدة كبيرة من وسائل الاعلام وهذا دليل على أنه حين يكون لدينا مشروع وطني فالجميع يريد له النجاح المهم أن تتظافر جهودنا جميعا لتحقيق نفس الهدف.

مسألة أخرى مهمة بخصوص المعهد الوطني للإحصاء أنه حين ذكر السيد رئيس لجنة المالية نسبة النمو فهذا في تقاليد المعهد الوطني للإحصاء أن يتم بصفة دورية نشر نتائج تهم الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

مثلا نسبة النمو في الثلاثية الأولى لسنة 2025 يقع نشرها 45 يوما بعد الثلاثية الأولى أيضا بالنسبة للثلاثية الثانية لسنة 2025 سيقع نشرها إن شاء الله 45 يوما بعد نهاية الثلاثية الثانية وهكذا دواليك ونحن نحرص شديد الحرص على أن نحترم هذه المواعيد، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية، لابد أن نترك التقنيين يباشرون عملهم ولا نتصل بهم في محاولة للتأثير على النتائج التي سيقع نشرها وهذا ما يعطينا مصداقية كبرى في المعطيات التي يتم نشرها مما يجعلنا حين نتكلم بالأرقام مع الممولين الدوليين لا تكون لديهم الإمكانية أن يشككوا فيها لأنهم يعرفون أن المنهجية المعتمدة هي منهجية علمية وهياكلنا تعمل باستقلالية تقنية لنشر معطياتها الإحصائية.

إذن بالنسبة إلى نتائج التعداد العام للسكان والسكنى فقد صدرت المعطيات وأكيد مع التقدم في الزمن ستكون هناك معطيات أخرى بصفة أدق وذلك هي أهمية التعداد العام للسكان والسكنى أن يعطينا صورة لواقعنا الاقتصادي والديموغرافي والاجتماعي وفي هذه الصورة هناك الجيد والسيء نبني على الجيد ونحسنه ونحاول اصلاح السيء.

صحيح تعتبر نسبة الأمية كبيرة لكن مقارنة بسنة 2014 هناك نقصا والحمد لله لكن بطبيعة الحال هذا نقاش آخر، ما هي الأمية؟ هل هي الأمية الأبجدية أو الأمية الرقمية إلى آخره وعلى كل حال في مستوى المذكرة المنهجية لدينا كل ما يهم التعريفات، ماذا نقصد بنسبة الأمية وماذا نقصد بنسبة التمدرس إلى آخره موجودة في كل ما يهم المستوى المنهجي.

وسيكون التعداد العام للسكان والسكنى مادة مهمة نحدد بها خياراتنا ونحدد بها مخططاتنا التنموية على المستوى المحلي وعلى المستوى الجهوي وعلى المستوى الإقليمي وأيضا على المستوى الوطني.

بخصوص الاقتراض وكل مرة يعاد طرح الموضوع والحمد لله دوما أعيد وأقول حين نأتي هنا نحاول تقديم مشاريع قروض للاستثمار أو أيضا مشاريع قروض لدعم دور الدولة الاجتماعية، اليوم جئنا بمشروع قرض بهم طريقا، تناقشنا في المدة الفارطة والحمد لله وقع الاتفاق مع البنك الدولي على هذا وتم التوقيع بمناسبة اجتماعات الربيع مع البنك الدولي قرض بـ 100 مليون دولار بهم التعليم العالي وأكد أحد النواب منذ قليل على أهمية الاستثمار في العنصر البشري، أيضا مجلس إدارة البنك الدولي وافق على قرض بهم الشركة التونسية للكهرباء والغاز لتحسين حوكمتها ولتكريس الأمن الطاقي إن شاء الله.

أيضا نحن في انتظار موافقة البنك الدولي على قرض بهم قطاع الصحة وهذا إجابة على تساؤلات السيدات والسادة النواب ماذا عن القطاعات الأخرى؟ القطاعات الأخرى أيضا معنية ونحن نسعى لإيجاد التمويلات الضرورية للبنية التحتية، ولكن أيضا للقطاعات الاجتماعية الصحة، التربية، التعليم العالي، النقل وهنا أيضا مع "FADES" الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي القائم عندنا اليوم المدير العام والوفد المرافق له الذين أتوا في الأسبوع الفارط لتونس اتفقنا معهم على تمويل مشروع نقل الفسفاط يعني هناك قسط ممول من الصندوق السعودي للتنمية وقسط ممول من الصندوق الكويتي للتنمية وقسط آخر سيساهم فيه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

نعمل على كل الواجهات حتى نجد عديد الممولين ولا نريد أن نربط أنفسنا بعدد قليل من الممولين، بل نسعى إلى أن ننوع في مصادر التمويل ونسعى أيضا أن تكون هذه التمويلات موجهة لكل القطاعات وخاصة منها قطاعات البنية التحتية والقطاعات التي تهم الدور الاجتماعي للدولة.

تساؤلات عديدة السيد الرئيس تهم عديد برامج التنمية لعديد الجهات معتمدية الحنشة، معتمدية تاكلسة، معتمدية الهوارية، معتمدية حاسي الفريد، معتمدية بني مهيرة بولاية تطاوين، معتمدية قابس الجنوبية وطبلبة ومعتمدية زرمدين، ولاية جندوبة، ولاية القصرين إلى آخره والوزارة على استعداد تام في المشاريع التي تشرف عليها والتي تهمها لمد السيدات والسادة النواب بكل الإجابات عن التساؤلات التي طرحوها حول التقدم في إنجاز المشاريع المعنية.

نقطة أخيرة وقد أجبت عن السؤال في الجلسة الفارطة الذي يهم كيفية تصنيف المناطق كمناطق تنمية جهوية أولا، قلت في الجلسة الفارطة أن المسألة ليست اعتباطية وهناك مؤشرات يعتمد عليها لتصنيف مناطق الجمهورية التونسية ككل ولا يوجد أي إقصاء ممنهج لأي منطقة من مناطق الجمهورية التونسية التي يتم تصنيفها كمناطق التنمية الجهوية أو غيرها اعتمادا على مفاتيح موضوعية.

أختم السيد الرئيس لأؤكد على احترام الوزير والوزارة لكل السيدات والسادة النواب، لا نقصد قدحا في أحد ولا تهجما على أحد، وقعت ملاحظة على طريقة طرح السؤال وبالنسبة لنا انتهى الموضوع هنا ولم نتوجه لا للإذاعات ولا للتلفزات للتكلم، فكانت نقطة توضيحية مهمة وقع التداول حولها وانتهت هنا مع تجديد الاحترام الكامل لكافة السيدات والسادة النواب. شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

كل الشكر للسيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط على كل البيانات والإفادات القيمة.

الآن نمر إلى التصويت على الانتقال إلى مناقشة المشروع عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت. الإذن بالتصويت.

التصويت. انتهاء التصويت.

النتيجة: 104 صوتا مع مقابل محتفظان اثنان واعتراض وحيد فقط. يتم إذن تبعا لنتيجة التصويت الانتقال إلى مناقشة المشروع.

والآن نحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا. المصدح اللجنة. تفضلوا.

السيد المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

مشروع قانون

يتعلّق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة

بتاريخ20 فيفري 2025 بين الجمهورية التونسية

والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة

في تمويل مشروع توسيع وإعادة تأهيل الطريق الوطنية

رقم 20 بولاية قبلي (عدد 2025/33)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان. الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 105 موافقون مقابل 4 محتفظون و9 رافضون. تمت المصادقة على العنوان.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة.

الكلمة للجنة. تفضلوا.

السيد المقرر

فصل وحيد:

تتمّ الموافقة على اتفاقية القرض المُلحقة بهذا القانون والمُبرمة بالكويت بتاريخ 20 فيفري 2025 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ قدره سبعة ملايين (7.000.000) دينار كويتي للمساهمة في تمويل مشروع توسيع وإعادة تأهيل الطريق الوطنية رقم 20 بولاية قبلي.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 100 موافقون مقابل 5 محتفظين و12 رافضين. تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

وفي الختام الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 102 موافقون مقابل 4 محتفظون و13 رافضون وبذلك تمت المصادقة على مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية القرض المُبرمة بتاريخ 20 فيفري 2025 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع توسيع وإعادة تأهيل الطريق الوطنية رقم 20 بولاية قبلي (عدد 2025/33).

شكرا لجميع الزميلات والزملاء.

شكرا جزيلا للجنة المالية والميزانية.

الشكر موصول وبالغ التقدير للسيد سمير عبد الحفيظ، وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له متمنيا لهم جميعا التوفيق والسداد في مهامهم ونرفع الجلسة لمدة عشر دقائق لنتمكن من توديع السيد الوزير والوفد المرافق له ثم نستأنفها للاستماع الى تدخلات الزملاء طبق الفصل 108 من النظام الداخلي.

(كانت الساعة الخامسة وثلاثون دقيقة مساء)

استئناف الجلسة
وتدخلات السادة النواب
على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي

(كانت الساعة الخامسة وأربعون دقيقة مساء)

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

إذا نستأنف الجلسة للاستماع الى تدخلات السيدات والسادة النواب على معنى الفصل 108 لدي قائمة فيها 14 مداخلة، حسب الترتيب: النائب المحترم عبد السلام الحمروني، النائب المحترم مختار عبد المولى، النائب المحترم مصطفى بوبكري، النائب المحترم منير كموني، النائب المحترم محمد علي، النائب المحترم ثامر مزهود، النائب المحترم عبد السلام دحماني، النائب المحترم حاتم لباوي، النائب المحترم أيمن بن صالح، النائب المحترم عبد العزيز الشعباني، النائب المحترم محمد ماجدي، النائب المحترم محمد ضو، وأخيرا النائب المحترم عبد الجليل الهاني.

إذا الكلمة الان للنائب المحترم عبد السلام الحمروني، ثلاث دقائق تفضل.

السيد عبد السلام الحمروني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكل الزملاء،

بعد أن صادقنا على القانون المتعلق بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة وبعد إمضائه من السيد رئيس الجمهورية واصداره بالرائد الرسمي وفي انتظار إصدار الأوامر الترتيبية ليدخل حيز التنفيذ، بالتأكيد هذا القانون يعتبر الاهم على الاطلاق منذ تولينا هذه العهدة النيابية.

وفي هذا الإطار وفي وزارة يفترض انخرطت أو تسعى أن تكون مثال في احترام حقوق العمال لكن للأسف نجدها ضاربة عرض الحائط بكل اليات العمل اللائق وتتجاهل عدد محترم من منظوريها، شاءت أم أبت وليس كما تريد التسويق له.

أتحدث عن وزارة الفلاحة و16 عامل أو عون حراسة المنشآت المائية بمنطقة "الظاهر" بمعتمدية بني خداش وكلمتي موجهة إلى

السيد رئيس الجمهورية والسيدة رئيسة الحكومة للتدخل لدى وزارة الفلاحة لتسديد أجور ما يقارب 18 شهر وتسعية الوضعية المهنية لهؤلاء العملة، العمال معتصمون أمام المندوبية الجهوية للفلاحة بمدنين منذ أكثر من شهر وفي ظروف أقل ما يقال عنها مزرية وبعد التواصل مع السيد وزير الفلاحة الحالي مباشرة وتحت قبة البرلمان وأسئلة كتابية وشفاهية ولقائه ممثلي عن هؤلاء في ولاية مدنين على هامش زيارته للولاية خلال أيام الاستثمار وتفاءلنا بوجود حل أثناء هذه الجلسة لكن للأسف كانت الإجابة مفاجئة، حيث بعد سنة ونصف عمل وحتى عند خروج مصالح الوزارة المحلية والجهوية لصيانة هذه المنشآت يكون بحضور هؤلاء العملة أو الحراس الذين واصلوا العمل على أمل الوعد الذي تقدم به الوزير السابق بعد الزيارة للجهة وبحضور كل الأطراف بما فيهم المندوب الحالي.

للأسف السيد الوزير وبعد تحوله إلى ولاية مدنين مؤخرا لمدة يومين لم يكلف نفسه لقائهم أو حتى سماعهم بعد تنقلهم الى مقر اقامته في ساعة متأخرة من الليل ولا أعتقد، بل أجزم أن السيد المندوب عندما أمضى على محضر الجلسة الموجود أمامنا والذي فيه تعهد بتسديد الأجور وتسوية وضعية هؤلاء العملة وعندما نتحدث عن مندوب أو مدير جهوي بالتأكيد يمثل الوزارة في الجهة وكل ما يصدر عنه من تعهدات أو امضاء لوثائق ملزم للوزارة المعنية.

لا أعتقد أن السيد المندوب عندما أمضى على هذا المحضر كان أوّلا من منطق المسؤولية المباشرة على هذه المنشآت وثانيا بناء على وعد السيد الوزير السابق بان لا تبقى هذه المنشآت دون حراسة وبالتالي هذا التنكر والتعلل بأن القانون لا يسمح أو عدم وجود صيغة قانونية للتسوية ما عاد لديها أي معنى خاصة بعد التأكيد من السيد رئيس الجمهورية في كل مناسبة أن الإرادة إن وجدت بالتأكيد الحلول ستكون موجودة، أتحدث وبكل مسؤولية أن أطراف الإدارة لم تكن لديها رغبة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

بصفة استثنائية أكمل فكرتك السيد عبد السلام تفضل.

السيد عبد السلام الحمروني

وعلى مسؤوليتي أن هناك أطراف في الإدارة لم تكن لديها رغبة أو نية في حل هذه الملفات وفي ملفات أخرى رابطت وترابط في أروقة المجلس لأجل تمريرها ولدينا أمثلة عن ذلك وسياتي الوقت لذكرها وهنا سيكون الجميع محل مساءلة في حال تعرضت هذه المنشآت للنهب أو تعدي على تجهيزاتها بعد تنكر الوزارة لمجهودات وتضحيات هؤلاء العملة واصرارها على بقائها دون حراسة وهذا سوء تصرف واهدار للمال العام.

ختاما، دعوة للسيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس الحكومة إلى التدخل العاجل بإنصاف هؤلاء العملة وحفظ كرامتهم وفي نفس الوقت الحفاظ على ممتلكات الدولة وأموال المجموعة الوطنية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم مختار عبد المولى، غير موجود، إذا السيد مصطفى بوبكري، تفضل.

السيد مصطفى بوبكري

شكرا السيد الرئيس،

من تحت قبة البرلمان نداء الى السيد رئيس الجمهورية ومن خلاله الى السيد وزير الداخلية بخصوص معتمدية غمراسن.

نلفت نظر السيد وزير الداخلية إلى مسالة تمس من قواعد البروتوكول واحترام مؤسسات الدولة وهي ضرورة الفصل التام بين خطة السيد المعتمد وصفة قرينته إذ لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتسلم زوجة السيد المعتمد شهائد تكريم تخصه كسلطة محلية أو تشارك باسمه في أنشطة رسمية بالجهة، هذا تجاوز خطير للتراتيب والمسؤوليات ويجب التصدي له حماية لمصداقية الدولة وحرمة الوظيفة العمومية وسيادة الدولة.

وأذكّر السيد المعتمد باننا في نظام جمهوري ولسنا في نظام ملكي ونلفت نظر السيد وزير الداخلية إلى شديد استياء أهالي غمراسن من مثل هذه الممارسات اللّامسؤولة.

في المقابل لدينا أكثر من 12 مشروعا معطلا في معتمدية غمراسن منها مشاريع ملاعب الاحياء بـ"قرماسة" "قصر الحدادة" "وادي الخيل" مشروع حماية مدينة غمراسن من الفيضانات، المنطقة الصناعية الصديقة للبيئة بغمراسن معطل منذ سنة 2021 مشروع تهيئة طريق غمراسن تطاوين، مع عديد الوضعيات والعائلات المطالبة بالتزود بالماء الصالح للشراب والتيار الكهربائي وبعض الحالات الاجتماعية مع المشكل الأكبر وهو الانقطاع المتواصل والغياب المتكرر صالح للشراب بغمراسن.

أيضا أتوجه بدعوة صريحة إلى المسؤولين الجهويين والمحليين من أجل الاقتراب الفعلي من المواطنين وتحسين ظروف عيشهم والخدمات الحياتية اليومية بدل الاكتفاء بلقاءات شكلية داخل لجان في مقر الولاية ومقرات المعتمديات والتي تتحول أحيانا إلى صورة للمحاكمة للمواطن لا الى الاستماع له والصورة موجودة في صفحات الولاية والمعتمديات، لذلك نطالب أن يكون المسؤول في الميدان بين أفراد الشعب على غرار ما يقوم به السيد رئيس الجمهورية في تنقلاته لأن كرامة المواطن تبدأ بالاعتراف به والانصات اليه في محيطه لا داخل المكاتب المغلقة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم منير كموني تفضل.

السيد منير كموني

شكرا السيد الرئيس،

رسالتنا هذه موجهة إلى السيد رئيس الجمهورية وإلى السيدة رئيسة الحكومة والسادة وزراء الداخلية والفلاحة وأملاك الدولة.

نتحدث اليوم عن مشكل يهم كل المواطنين وخاصة في المناطق الريفية وأخص بالذكر ولاية المهدية والمعتمديات ذات الامتداد الريفي أو التي بها أراض تعود ملكيتها إلى الدولة وقد استفحل هذا الاشكال بعد تعميم المناطق البلدية على كل تراب الجمهورية وبعد حل كل المجالس البلدية التي كانت تجتهد لمنح التراخيص بصفة استثنائية للمواطنين.

أتحدث عن الاشكال الذي يتعلق بربط شبكات الماء الصالح للشراب وشبكة الكهرباء في علاقة برخص البناء وكنا تقدمنا بسؤال كتابي إلى السيد وزير الداخلية لحلحلة هذا الوضع. وقد أقر الجواب أن إحداث اللجان الجهوية في بداية السنة الفارطة كان لتسوية الوضعيات القائمة المخالفة والنظر في المطالب الجديدة وكانت

خاتمة الجواب أن الوزارة ساعية لإيجاد الحلول الكفيلة بمعالجة الاشكالات المرتبطة بالربط بمختلف الشبكات بصفة استثنائية على أن يكون في انسجام تام مع باقي النصوص القانونية النافذة، ولكن لا اللجان الجهوية وجدت حلولا للوضعيات القديمة، فأغلب المطالب كانت تجابه بالرفض استنادا إلى رأي مندوبيتي الفلاحة واملاك الدولة في ظل مناطق فلاحية لم تحين فيها خريطة الأراضي الفلاحية منذ التسعينات أو في ظل أراضي ملكيتها غير ثابتة ولم يشملها المسح العقاري، ولا الوزارة اعطتنا الحلول الاستثنائية العاجلة.

اليوم نقف عاجزين أمام هذا الوضع المتشابك، عديد المواطنين محرومون من أبسط الحقوق، الكهرباء والماء في بيئة ريفية قاسية وخط الكهرباء وقناة الماء على بعد أمتار من مقر سكناهم يزداد احساسهم بالتهميش ويزداد ضغطهم على السلطات المحلية والجهوية وعلى ممثليهم في مختلف المواقع ومختلف المجالس.

سادتي الكرام نحن ننقل لكم حيرتهم وشعورهم بالضيم وندعوكم إلى إيلاء هذا الأمر ما يستحق من العناية لإنهاء معاناتهم بحلول سريعة وناجعة وأيادينا ممدودة لمراجعة جذرية لقوانين تعرقل تمتعهم بهذا الحق وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الان للنائب المحترم محمد علي تفضل

السيد محمد علي

شكرا السيد الرئيس،

أوجه هذا الخطاب أولا إلى وزيري البيئة والصناعة ثم وزير الفلاحة ثم وزيرة المالية على الوضع البيئي الكارثي بالجهة خاصة وضع المصبات غير المراقبة ونحن في فصل الصيف ومنها مصب "سيدي أحمد زروق" الكارثي إلى حد الآن الدولة لم تلتزم بتنفيذ المشروع لوضع حد لهذه الكارثة حتى تحافظ على مصداقيتها تجاه متساكني المنطقة والجهة رغم أن كل الوزراء زاروها واخذوا صورا وقدموا وعودا وإلى حد الآن مع تعاقب الحكومات لم يتغير شيء.

الوضع الكارثي سببه الشركات الصناعية، شركة الفسفاط والمعمل الكيمياوي وقد تداولناه مع أكثر من حكومة ومع أكثر من وزير، وضع المياه الطينية الممتدة من المعامل والمغاسل إلى شط الجريد لأكثر من 100 سنة بلا جدوى أيضا زيارات ثم صور ثم لا شيء. كل الحكومات المتعاقبة وعدت، ولكن اخلفت وعودها ولم يتحقق شيء بالنسبة إلى مواطني هذه المناطق التي تعاني كارثة بيئية.

النقطة الثانية هي الطرقات الداخلية والطرق المرقمة الكارثية مثال الطريق التي تصل بين الجزائر ثم القصرين إلى قفصة ثم تتجه إلى قابس ثم الى ليبيا والجزء الرابط بين قفصة والقصرين يسمى الآن طريق الموت ولكثرة الحوادث خاصة امتداد الناظور وكاف دربي وطريق المتكيدس وطريق العلندا الذي لم يستكمل خاصة الاخير الذي يعزل امتدادا كاملا من المتساكنين والفلاحين عن الوصول الى المدن بيسر أو الوصول إلى المدارس والمرافق العامة المنعدمة تماما في هذه المناطق.

النقطة الثالثة، منذ مدة بدأت مشكلة انقطاعات الماء لضعف صيانة الآبار وعدم استكمال ربط الابار بالكهرباء لاستغلالها خاصة في المناطق الفلاحية سواء في قفصة الجنوبية أو في منطقة الحوض المنجمي أو في المعتمديات الفلاحية الموجودة ويمكن بهذا الشكل أن يتطور بحلول فصل الصيف ونعود إلى مربع الأزمة الكبرى في وضعية الماء في قفصة التي تعتبر من الولايات المتقدمة في هذه المشكلة وضع حد لمعاناة المواطنين وصيانة الآبار المضخات خاصة في المعتمديات الفلاحية ومنها قفصة الجنوبية في الواحة والعقيلة ولعلندا والناظور وكاف دربي لذلك ندعو وزارة الفلاحة إلى جرد شامل للمجال لتحديد مناطق التدخل ولوضع حد لعطش الانسان والحيوان والنبات قبل أن تستفحل الأزمة ونعود إلى مربع الاحتقان الاجتماعي الذي عانيناه سابقا ويمكن أن نعود إليه مرة أخرى وهذا طبعا يضر بإمكانية عيش المواطنين في وضع مريح في كل الجوانب سواء كان البيئية أو غيرها وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم ثامر مزهود ثلاث دقائق تفضل.

السيد ثامر مزهود

شكرا السيد الرئيس،

هذه المداخلة وهذه الرسالة موجهة إلى سيادة رئيس الجمهورية والسيدة رئيسة الحكومة.

اولا تحية الى أهلنا في حراكهم واحتجاجهم ونضالهم المتواصل منذ عشرات السنين دفاعا على حقهم في العيش في بيئة سليمة وفي محيط غير ملوث وهو حقهم الدستوري المغتصب منذ عقود.

تحية إلى كل من شارك واحتج وطالب بكل سلمية للمرة الالف بحق هاته الجهة في هواء نقي وماء غير ملوث وبحر نظيف، تحية لكل من صبر وصابر على تسويف ووعود ومماطلة الحكومات المتعاقبة، تحية إلى ضحايا بل الى شهداء العدوان البيئي المتواصل الى حد الان.

لا نريد شيئا السيد الرئيس، نريد حقوقنا الدستورية المشروعة، فهل هذا كثير؟ أو هل هذه منّة على جهة قدمت الكثير سواء اثناء معركة التحرير، سواء اثناء دعم الاقتصاد الوطني وتمويل التنمية في كل الجهات باستثناء جهة قابس.

هذه استغاثة وتجنبا لأي توظيف من طرف أي كان، نطلب شيئا واحدا سيدي الرئيس، وقرار تاريخي متى سيتم تفكيك وحدات المجمع الكيمياوي ونقلها الى خارج مدينة قابس وقرار ثاني متى سيتم ايقاف سكب مادة "الفوسفوجيبس" في خليج قابس التي دمرته ودمرت كامل الغطاء النباتي في هذا الخليج الذي كان يعتبر من اهم الخلجان داخل البحر الأبيض المتوسط؟

السيد الرئيس، هاته الجهة المنكوبة باعتراف جميع الأطراف، هاته الجهة التي لم تنعكس عليها المسؤولية المجتمعية لهذا المركب الكيمياوي سواء في الجانب الصحي سواء في البنية التحتية، سواء في العمل البلدي، سواء في المجال الفلاحي وفي اغلب مجالات الحياة لم ينعكس وجود المجمع الكيمياوي على ان يكون رافعة للتنمية ورافعة للاقتصاد داخل هاته الجهة الا بالآثار السلبية والأثار المدمرة في الصحة وفي البيئة وفي الهواء وفي الماء الصالح للشراب.

رجاء وبعد خمسين سنة وهاته الجهة تستغيث وتنتظر ان يقع اتخاذ هذا القرار الذي ننتظره منذ عقود، نريد قرارا واضحا ومحددا ونريده وعدا صادقا متى سيتم تفعيل كل ما وقع وعدنا به سابقا في خارطة زمنية محددة وملزمة للطرف الحكومي وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الأستاذ النائب المحترم عبد السلام دحماني له ثلاث دقائق تفضل.

السيد عبد السلام دحماني

شكرا السيد الرئيس،

مداخلة موجهة للسيدة رئيسة الحكومة المحترمة،

إلى متى ومشاريع ولاية قابس معطلة؟ الى متى والمواطن في قابس ينتظر؟ هل حكم علينا ان نقيم خارج دائرة الاهتمام الحكومي منذ فجر الاستقلال؟ لقد عاقبتنا كل الأنظمة السياسية السابقة بحجج متعددة وباعتبارات مختلفة وحتى حكومة البناء والتشييد في بعض وزرائها لم تحد عن هذا النهج، وفود في زيارات استطلاعية ومعاينات وتقارير، عبارات وتعابير حول الوضعية الكارثية والظلم المسلط، ثم لا شيء على ارض الواقع.

لعل زيارة وزير البيئة قدمت درسا نموذجي في ذلك معاينة للبرك والمياه الأسنة ولأشكال الترمل ومشاهدة مباشرة للحلقة الأخيرة من حلقات اعدام الشريط الساحلي بولاية قابس وخاصة شواطئ معتمدية مارث من "كتانة" إلى "الزارات" مرورا بـ"الزركين" و"لماية" وصولا إلى "شط العوامر" والتدخل السريع والعاجل يتم في شواطئ اخرى بمشاريع عملاقة تمثلت حتى في تغيير الرمال.

عينات اخرى في الصحة وفي النقل وفي كل ما يتعلق بالشأن العام، ونريد ان نطرح السؤال المهم هل نحن مواطنون حقا ام مجرد رعايا وجموع لا أهمية لها في مخططاتكم ومشاريعكم؟ حتى ان المشاريع المعطلة التي احالتها الجهة الى رئاسة الحكومة لم يتم حلحلة اي منها.

ويبدو ان جملة من العوامل قد تظافرت وجعلت الوضع الجهوي قاتما بل واحدثت حالة من الياس ومن انسداد الافق لدى الاهالي اذ تفاقمت البطالة وتوقف انجاز المشاريع الكبرى واصاب الغموض الملف البيئي، أضف الى ذلك غياب الجرأة في تطبيق القانون على ظواهر اضرت بالمدن، الانتصاب والبناء الفوضويين وتكديس الفواضل بشكل عشوائي وغيرها.

إنهم يتلاعبون بحصص الماء في ولاية قابس وفي المعتمديات التالية، مارث و"دخيلة توجان" ومطماطة، ومطماطة الجديدة، بل وفي كل ولاية قابس ويحكمون عليهم بالعطش شتاء وصيفا وفي كل الفصول يدفعونهم الى النزوح او الى الهجرة، فهل ستكتفون بالتجاهل وعدم الاهتمام؟ نعلمكم ايضا ان الشغور في قطاع النقل للمسؤولين ما زال قائما وهو ما يهدد ببقاء الوضع على ما هو عليه، بل سيمضي الى ما هو أسوأ، حتى بالنسبة للسنة الدراسية والجامعية القادمة.

هذا ويستمر بعض المديرون الجهويين الذين ثبت فشلهم وعطلوا العمل التنموي بالجهة منذ سنوات على راس اداراتهم فماذا تنتظرون؟ هل لديكم التقييم؟ هل تهمكم انتظارات المواطن؟ هل تستجيبون لنداء المرحلة واهمية اللحظة؟

أخيرا ما حصل اليوم من تبادل للعنف أمام المدرسة الإعدادية بكتانة من معتمدية مارث يدعو الى التسريع في انجاز مركز الامن العمومي بكتانة وهو ما طالبنا به أكثر من مرة كما ان تنامي ظاهرة العنف بين الشباب تحت غطاء المجموعات الرياضية يطرح أكثر من استفهام حول الجهات المتحكمة في ذلك وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للأستاذ حاتم لباوي تفضل.

السيد حاتم لباوي

شكرا السيد الرئيس،

لا إصلاح لمدرسة عمومية دون سلك متفقدين أو سلك تفقد جيد، لا تطور للمدرسة دون متفقدين، لا تجويد للعملية التربوية دون سلك تفقد ثابت ومتماسك، اليوم نحن أمام سلك أصبح مهمشا وهشا وهذا اخر مسمار يدق في نعش مدرسة الشعب وعليه السيد وزير التربية حان الاعتناء بهذه الفئة وبهذا السلك إذا كنا فعلا نرغب في اصلاح المدرسة العمومية مدرسة الشعب خاصة ونحن نتوق لإرساء منظومة أو سياسة الدولة الاجتماعية.

ما زلنا في إطار التفقد، في ذلك ما بلغنا مؤخرا على مستوى مجلس النواب من تشكيات من طرف المعلمين الذين قاموا او اجتازوا المناظرة الأخيرة للتفقد لا يبشر بالخير دخلوا الانترنت، تحصلوا على نتائج وبعد ساعات النتائج تتغير وهذا على حد قولهم، ثم الوزارة تنزل "ممنوع الدخول او الولوج الى بعض الروابط المجهولة" وكأنّ الموقع قد قرصن، أصحاب شهائد دكتوراه أو المعلمين او الأساتذة المتحصلين على شهائد دكتوراه يتحدثون على اقصائهم، يتحدثون كذلك على معتمديات تحصلت على 8 و6 متفقدين، بينما بعض المناطق الداخلية وولايات داخلية لم تتجاوز ثلاثة متفقدين، وعليه السيد الوزير، ندعوكم إلى فتح هذا الملف، ملف اخر مناظرة للتفقد وملف المتفقدين وقد عاينت مدارس عمومية وما لاحظته من إهمال ومن تسيب عندما بحثت وجدت أن هذه الدوائر تفتقد الى متفقدين.

قبل أن ننهي، الأساتذة والمعلمين الذين تم ادماجهم بقرار من السيد رئيس الجمهورية والذي تحدث وقال ان هذا الملف سيغلق، هؤلاء الى حد الساعة يهرسلون في المندوبيات وينتظرون قرارات ادماجهم، لماذا هذه الهرسلة؟ ولماذا هذا الانتظار؟ السيد الرئيس قال الملف انتهى واغلق وكأن قرارات السيد الرئيس في اتجاه وقرارات وزارة التربية في اتجاه معاكس لذلك شكرا لكم مرة أخرى.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم أيمن بن صالح تفضل.

السيد أيمن بن صالح

شكرا السيد الرئيس،

وردتني اتصالات صباح اليوم من متساكني منطقة سكرة 1 حول باعة الاضاحي الذين ينتصبون على الطريق الموجودة بشطرانة مثل كل سنة وفي كامل تراب الجمهورية، هناك من اتصل بهم وأعلمهم بأن عضوا من الحكومة يقطن بهذه المنطقة ويرفض تواجدهم ويرفض رؤية مشهد الأضاحي. أنا أنزه عضو الحكومة من هذا الكلام ومن سعيه إلى قطع أرزاق الباعة، لذا رجاء من الذين يصطادون في الماء العكر ويرفضون هذا التواجد، الترفع وترك الباعة يعملون خصوصا وأن المدة لن تتجاوز الأسبوعين، بل ندعو لهم بالإعانة والقسم.

النقطة الثانية تخص التفشي الكبير لحشرة الناموس، اتصلنا بإدارة مكافحة الحشرات في وزارة الداخلية منذ شهر فيفري وأكدنا على مداواة السبخة ومداواة المجمعات المائية، خصوصا مع تهاطل كميات هامة من الأمطار المتواصلة إلى الآن. فحشرة الناموس تسبب العديد من المضار في مناطق سكرة وأيضا السيجومي، نرجو متابعة هذا المشكل وبذل مجهودات قدر المستطاع من أجل صيف بدون ناموس.

نقطة أخرى، في نهج المشاتل قرب نادي الأمن الوطني تدخل ديوان التطهير للقيام ببعض الأشغال وأغلقوا الطريق منذ أسبوعين وبعد إتمام الأشغال لم يقع ارجاع الطريق الى حالته العادية، بل وكما يقال كأننا " نملسوا في طابونة باليدين" فالطريق في حالة سيئة جدا وكأنه لم يتم اصلاحه فأين المسؤولين وأين الرقابة؟ يكفينا من اجتماعات المكاتب وتحولوا على عين المكان.

كذلك أشغال تغطية وادي نهج النمر انطلقت من 21 مارس 2024 تجاوزنا السنة وشهر، 660 يوم تجاوزنا نصفها والاشغال لم تصل الى النصف، مما سبب قلقا كبيرا للمواطنين.

أخيرا وفي زيارات لدار فضال ونهج المطار المواطنون مستاؤون جدا جراء فيضان مياه ديوان التطهير...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم عبد العزيز الشعباني تفضل.

السيد عبد العزيز الشعباني

شكرا السيد الرئيس،

أصحاب الشهائد العليا المعطلين عن العمل، إلى متى نظل نغض الطرف عن وجعهم؟ هم أبناء هذا الوطن، أصحاب الشهائد العليا، خريجو الجامعات والمعاهد العليا، شباب حملوا في قلوبهم الأمل وفي عقولهم العلم وراهنوا على المستقبل، ولكنهم اليوم يقفون في طوابير الانتظار الطويل، لا عمل لا اعتراف، لا انصاف.

عقود من التعب والسهر والدراسة تقابل بأبواب مغلقة وفرص ضائعة، لا ذنب لهم سوى أنهم امنوا بان التعليم مفتاح النجاح وأنّ الاجتهاد طريق الكرامة، هل يعقل أن يبقى أصحاب الكفاءة معطلين والجهلة على أرائك مسؤولياتهم جالسين؟ أيعقل أن يهان العلم ويهمش العقل؟ هل يعقل أن تقابل أحلامهم بالتجاهل وأن يتركوا فريسة للخذلان أو الهجرة أو اليأس؟

إن إنصاف هذه الفئة لم يعد طرفا، بل صار فرضا وطنيا واخلاقيا، لا تنهض الاوطان إلا بعقول أبنائها ولا يبنى المستقبل إلا على أساس عادل يشمل الجميع.

لن نرفع رؤوسنا حقا الا إذا رفعت عنهم المظالم، ولن نحتفل بالإنجاز الا إذا اعطي كل صاحب حق حقه.

إلى كافة أطياف الشعب التونسي ومكوناته، شعبا ورئيسا وحكومة وبرلمانا، آن الأوان أن نعيد الثقة لهؤلاء، ان نصغي إلى صمتهم الثقيل وأن نعيد لهم مكانتهم التي يستحقونها عن جدارة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم محمد ماجدي، تفضل.

السيد محمد ماجدي

شكرا السيد الرئيس،

هي مطالب في شكل رسالة، وزارة الفلاحة، الصيف على الأبواب ولا يجب أن نبقى في نظام الحصص، هذا يشرب والأخر ينتظر، أوجدوا الحل من الان، جهزوا الآبار وأصلحوا القنوات وكفوا عن تعطيش الانسان وسهلوا التراخيص.

وزاره الطاقة والمناجم، المناظرات المعطلة لشركة فسفاط قفصة والمجمع الكيمياوي افتحوها وانتدبوا المستحقين وستتحسن أموركم.

السيدة رئيسة الحكومة، وضعية عمال الحضائر الذين تم عزلهم على حسن السيرة والسلوك متى يعادون لقاعد البيانات ويتم توزيعهم على وزارات أخرى؟ غير معقول مئات العائلات تتشرد وتجوع.

شركات البيئة والغراسة كفاهم تهميشا، فعّلوا النشاط وسنوا قوانين منظمة واضمنوا حق العمال.

متى يتم تنقيح القوانين الأساسية البالية التي لم تعد تواكب الواقع اليوم على غرار القانون الأساسي للشركة الوطنية للسكك الحديدية وغيرها من الشركات.

السيد وزير النقل، محطة قطارات أم العرائس، إنه من العيب أن لا تفتح ولا تعود إلى العمل نظرا إلى غياب عملة، أبناء السكك في كل الجهات بكثرة وتستطيعون تحويلهم وتفتحون المحطة.

أهالينا في الحوض المنجمي ينتظرون الحافلات الجديدة للجهوية للنقل بالقوافل وكلهم أمل لأن ترجع الخطوط المحذوفة ويسافرون بكرامة.

السيد الوزير، مركز الفحص الفني للعربات بالمتلوي لماذا هو معطل إلى الآن؟

وزارة البيئة الناس يعانون إلى الآن في آبار الضياع عمادة المحطة الرديف، أغلب أحياء أم العرائس، "الكاينة" وحي النهوض بالمتلوي "سيدي ابو بكر" بطبيعتها تفتقر إلى ذلك، الرجاء الاسراع في مشروع محطة تطهير أم العرائس الرديف، الاعتمادات موجودة فلماذا يتواصل المشكل إلى الآن؟

مياه غسل الفسفاط تصب مجددا في الأودية، ممزوجة بماء "l'ONAS" ووزارة البيئة وعدت بتهذيب مداخل المدن وتحسين المفترقات ولم نر منها شيئا.

وزاره الشباب والرياضة، مندوبية الشباب والرياضة في قفصة فارغة بدون إطارات، جمعيات رياضية تعاني ماديا، ملاعب قديمة، متى تتهيأ؟ متى ستساعدوننا في ملاعب الأحياء؟ جامعات رياضية، أموال متوفرة مكلفة على المنظومة الوطنية بدون نتائج، مشكل التحكيم في مختلف البطولات.

وأخيرا وزير الشؤون الاجتماعية، مركز تصفية الدم بمصحة الضمان الاجتماعي بالمتلوي الأموال مرصودة، لماذا لم يقع تركيزه إلى الآن؟ تركيز "السكانار" بمصحة الضمان الاجتماعي بالمتلوي أيضا الاموال موجودة فلماذا لم يقع تركيزها؟

مركز تصفية الدم بالرديف، السيد الوزير نعول عليكم مع وزير الصحة ان تسارعوا في تفعيل مركز تصفية الدم بالرديف.

مشكل المنح ودفاتر العلاج والترفيع في اعتمادات التمكين الاقتصادي لولاية قفصة، الأموال المرصودة للتمكين الاقتصادي ضئيلة مع جزيل الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الأستاذ النائب المحترم محمد ضو، ثلاث دقائق تفضل.

السيد محمد ضو

شكرا السيد الرئيس،

نداء إلى السيدة رئيسة الحكومة والسادة أعضاء الحكومة،

بعد سنتين من تحمل المسؤولية تشريعيا ورقابيا على معتمديتي مدنين الجنوبية وسيدي مخلوف أقف اليوم في لحظة مكاشفة ومصارحة، مللنا الوعود الزائفة وعدم المتابعة الدقيقة للوظيفة التنفيذية لمشاغل المواطنين وحقهم في عيش حياة كريمة خاصة بعدما قمنا بزيارات ميدانية متعددة للمناطق والاحياء وتوجيه أسئلة كتابية، حاولنا من خلالها تسليط الضوء على معاناة حقيقية وصعوبات جمة وانتظرنا تدخلات سريعة، لكن للأسف كانت محدودة.

السيدة رئيسة الحكومة، المسكنات لم تعد تقنع والمواطن لم يعد قادرا على تحمل النقائص.

المركز الجهوي لنقل الدم بمدنين، البناية جاهزة منذ سنة 2021 والى الان ننتظر قرار الفتح، مكتب بريد بمنطقة "اللبة" كنت قد طالبت بإحداثه منذ مدة وإلى الآن مازال في رفوف الوزارة، الطريق الجهوية الرابطة بين معتمدية سيدي مخلوف ومركز الولاية مدنين، مشروع معطل منذ سنوات بل أصبح محل تندر، تراخيص الربط بالشبكات تحولت من حق الى مستحيل، مناطق فلاحية واعدة بمدنين الجنوبية وسيدي مخلوف تعاني من تعطيلات لا مبرر لها على غرار تحجير حفر الابار، أيضا اقتنت بلدية سيدي مخلوف قطع ارض بمنطقة "القصبة" من معتمدية سيدي مخلوف لإحداث ملعب رياضي ودار شباب أذن بإحداثهم وزير الشباب والرياضة السابق إثر زيارته للمنطقة وما زلنا ننتظر التفعيل.

ختاما نرجو العمل على تحويل هذه المطالب إلى واقع لنضع حدا لمعاناة المواطن في هذه الربوع وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم عبد الجليل الهاني تفضل.

السيد عبد الجليل الهاني

شكرا السيد الرئيس،

أردت أن أوضح بعد مداخلة سابقة فيما يخص جباية وتصريح بالعملة الموردة بالنسبة إلى مواطنينا بالخارج، بعد ذلك التدخل اتصل بي عديد الأخوة من المواطنين بالخارج وكان لديهم خلط كبير بين مفهوم التصريح بالمداخيل وكذلك التصريح بتوريد العملة، أردت توضيح المسألتين التصريح بالمداخيل إذا كنت مقيما في بلد خارج التراب التونسي ولديك الإقامة فانت غير مطالب بالتصريح بالمداخيل، بينما عندما نتحدث عن التصريح بالعملة يعني عندما تحمل معك مبلغا يفوق الـ 20,000 دينار فانت مطالب بالتصريح به عند دخولك في المطار أو في الميناء قادما الى تونس وتتحصل بذلك على وثائق تفيد بأنك قمت بالتصريح وبالتالي تكون محميا من أي مشكل عندما تريد تصريف تلك العملة ولكي تصرف وتحول للدينار التونسي ينصح بالتصريح أيضا بالمبالغ التي تقل عن المبلغ المذكور وهذا لن يكلف شيئا بينما سيساعد عندما تريد تبديل هذه العملة في المصارف الرسمية من بنوك ومكاتب الصرف.

بالنسبة إلى غير المقيم أعيد التوضيح، فعندما يطالبونك بالتصريح بالعملة لا يعني المطالبة بالمداخيل ذكر العديد بمطالبتهم بتصريح بالمداخيل ومن أين أتيت بالمال؟ القصد من ذلك كيفية ادخال المال الى تونس، بتصريح أو بدونه لدى الديوانة. بالنسبة إلى تحويل عملة على حساب بنكي او بريدي لديه التصريح في البنك أو في البريد الذي يعطي الاحقية أو يعطي المفهوم لمصدر هذا المال بينما الذي يحمل مالا والمبلغ يكون أكثر من 20 ألف دينار فهو مطالب بالتصريح.

بالنسبة إلى طلبات الإدارة هناك من قال أن مصلحة الضرائب طالبت بتصريح بالمداخيل وعن مصادر الأموال، منطقيا هو عامل بالخارج فلماذا يسأل عن مصدر أمواله وهو الذي يشقى ويعمل من أجل هذا المال، هم لم يطالبوك ماذا تعمل و ماذا تبيع أو تشتري في الخارج وإنما عندما تشتري عقارا في تونس وتسجله تتثبت الإدارة من مداخيلك غير المصرح بها ومن الطبيعي جدا باعتبارك غير مقيم لن يجدوا مداخيل مصرح بها وقتها سيسألون عن مصدر هذه الأموال كيف ومن أين دفعت ثمن العقار الذي اشتريته وعندما يكون لديك تصريح بالعملة التي حملتها معك وأنت داخل أو بتحويلات بنكية فأنت غير مطالب بالتصريح بالمداخيل، فعند طلب تصريح بإدخال العملة لا يعني طلب مصدر الأموال أو ماذا تعمل في الخارج وهذا غير مطلوب بتاتا...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، مازالت مداخلتان السيد محمد أمين والسيد النوري، بعد إذنك السيد محمد أمين وبكل لطف سأعطي الكلمة للأستاذ النوري جريدي ثم نختتم بمداخلتك، إذا الكلمة الآن للسيد النوري جريدي تفضل.

السيد النوري جريدي

شكرا، رسائل تذكير لحكومة التنفيذ ولوظيفة التنفيذ، للذين يتصرفون في ميزانية الدولة، للحكومة.

السيد وزير الفلاحة، حل مشاكل الماء الصالح للشراب في "ماجورة الدخلة" و"القوسة و"بير ادريس علي" و"بياضة" و"سند المدينة" "بئر أولاد سند الثانية" ومشكلة الماء في "العمايمية" و"القطار" و"بئر سعد" و"بو سعد" و"الرواشد" و"العيايشة" و"الطلح" و"أولاد منصور" و"أولاد الحاج". دخل الصيف والناس عطشى يا وزارة الفلاحة.

المعهد الأعلى للفلاحة بالسند، السيد وزير التعليم العالي والسيد وزير الفلاحة حق لا تراجع عليه.

السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية، الوضعية العقارية وصبغة الأراضي، صارحوا الناس، تعطيل متواصل فلا حق لكم لا في ملكية ولا في تنمية.

مركب الطفولة بالسند، القاعة المغطاة، وضع الضيعة الدولية بالسند إلى متى يتواصل تعطيلها، مركز البريد في السند الثاني، والاعوان الذين عانوا الامرين يوميا، بلخير مركز التكوين المهني والقباضة المالية والفرع البنكي والخدمات الاجتماعية الغائبة، صارحوا اهالينا في بلخير، قولوا لهم لا حق لكم في وطنكم.

القطار ومتحف الحضارات ما قبل التاريخ ودار الثقافة والخدمات الاجتماعية والمستشفى الجهوي صنف 2 ما هو مصيره؟

المناطق الصناعية في القطار وبلخير والسند، صارحوهم قولوا لهم إن تفعيلها بنسق اعمالنا سيكون بعد قرن.

الطريق الحزامية القطار دراستها مشبوهة جدا، استمعوا إلى آراء أهالي القطار والتزموا اقتراحاتهم، طريق الفجة طريق الموت الذي يربط السند بالفجة عن طريق القوسة عار فضيحة دولة بأتم معنى الكلمة، يحصد يوميا في الأرواح حالته لا تليق بدولة، لا تليق بـ 2025 ماذا تنتظرون؟ حالته لا تحتمل التأخير والتأجير، أهلنا في السند يعانون من حوادث الموت، الطرقات والمسالك الفلاحية في القطار وبلخير والسند نصيب بالأمتار كأنكم تتعاملون مع عبيد، فتات الفتات، وثقافة المزية، اهالينا يقولون لكم لا، نحن أسياد في أراضينا، لن يرضوا مطلقا بمرتبة العبيد.

وزارة الصحة استكمال المستشفى الجهوي صنف "ب" بالسند، تسريع في إعادة تهيئة مستشفى بلخير، فتح مركز تصفية الدم بالقطار، دعم المستوصفات في الدائرة في القطار في بلخير السند، ماء وطريق وصحة وشغل.

أيتها الحكومة الموقرة، هل من سقف أدنى من سقف هذه الطلبات؟ احذروا أن يتحول المواطنون الى رعايا، احذروا هذا جيدا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد محمد أمين المباركي، تفضل.

السيد محمد أمين المباركي

شكرا السيد الرئيس،

في البداية أحب أن أتوجه إلى السيد رئيس الجمهورية للتسريع في حلحلة ملف المعطلين على العمل ومن طالت بطالتهم.

في الحقيقة السيد الرئيس اليوم نجد آباء وأمهات عاطلين عن العمل وأولادهم أيضا لحقوا بهم وأصبحوا كذلك، إذا كنا نرغب في المرور إلى مرحلة البناء والتشييد فذلك يتم بشباب تونس الذي لازال ينتظر قرارات حاسمة وقوانين تقنعهم وترجع لهم كرامتهم.

ثانيا هذه رسالة إلى السيد وزير الفلاحة، مؤخرا زرت ولاية القصرين لتتفقد الحشرة القرمزية، إن الفلاحين في ولاية القصرين ينتظرون قرارات حاسمة خاصة مع المعاناة التي يعيشونها وأحب تذكيركم معتمدية العيون ومعتمدية جدليان ومعتمدية سبيبة، للأمانة في معتمدية العيون الفلاحون يعانون وخاصة مناطق "المرثوم" و"البرك" و"القرين" وغيرها من المناطق ولا نتحدث فقط عن الفلاحين، بل نتحدث الآن عن الماء الصالح للشراب، في صيف 2025 لدينا مناطق مازالت تحلم بشربة ماء.

إذا أردنا البناء وتشييد علينا بتطبيق القوانين وعلينا بتطبيق ما جاء في دستور 25 جويلية.

السيد الرئيس، الفلاحون في معتمدية جدليان، هنالك استراتيجية لقتلهم وتم قتل جميع الفلاحين والآن الموت البطيء بمعتمدية سبيبة رغم أن الفلاح في معتمدية سبيبة يقوم بواجبه وهذا ما يقدر عليه ورغم أن الدولة لا تلتفت اليه ورغم أن الفلاح مرتهن لدى البنوك.

ومؤخرا لاحظنا الحجر موجود في معتمدية العيون ومعتمدية جدليان ومعتمدية سبيبة. نتمنى قرارات حاسمة من وزارة الفلاحة وزيارات ميدانية للتفقد والوقوف مع الفلاح المحافظ على الاقتصاد التونسي، وزارة الفلاحة وزارة سيادية عليها بالالتفات الى الفلاح خاصة بالمناطق الداخلية والمناطق المفقرة والفقيرة، في معتمدية سبيبة التفاح يكاد ان يندثر فحذاري وندائي الى السيد رئيس الجمهورية للالتفات الى الفلاحين وشكرا.

رفع الجلسة

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا وهكذا نأتي الى نهاية أشغال هذا اليوم، شكرا لكافة الزميلات والزملاء الذين تدخلوا على معنى الفصل 108 وهكذا إذا نرفع الجلسة، تصبحون على خير.

(كانت الساعة السادسة وخمس وعشرون دقيقة مساء)